

تقرير الاستقرار المالي

للعام ٢٠١٨

© البنك المركزي المصري

٥٤ شارع الجمهورية،

القاهرة،

مصر.

www.cbe.org.eg

هدف التقرير:

يهدف البنك المركزي المصري إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة القطاع المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وفقاً لقانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزي المصري، وبما أن النظام المالي المصري - متمثلاً في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية - يركز حول القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

ويتمثل استقرار النظام المالي في استمراره في تيسير التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية حتي مع التعرض للصدمات الخارجية أو الداخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في الإخلال بدور النظام المالي، أو فقدان الثقة فيه وسلامته، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي، لذلك يهدف تقرير الاستقرار المالي إلى التأكد من استقرار النظام المالي من خلال دراسة ومتابعة المخاطر النظامية التي يمكن أن تهدده، ويمثل التقرير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقديم دور البنك المركزي المصري في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي وجهوده لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في إطار من الشفافية.

ويشتمل التقرير علي ثلاثة فصول، حيث يقدم الفصل الأول تحليلاً لأهم التطورات الاقتصادية والمالية الكلية متمثلة في التطورات العالمية والقطاع الخارجي وكذلك دراسة بيئة الائتمان المحلي بهدف تحليل المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي مثل مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية والنمو المفرط في الائتمان الخاص وتعرض القطاع المصرفي لاضطرابات المالية العامة، بينما يقدم الفصل الثاني التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه، حيث يتضمن تحليلاً لتطور المركز المالي وربحية القطاع المصرفي بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وكذلك تحليل أداء أكبر خمس بنوك علي مستوي القطاع المصرفي، كما يتضمن تقييم لأداء القطاع المالي غير المصرفي وتأثيره علي الاستقرار المالي، هذا ويتطرق التقرير في الفصل الثالث إلي مبادرات الشمول المالي والبنية الأساسية للنظام المالي ونظم المدفوعات والتسوية.

جدول المحتوى:

١	الملخص التنفيذي
٥	القسم الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية
٥	أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية
٨	ثانياً: بيئة الانتماء المحلي
٨	الانتماء الخاص
١٢	الانتماء الحكومي
١٣	ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي
١٤	القسم الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي
١٤	أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي
١٤	تطور أهم بنود المركز المالي
٢٠	تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً
٢١	اختبارات الضغوط
٢٣	ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي
٢٣	قطاع شركات التأمين
٢٩	قطاع أسواق المال
٣١	القسم الثالث: الشمول المالي والبنية التحتية المالية
٣١	أولاً: الشمول المالي
٣٧	ثانياً: البنية المالية التحتية

المخلص التنفيذي:

نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي المحلي متمثلاً في تراجع عجز الموازنة العامة ووضع الدين العام المحلي على مسار تنافلي، وبناء الاحتياطي من النقد الأجنبي وخفض الضغط على العملة المحلية، وتعافي الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى تحقيق معدل التضخم المستهدف، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تحسين الظروف المالية الكلية ودعم استقرار النظام المالي، وذلك على النحو التالي:

• انخفاض احتمالية تكوّن مخاطر نظامية والتي قد تنتج عن تقلبات رؤوس الأموال الأجنبية - بعد اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى سياسة نقدية تقييدية - وذلك في ظل تحفيز محركات ميزان المعاملات الجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما أدى إلى وفرة النقد الأجنبي لدى القطاع المصرفي.

• أدى ارتفاع أسعار النفط واستخراجات الغاز الطبيعي إلى خفض عجز الميزان البترولي، كما ارتفع عجز الميزان غير البترولي نتيجة زيادة واردات السلع الوسيطة أكثر من زيادة الصادرات تامة الصنع، وعلى الجانب الآخر ارتفعت إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، مما أدى إلى تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية خلال عام ٢٠١٨.

• كما أدى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في رفع أسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٨ إلى تراجع صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث انخفض صافي استثمارات المحافظ في مصر، بينما استمر صافي الاستثمارات المباشرة في مصر في تحقيق فائض، وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى، ليستمر الحساب المالي في تحقيق تدفق للداخل.

• سجل ميزان المدفوعات الكلي فائضاً كلياً بقيمة ٥,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨، كما استمر صافي الاحتياطيات الدولية في الارتفاع ليصل إلى ٤٢,٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٨ و ٤٤,١ مليار دولار في مارس ٢٠١٩، لترتفع نسبة تغطية عدد شهور الواردات السلعية إلى ٧,٨ أشهر في مارس ٢٠١٩، ولتحسن نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل إلى نحو أربعة أضعاف في العام ٢٠١٨.

• نتج عن تدفقات النقد الأجنبي استمرار القطاع المصرفي في تحقيق متوسط سيولة فعلية بالعملة الأجنبية في الحدود الآمنة ونسبته ٥٩,٧٪ في ديسمبر ٢٠١٨ و ٦٥,٧٪ في مارس ٢٠١٩، وكذلك استمر مؤشر الضغط على سوق الصرف عند مستويات منخفضة، كما أظهرت نتائج تطبيق نظام للإنذار المبكر للضغط على العملة المحلية عدم وجود ضغط على الجنيه المصري، وقد نتج عن تطبيق اختبارات الضغوط على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية للقطاع المصرفي انخفاض طفيف في معيار كفاية رأس المال.

• نجاح مبادرات البنك المركزي في دعم الائتمان الخاص، وقدرة القطاع المصرفي على منح المزيد من الائتمان دون التعرض لمخاطر نظامية.

• نجح البنك المركزي في دعم الوساطة المالية بعد إطلاقه العديد من المبادرات، ليرتفع معدل نمو الائتمان الخاص خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٢,٦٪ مقابل ٧,٨٪ خلال فترة المقارنة، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنجاح المبادرات التي أطلقها البنك المركزي وأهمها مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الزيادة في القروض الممنوحة - منذ انطلاق المبادرة في ديسمبر ٢٠١٥ - قيمة ١٤٤,٢ مليار جنيه في يونيو

٢٠١٩، وكذلك مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عائد مخفضة، والتي تم استنفاد قيمة المبلغ المخصص لها - حيث بلغت التمويلات المقدمة ٢٠,٦ مليار جنيه لعدد ٢١٣ ألف مستفيد، وذلك حتى يونيو ٢٠١٩ - ولذلك تقرر استمرار التمويل العقاري لمحدودي الدخل فقط - وذلك بالتنسيق بين كلاً من صندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري ووزارة المالية - وهو ما يساهم في تعزيز الوساطة المالية والشمول المالي.

• ويعد قطاع الأعمال المحرك الرئيسي للنمو في الائتمان الخاص حيث ساهم قطاع الأعمال الخاص بنسبة ٥٤,٦٪ في النمو مقابل ٣٣,٢٪ خلال فترة المقارنة، كما ساهم القطاع الخاص بنسبة ٧٠٪ من نمو الاستثمارات المنفذة مقابل ٥٩٪، مدفوعاً بقطاعات الكهرباء والأنشطة العقارية والاستخراجات، وساهم بنسبة ٦٤,٤٪ من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي دفع نمو قطاعات السياحة والتجارة والتشييد والبناء والزراعة والأنشطة العقارية والصناعات التحويلية والاتصالات بينما ساهم القطاع العام في نمو الاستخراجات، وبالأخص الغاز الطبيعي.

• بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر ٥٠ عميل مقترض ٢٩١ مليار جنيه مصري في مارس ٢٠١٩، موزعة بشكل جيد على أكثر من ١٥ قطاع صناعي وزراعي وخدمي مثل قطاعات البترول والتشييد والبناء والأنشطة العقارية وصناعة الحديد والاتصالات، هذا وقد انعكست الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة على أداء الشركات العاملة في السوق المحلي، حيث سجلت معظم هذه القطاعات والشركات العاملة بها أداءً ونمو ثابتاً.

• كما ساهم انخفاض معدلات التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين في ارتفاع معدل نمو الائتمان العائلي خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ - تزامناً مع ارتفاع معدلات نمو الواردات الاستهلاكية المزمرة وغير المزمرة - مما انعكس على ارتفاع نسبة الائتمان العائلي إلى ودائعه إلا أنها لا زالت عند مستوى منخفض، كما انخفضت نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة، مما يشير إلى قدرة القطاع العائلي على الاقتراض بصورة أكبر دون تكوّن مخاطر.

• وبحساب فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨، يظهر أن حجم الفجوة السالبة - والتي تكونت منذ سبتمبر ٢٠١٧ - انخفض ليصل إلى ٠,١٪ في مارس ٢٠١٩، وهو ما يرجع إلى استمرار ارتفاع معدل نمو الائتمان الخاص مع استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهو ما يشير إلى إمكانية منح قروض للقطاع الخاص دون تكوّن مخاطر نظامية، وخاصة أن نسبة القروض إلى الودائع لا تزال منخفضة مقارنةً بمجموعة من الدول الناشئة.

• تحسن الأداء المالي للحكومة وتحسن استدامة الدين العام الحكومي مما يحد من تعرض القطاع المصرفي لمخاطر اضطرابات المالية العامة.

• نجحت سياسة الضبط المالي في تصحيح الاختلالات الهيكلية للموازنة العامة وتحسين أدائها، حيث سجل الميزان الأولي فائضاً نسبته ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، واستمر في تحقيق فائض نسبته ٠,٧٪ في يوليو/مارس ٢٠١٨/٢٠١٩، كما استمر انخفاض نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٨٣,٣٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ٩١,١٪ في العام السابق، ووصولاً إلى ٧٩٪ في مارس ٢٠١٩، مما ساهم في تحسن استدامة الدين العام الحكومي ورفع التصنيف الائتماني لمصر في عام ٢٠١٩، كما أظهرت نتائج تطبيق اختبارات الضغوط على السندات

يمثل القطاع المصرفي نحو ٨٩,٨٪ من إجمالي أصول النظام المالي، وقد شهد تطوراً في أهم بنود مركزه المالي، ويتسم هيكل أصوله بالسيولة المرتفعة، كما تتسم مصادر تمويله بالاستقرار، إلا أن استمرار تبعات برنامج الإصلاح الاقتصادي قد حدث من النمو في صافي ربحية القطاع.

- بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي ٥ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بمعدل نمو ١٢,٧٪، ويتسم هيكل الأصول بالسيولة المرتفعة حيث تمثل محفظة الاستثمارات المالية وأذون الخزنة، والنقدية والأرصدة لدى البنوك نحو ٦٥,٤٪ من إجمالي الأصول.

- استقرار مصادر التمويل حيث استمرت الودائع في النمو بمعدل بلغ نحو ١٦,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتمثل نحو ٧٤,٩٪ من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين، ويعزز من هذا الاستقرار استحواد القطاع العائلي على الحصة الأكبر من حجم الودائع بنسبة ٦٦٪.

- انخفاض معدل نمو صافي أرباح القطاع ليسجل ٢,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١٢,٣٪ في العام السابق، ويرجع ذلك إلى زيادة تكلفة الودائع استمراراً لتبعات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعلى الرغم من ارتفاع صافي أرباح القطاع، فقد جاء انخفاض معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نظراً لنمو كل من إجمالي الأصول وإجمالي حقوق المساهمين بمعدل أكبر من صافي الأرباح.

يظهر تحليل المؤشرات المالية سلامة أداء القطاع، واستمرار درجة مخاطره الكلية عند مستوى منخفض.

- ارتفاع جودة محفظة القروض، حيث تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل نحو ٤,١٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤,٩٪ في نهاية العام السابق، واستمرت البنوك في الاحتفاظ بنسبة مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة بلغت ٩٨٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

- يحد من مخاطر التركيز الائتماني التزام البنوك بتطبيق تعليمات أكثر تحوطاً من المتعارف عليه دولياً، وتتنوع محفظة القروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تستحوذ أكبر خمسة قطاعات على ٢٨,٨٪ فقط من صافي محفظة القروض - موزعة بنسب شبيهة متساوية - وذلك في ديسمبر ٢٠١٨، ومن ناحية أخرى تتوزع القروض وفقاً للأجل بين قروض طويلة الأجل بنسبة ٥٥٪، وقصيرة الأجل بنسبة ٤٥٪.

- ارتفاع مؤشرات الملاءة المالية للقطاع، حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نسبة ١٥,٧٪ مقارنة بنسبة ١٤,٧٪ في العام السابق، وهي أعلى من الحد الأدنى المقرر ١١,٨٧٥٪، ويرتفع المعدل إلى ١٧٪، وذلك في حالة استبعاد تأثير تطبيق تعليمات البنك المركزي الاحترازية الخاصة بحساب أوزان مخاطر أعلى لأكثر ٥٠ عميل مقترض، وللأنشطة ذات المخاطر المرتفعة مثل الاستحواذ والتنمية العقارية، وهو ما يحد من تكون المخاطر النظامية.

- ارتفاع نسب السيولة حيث سجل القطاع معدلات تفوق الحدود الرقابية في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وقد بلغت نسبتاً السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية نحو ٤٠,٣٪، ٦٧,٧٪ على التوالي، كما سجلت نسبة إجمالي القروض للودائع نحو ٤٦,٢٪، بالإضافة إلى ذلك، حقق القطاع معدلات مرتفعة لنسبة تغطية السيولة (LCR) حيث بلغت نحو ٧٤٩٪ للعملة المحلية و ٢٣٨,٦٪ للعملة الأجنبية، وكذا لنسبة صافي التمويل

الحكومية (على مستوى الائتمان والسيولة) صلاية القطاع المصرفي في تحمل سيناريو افتراضي لانخفاض التصنيف الائتماني وسيولة الأوراق المالية الحكومية.

شهد مؤشر الاستقرار المالي زيادة طفيفة خلال العام ٢٠١٨ مقارنةً بالعام السابق، ألا أنه ارتفع بشكل ملحوظ في مارس ٢٠١٩.

- كان لتحسن مؤشر الاقتصاد الكلي الدور الأكبر في تحسن المؤشر ككل خلال العام ٢٠١٨، بالإضافة إلى ارتفاع الملاءة المالية للقطاع المصرفي وتحسن مؤشرات جودة الأصول بشكل ملحوظ، بينما شهدت مؤشرات سوق المال المحلي ومؤشرات مناخ الاقتصاد العالمي تراجعاً خلال العام.

أظهر القطاع المصرفي المصري صلابته في مواجهة التحديات الاقتصادية الأخيرة، وساعد الاقتصاد المحلي على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، مع الاستمرار في دوره الأساسي في تمويل النمو الاقتصادي، ويأتي ذلك في ضوء تطبيق أحدث الممارسات الرقابية الدولية الصادرة عن البنك المركزي، والتوجه نحو الشمول المالي لما له من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة، مع الحرص على تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي بهدف توفير الحماية اللازمة للمتعاملين في ظل انتشار الخدمات المالية الإلكترونية.

- تطبيق ضوابط إدارة المخاطر المتضمنة بالدعم الثانية من مقررات بازل، ومن بينها إدارة مخاطر التركيز، والتي تتضمن متطلبات رأسمالية لمقابلة كل من مخاطر التركيز الفردي والتركز القطاعي، بالإضافة إلى تعليمات إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

- تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بدءاً من يناير ٢٠١٩.

- إصدار البنك المركزي ضوابط تعامل البنوك مع الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط، والتي تقدم خدماتها للأفراد بهدف شراء السلع الاستهلاكية أو المعمرة، وذلك للحد من معدلات التعثر بمحفظة القروض الاستهلاكية.

- إصدار القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي، إلى جانب إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتي تراعى متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفئات المستهدفة، ويأتي ذلك في إطار تصميم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر وبمحددات تخضع لأطر رقابية.

- خذ البنوك على توسيع قاعدة التمويل للمشروعات الصغيرة في مراحلها المختلفة، وذلك من خلال إضافة مساهماتها في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك الموجهة لتلك الشركات.

- إصدار تعليمات لحماية حقوق عملاء البنوك - والتي تعد أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي - تهدف إلى إرساء السياسات والإجراءات الداخلية الواجب توافرها لدى البنوك، وأسس التعامل مع العملاء، مع مراعاة تقديم المنتجات والخدمات الملائمة لهم.

- أظهرت نتائج اختبارات الضغوط قدرة قطاع شركات التأمين على تحمل الخسائر الناتجة عن كافة السيناريوهات واستيعاب موارده الذاتية للصدمات المختلفة، مع تأثر المؤشرات المالية بصورة طفيفة.
- انخفاض أداء البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨ تأثراً بانخفاض أداء الأسواق المالية العالمية، إلا أنه يعد الأفضل مقارنة بأداء العديد من البورصات في الدول المتقدمة والنامية نتيجة نجاح الإصلاحات الاقتصادية ووجود بيئة تشريعية محكمة.
- ارتفاع قيمة الأوراق المصدرة بالسوق الأولي (شاملة أسهم التأسيس وأسهم زيادة رأس المال) خلال عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ٣٣,٧٪ مقارنة بالعام السابق.
- انخفاض كل من المؤشر الرئيسي EGX 30 بمعدل بلغ ١٣,٢٪، ورأس المال السوقي بمعدل ٩,١٪ وذلك في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق، مقابل ارتفاع قيمة التداول بمعدل نمو ٧,٩٪ نتيجة لارتفاع قيمة التداول على السندات.
- انخفاض طفيف في الأداء المالي للشركات المدرجة فيما يخص مؤشرات الربحية، مقابل ارتفاع مؤشر الرافعة المالية، مع بقاء مؤشرات السيولة مستقرة.
- حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على تعزيز دورها الإشرافي والرقابي وتوفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات، بالإضافة إلى إتاحة المزيد من الآليات التمويلية والأدوات المالية المتنوعة.
- إعادة تنظيم دور صندوق حماية المستثمرين، والسعي لتنشيط التداول في البورصة من خلال تطوير آليات التداول، وتيسير إجراءات القيد لتوسيع عدد الشركات المقيدة.
- تعاقبت الهيئة مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) في نهاية عام ٢٠١٧ وذلك لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، بهدف توفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي.
- تطبيق نظم الدفع غير النقدي لجهات التمويل متناهي الصغر من خلال إصدار ضوابط بأنظمة السداد الإلكتروني، وكذلك أنظمة خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول، إلى جانب إصدار ضوابط خاصة بممارسة نشاط التخصيم الاستهلاكي، بما أتاح جذب عملاء جدد.
- وضع استراتيجية للأنشطة المالية غير المصرفية (٢٠١٨-٢٠٢٢) وذلك لدعم خطط الإصلاح والتطوير والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي، من خلال تدعيم الإطار المؤسسي والتشريعي للقطاع المالي غير المصرفي، وكذلك الضوابط الرقابية لحماية حقوق المتعاملين بهدف تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية، وتحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- المستقر (NSFR) التي بلغت نحو ٢٥٢٪ للعملة المحلية، ١٦٤,٣٪ للعملة الأجنبية.
- محدودية حجم مخاطر السوق حيث لا تتجاوز ١,٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في ديسمبر ٢٠١٨، وذلك نظراً لأن محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة تمثل نحو ١,٣٪ فقط من إجمالي الاستثمارات بالبنوك.
- في إطار إدارة مخاطر التشغيل، قامت كافة البنوك بإجراء تقييمات خارجية للمراجعة الداخلية خلصت إلى خطة عمل لتحسين جودة وكفاءة نشاط المراجعة الداخلية بكل بنك، كما تضمنت محددات نشاط تصدير فوائض أوراق النقد الأجنبي إلى الخارج واستيرادها بعض النقاط التي تضمن توافر نظم جيدة للرقابة الداخلية على العمليات المتعلقة بهذه الأنشطة والحد من مخاطرها.
- بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ٥ بنوك، وتمثل نحو ٦٤,٦٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ويحد من المخاطر النظامية المحتملة قيام تلك البنوك بتكوين متطلبات رأس مال إضافية تتراوح بين ٢٥,٠٪ لعدد ثلاث بنوك، و٧٥,٠٪ لبنك واحد، و١٪ لأكثر بنوك على مستوى القطاع.
- أظهرت نتائج اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي مقدرة القاعدة الرأسمالية للبنوك على اجتياز كافة السيناريوهات، بما يثبت قدرتها على مواجهة أية خسائر غير متوقعة، بالإضافة إلى تجاوز نسب السيولة للحدود الرقابية المقررة، وذلك بالنسبة لاختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة.
- يمثل القطاع المالي غير المصرفي مكوناً أساسياً للاقتصاد والنظام المالي في مصر.
- يمثل هذا القطاع نحو ١٠,٢٪ من إجمالي أصول النظام المالي، وهو ما يمثل نسبة ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يستحوذ كل من قطاعي البريد وشركات التأمين على النصيب الأكبر من أصول القطاع المالي غير المصرفي بنسبتي ٤٢,٩٪، و ١٩,٨٪ على التوالي.
- تمثل الأنشطة المالية غير المصرفية الأخرى بخلاف التأمين والبريد نسبة ٣٧,٣٪ من إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي، وتتمثل في أنشطة صناديق الاستثمار وشركات الوساطة في الأوراق المالية، شركات وجهات التمويل غير المصرفية (التمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق)، شركات الصرافة، صناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية.
- يعد قطاع شركات التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية والذي شهد تطوراً في أهم بنوده المالية.
- ارتفاع كل من إجمالي الأصول وحقوق الملكية في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بمعدلات نمو بلغت نحو ١٤,٧٪ و ٢٣,٣٪ على التوالي، كما ارتفع صافي أرباح النشاط بمعدل نمو بلغ نحو ١٧,٩٪.
- تحسن أداء مؤشرات قطاع شركات التأمين في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، كمحصلة لتحسن مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة للقطاع ككل، مقابل انخفاض مؤشر الربحية بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وارتفاع مؤشر العجز الاكتواري بالنسبة لشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، بشكل طفيف لكل منهما.

تعد أنظمة الدفع من أهم أعمدة البنية الأساسية المالية والتي تقوم بدور هام في الارتقاء بمعايير وجودة الخدمات المقدمة للعملاء وإتاحة قدرأ أوسع من الفاعلية في تنفيذ المعاملات المصرفية بشكل فوري ومباشر.

استمرت مجهودات نظم الدفع والتحول إلى نظام المدفوعات غير النقدية في تطوير نظام التسوية اللحظية والتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية كخدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول، فضلاً عن وضع خطوات العمل اللازمة لإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة"، وإطلاق منظومة ميكنة المتحصلات الحكومية إلى جانب التكليف بتطوير الإطار القانوني والتشريعي والذي سيساهم بشكل كبير في التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، وزيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية، وتم إطلاق النظام الإلكتروني للإيداع والقد المركزي للأوراق المالية الحكومية "CSD" وإدارة الضمانات "CMS"، والذي يمثل بيئة جاذبة للاستثمار في أدوات الدين الحكومي، مما يرفع درجة الثقة المتعاملين في سوق الأوراق المالية الحكومية.

حرص البنك المركزي على تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي بهدف توفير الحماية اللازمة للمتعاملين، حيث يقوم البنك المركزي بإنشاء مركز للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي لتقديم عدد من الخدمات الهامة في مجال أمن المعلومات للقطاع المصرفي، كما قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة "تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي" بما يساهم في زيادة أعداد الكوادر الاحترافية المعتمدة دولياً في مجال الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي.

يعمل البنك المركزي المصري جاهداً على توفير بنية تحتية قوية وبيئة قانونية وتشريعية مناسبة لدعم تطبيق أحدث أنظمة الدفع العالمية، اعتماداً على الخدمات المالية الرقمية للوصول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد كوسيلة فعالة لتحقيق الشمول والاستقرار المالي، وأيضاً لتوفير بيئة خصبة لتشجيع وحث المواطن المصري على الابتكار في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، فقد حرص البنك المركزي المصري على مواكبة التطور الهائل في هذا المجال وقام بوضع استراتيجية متكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وأفريقيا، وتلبية تطلعات العملاء في السوق المصري، مثل خفض التكاليف وتعظيم العوائد، وتوفير فرص أكبر للابتكار، والحد من مخاطر المتعلقة بغسل الأموال والأمن السيبراني؛ وقد حددت هذه الاستراتيجية عدة مبادرات رئيسية تم فعلياً البدء في تنفيذها، من أهمها تأسيس صندوق دعم الابتكارات "FinTech Fund"، وإنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية "FinTech Sandbox"، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية "FinTech Hub"، كما تم إنشاء بوابة التكنولوجيا المالية التي تمثل البوابة الإلكترونية لمركز التكنولوجيا المالية.

- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات في سبيل تعزيز الشمول المالي بهدف تضمين نسب أعلى من المواطنين في النظام المالي الرسمي مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

استمرت جهود البنك المركزي المصري على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي لتعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة فضلاً عن إتاحة الخدمات غير المالية الخاصة بالترقيف المالي، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، مما أهّل البنك المركزي المصري للانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي، ونظراً لدور البنك الفاعل على المستوى الدولي، حيث يتسلم البنك المركزي المصري رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولي للشمول المالي في سبتمبر ٢٠١٩ حيث تم انتخاب معالي السيد محافظ البنك نائباً لرئيس مجلس إدارة التحالف، أما على المستوى الإقليمي، يعد البنك المركزي عضواً فاعلاً في "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (Financial Inclusion for the Arab Region Initiative)" والتي أطلقها صندوق النقد العربي بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي والوكالة الألمانية للتنمية في المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي والذي عقد في مدينة شرم الشيخ في ٢٠١٧.

يبدل البنك المركزي المصري جهد كبير على المستوى المحلي لدعم وتعزيز الشمول المالي أخذاً على عاتقه مسئولية تنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيقه، إدراكاً منه للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وكذا تحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة تماشياً مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي المصري بوضع خطة عمل داخلية لتعزيز الشمول المالي، تركز على ثلاثة محاور رئيسية أهمها تهيئة بيئة الأعمال التي تتضمن تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية وتكنولوجية مناسبة، وجمع البيانات وقياس مؤشرات الشمول المالي، والتنسيق بين الجهات المعنية بتطبيق الشمول المالي على مستوى الجمهورية.

وفي إطار هذه المحاور إصدار البنك المركزي العديد من القواعد والتعليمات الرقابية التي تعزز الشمول المالي والتي من أهمها القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي في يوليو ٢٠١٩، هذا بالإضافة إلى العديد من المبادرات مثل مبادرة زيادة نسبة تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى ٢٠٪.

وفقاً لتقرير فنديكس (FINDEX) الذي يصدره البنك الدولي فقد ارتفعت نسبة الشمول المالي لتصل إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٧ حيث بلغت ١٤٪ في عام ٢٠١٤، وبالرغم من ذلك إلا أنه حدث ارتفاع طفيف في الفجوة بين الجنسين حيث ارتفعت من ١٠٪ إلى ١٢٪.

القسم الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية:

أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية:

أما بالنسبة للتطورات المالية العالمية، فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في رفع أسعار الفائدة تدريجياً لتصل إلى ٢,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١,٣٪ في عام ٢٠١٧، مما أدى إلى تراجع صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وخاصة منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والتي تراجعت تدفقات استثمارات المحافظ إليها بصورة ملحوظة في عام ٢٠١٨، حيث سجلت استثمارات المحافظ في مصر صافي خروج تدفقات بقيمة ١,٨ مليار دولار مقابل صافي دخول بقيمة ٢٣,٨ مليار دولار^٦، بينما سجل صافي الاستثمارات المباشرة في مصر ٦,٨ مليار دولار مقابل ٧,٤ مليار دولار^٧، وسجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك تدفقات للداخل بقيمة ٩,٦ مليار دولار مقابل تدفقات للخارج بقيمة ٩,٥ مليار دولار، مما أدى إلى تحقيق الحساب المالي تدفق للداخل مقداره ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨ مقابل ٢٤ مليار دولار^٩ في عام ٢٠١٧.

وبالتالي استمر ميزان المدفوعات الكلي في تسجيل فائض مقداره ٥,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨ مقابل ١٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥,٤٪، بالإضافة إلى استمرار صافي الاحتياطيات الدولية في الارتفاع ليصل إلى ٤٢,٦ مليار دولار مقابل ٣٧ مليار دولار، وكذلك ارتفاع نسبة تغطية عدد شهور الواردات السلعية لتسجل ٧,٦ أشهر مقابل ٧,١ شهر، كما انخفضت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٢٤,٣٪ مقابل ٣٠,١٪^{١١}، وبذلك يغطي صافي الاحتياطيات الدولية نحو أربعة أضعاف الدين الخارجي قصير الأجل.

وقد نتج عن تدفقات النقد الأجنبي تحقيق القطاع المصرفي متوسط سيولة فعلية بالعملة الأجنبية في الحدود الآمنة ونسبته ٥٩,٧٪ في ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٧٣,٥٪ في ديسمبر ٢٠١٧^{١٢}، واستمرار مؤشر الضغط على سوق الصرف عند مستوى منخفض، كما أظهرت نتائج تطبيق نظام للإنذار المبكر للضغط على العملة المحلية عدم وجود ضغط، وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والتي تبدأ في إرسال إشارات خلال العام الذي يسبق حدوث ضغط على العملة المحلية، وعند تطبيق محاكاة للضغط على العملة المحلية، في إطار سيناريو متكامل للضغط الكلي على القطاع المصرفي، فقد أظهرت نتائج اختبارات الضغوط على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية للقطاع المصرفي انخفاض طفيف في معيار كفاية رأس المال.

نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال حزمة السياسات التي تضمنها في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي المحلي متمثلاً في تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية وتخفيف تأثير الاقتصاد بالصدمة الخارجية التي تعرض لها، ويظهر هذا النجاح في تراجع عجز الموازنة العامة ووضع الدين العام المحلي على مسار تنازلي، وبناء الاحتياطي من النقد الأجنبي وخفض الضغط على العملة المحلية، وتعافي الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى تحقيق معدل التضخم المستهدف، وقد أدت هذه الإصلاحات متزامنة مع التحسن العام في بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) إلى تحفيز محركات ميزان المعاملات الجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما أدى إلى وفرة النقد الأجنبي لدى القطاع المصرفي، وبالتالي انخفاض احتمالية تكوّن مخاطر نظامية نتيجة تقلبات رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة بعد اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى سياسة نقدية تقييدية.

هذا وقد سجل الاقتصاد العالمي معدل نمو ٣,٦٪ في عام ٢٠١٨ مقابل ٣,٨٪ في عام ٢٠١٧، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها انخفاض معدل نمو حركة التجارة العالمية إلى ٣,٧٪ مقابل ٥,٥٪ نتيجة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية^{١٣}، وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط بمعدل ٢٩,٤٪ مقابل ٢٣,٣٪، وقد انعكست تلك التطورات على الميزان المحلي للمعاملات الجارية من خلال انخفاض عجز الميزان البترولي - نتيجة ارتفاع استخرجات الغاز الطبيعي - بينما ارتفع عجز الميزان غير البترولي - نتيجة زيادة واردات السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج المحلي أكثر من زيادة الصادرات تامة الصنع - ليسجل عجز الميزان التجاري ٣٧,٨ مليار دولار مقابل ٣٦,٥ مليار دولار^{١٤}، وعلى الجانب الآخر، ارتفعت إيرادات قناة السويس إلى ٥,٩ مليار دولار مقابل ٥,٢ مليار دولار^{١٥}، وتحولات العاملين بالخارج إلى ٢٥,٥ مليار دولار مقابل ٢٤,٧ مليار دولار، وإيرادات السياحة إلى ١١,٦ مليار دولار مقابل ٧,٨ مليار دولار، وبالتالي تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية إلى ٦,٣ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار^{١٦} وهو ما يمثل حوالي ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣,٤٪.

^١ بيانات التطورات العالمية مصدرها صندوق النقد الدولي، ومعهد التمويل الدولي، والبيانات الاقتصادية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، أما بالنسبة لبيانات القطاع الخارجي فمصدرها البنك المركزي المصري، وتم تحليل البيانات بالنسبة للتطورات العالمية والقطاع الخارجي وفقاً للموقف في ديسمبر من كل عام.

^٢ طبقاً لصندوق النقد الدولي، تباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي لعدة أسباب أخرى منها أخذ قرار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي مع ارتفاع احتمالية الخروج بدون اتفاق، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، والضغط الاقتصادي الكلية في الأرجنتين وتركيا، وتراجع الاستثمار في إيطاليا مع ارتفاع فروق العائد على السندات السيادية، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، بالإضافة إلى عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

^٣ سجل عجز الميزان التجاري ٣٧,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو نفس ما سجله خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

^٤ ارتفع معدل نمو إيرادات قناة السويس إلى ١٢,٨٪ في عام ٢٠١٨ مقابل ٤,٢٪ في عام ٢٠١٧، ولم يتأثر بتباطؤ حركة التجارة العالمية، وذلك لأن حركة التجارة بين الصين والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية تمر من خلال قناة بنما، بالإضافة إلى قيام هيئة قناة السويس بخفض الرسوم المروية كإجراء استباقي بنسبة تصل إلى ٧٥٪ للسفن المتجهة إلى والقادمة من الشرق الأقصى و ٢٠٪ للسفن المتجهة إلى والقادمة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى زيادة عدد السفن وصافي الحمولة العابرة من خلالها.

^٥ سجل عجز ميزان المعاملات الجارية ٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١٤,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

^٦ أسعار الفائدة الفعلية وفقاً للبيانات الاقتصادية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

^٧ سجل صافي استثمارات المحافظ في مصر ١٢,٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

^٨ وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي، سجل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ارتفاعاً بمعدل ١٢,٥٪ في عام ٢٠١٨ مقابل انخفاضاً بمعدل ٢٠,٨٪ في عام ٢٠١٧.

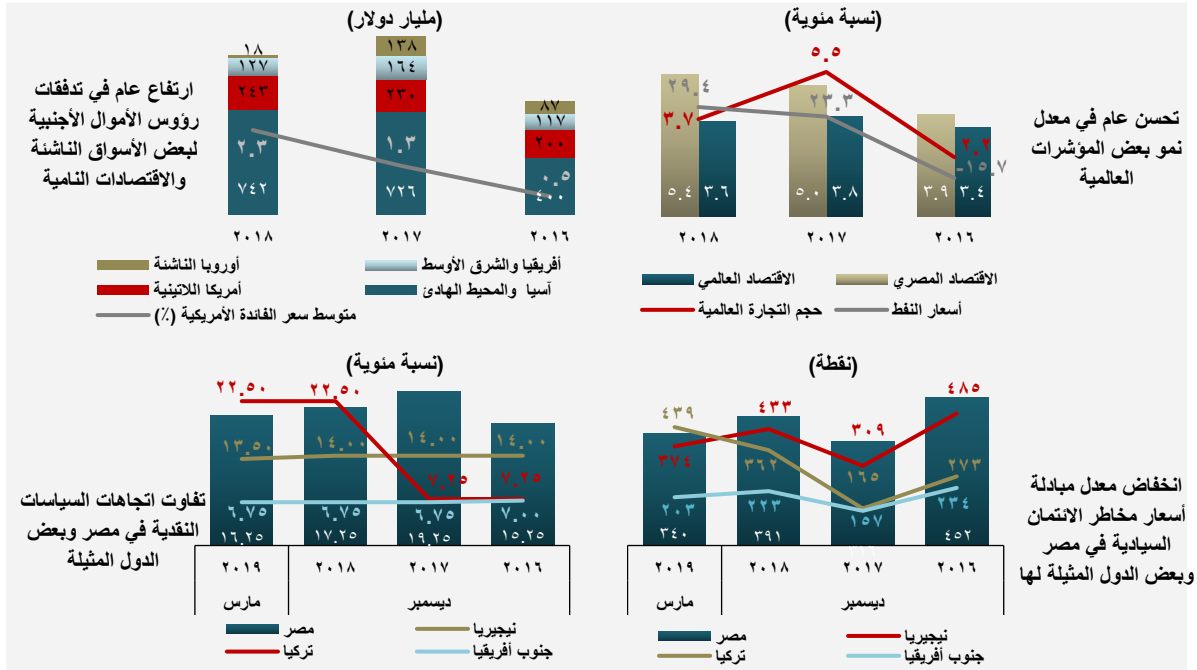
^٩ سجل الحساب المالي تدفقات للداخل ٢٢,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل تدفقات للداخل ٣١,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

^{١٠} سجل ميزان المدفوعات الكلي فائضاً كليا بقيمة ١٢,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل فائض كلي ١٣,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

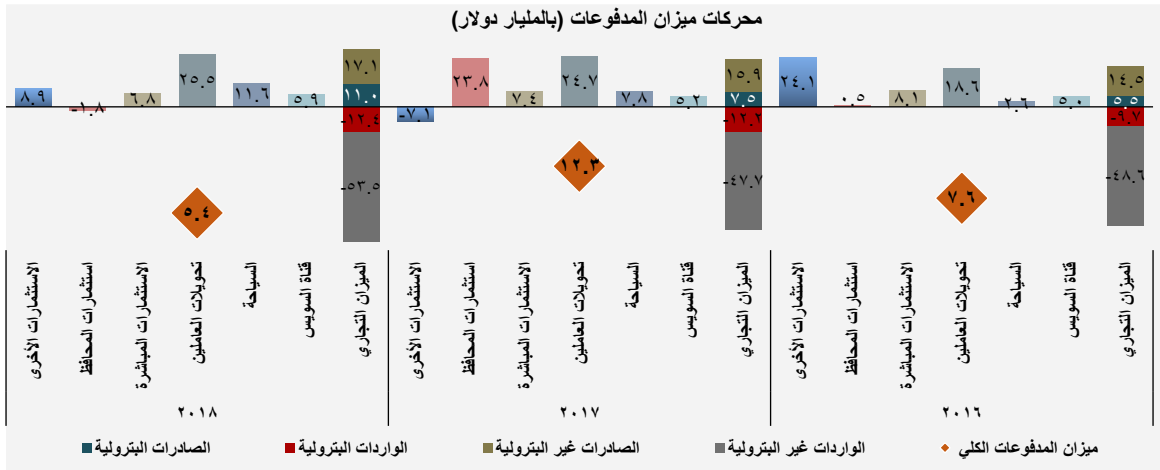
^{١١} ارتفع الدين الخارجي ليسجل ٩٦,٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٨٢,٩ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٧، وتم تمويل هذه الزيادة من خلال سندات بمقدار ٥,١ مليار دولار، وإعادة شراء أوراق مالية بمقدار ٣,٨ مليار دولار، وقروض المؤسسات الدولية والإقليمية بمقدار ٣ مليار دولار، والقروض الثنائية الأخرى بمقدار ٢ مليار دولار.

^{١٢} يعتبر متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي في الحدود الآمنة عندما يكون أعلى من الحدود الرقابية المقررة من البنك المركزي وهي ٢٥٪.

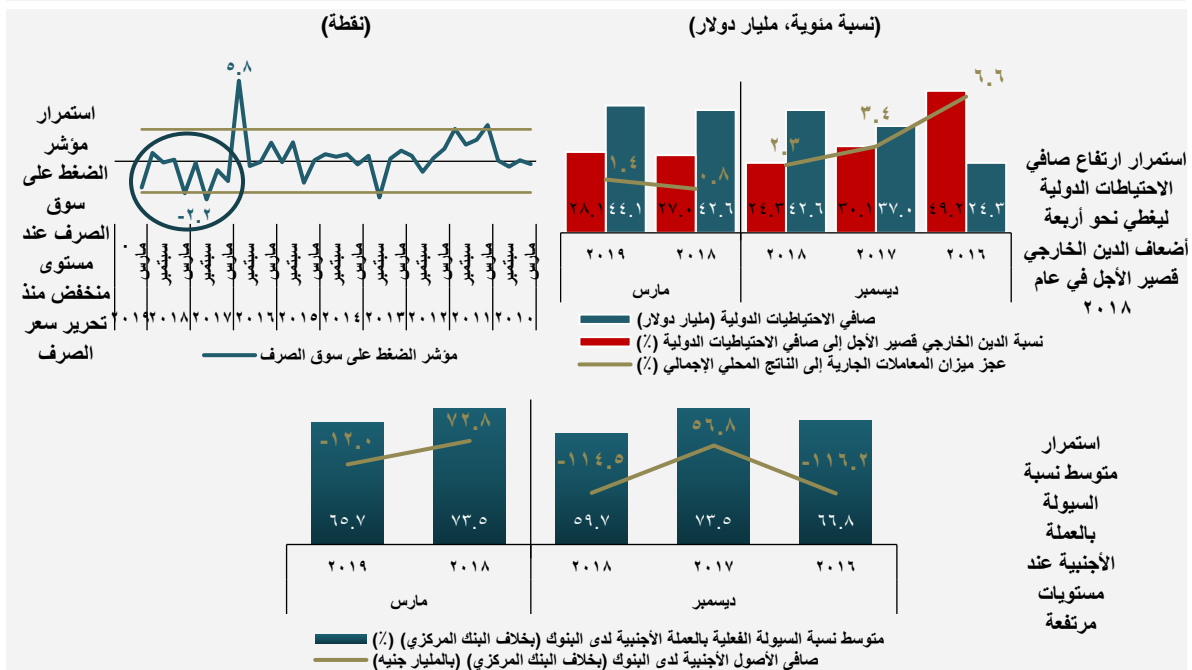
تأثير التطورات العالمية والقطاع الخارجي على وفرة النقد الأجنبي لدى القطاع المصرفي



التطورات
العالمية الاقتصادية
والمالية



القطاع
الخارجي



القطاع
المصرفي

اختبارات ضغوط سعر الصرف على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية

تم دراسة أثر التغير في قيمة العملة المحلية أمام الدولار على معيار كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي من خلال حساب الخسائر الناتجة عن تغير (ارتفاع/انخفاض) قيمة العملة المحلية كحاصل ضرب صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية وتغير سعر صرف الجنيه المصري، وذلك لكل بنك على حدة، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تحقيق خسائر للبنك في حالة وجود عجز في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية، بينما يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تحقيق خسائر للبنك في حالة وجود فائض في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية.

هذا وقد استمر تدفق النقد الأجنبي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ ليرتفع كلاً من صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٤,١ مليار دولار في مارس ٢٠١٩ ونسبة تغطية عدد شهور الواردات السلعية إلى ٧,٨ أشهر في مارس ٢٠١٩، وبالنسبة للمؤشرات العالمية، فمن المتوقع^{١٢} استمرار تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد وحركة التجارة خلال عام ٢٠١٩، ليبدأ تحسنهما خلال عام ٢٠٢٠، أما عن أسعار النفط فمن المتوقع تراجعها خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، كما تشير التوقعات إلى خفض سعر الفائدة الأمريكي ليصل إلى ١,٩٪ خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مما قد يؤدي إلى زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية - والذي قد ينتج عنه تحسين أوضاعها الخارجية وأسعار الصرف لعملاتها المحلية - وسيساهم تزامناً مع خفض عجز الميزان المحلي للمعاملات الجارية في استمرار وفرة النقد الأجنبي لدى القطاع المصرفي.

نظام للإنذار المبكر للضغط على العملة المحلية

تم بناء نظام إنذار مبكر للضغط على العملة المحلية (Early Warning System for Currency Pressure) بتطبيق منهجية الإشارات اللامعلمية (Non-Parametric Signaling Approach)، على مرحلتين، حيث تم في المرحلة الأولى تحديد فترات الضغط على سوق الصرف خلال الفترة يونيو ٢٠٠٠ - مارس ٢٠١٩ باستخدام مؤشر الضغط على سوق الصرف (Exchange Market Pressure Index (EMPI)) والذي يتكون من التغير في سعر الصرف الاسمي، والتغير في صافي الاحتياطيات الدولية، والتغير في الفارق بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية، ثم تم في المرحلة الثانية استخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية (وعددها ٢٩) بهدف تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية والتي تبدأ في إرسال إشارات خلال العام الذي يسبق فترات ضغط على العملة المحلية، وقد أظهرت النتائج اختيار المتغيرات التالية كأفضل المؤشرات.

المتغير/المؤشر			
القطاع الخارجي	ميزان المدفوعات الكلي	عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	
		إيرادات الصادرات البترولية	
		إيرادات الصادرات غير البترولية	
		إيرادات قناة السويس	
		إيرادات السياحة	
		تحويلات العاملين بالخارج	
		عجز/ فائض ميزان المعاملات الجارية	
		صافي الاستثمار المباشر في مصر	
		صافي استثمار المحافظ في مصر	
		عجز/ فائض ميزان المدفوعات الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	
الدين الخارجي		الدين الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي	
		الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية	
مؤشر عدم تطابق العملة الإجمالي الفعال*			
السيولة المحلية (M2) إلى صافي الاحتياطيات الدولية		القطاع النقدي	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		القطاع الحقيقي	
معدل التضخم			

* المؤشر الإجمالي لعدم تطابق العملة الفعلي (Aggregate Effective Currency Mismatch) محسوباً عن طريق قسمة حاصل ضرب صافي الأصول بالعملة الأجنبية للجهاز المصرفي (يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي) في نسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الدين، على الصادرات السلعية والخدمات.

^{١٢} طبقاً لصندوق النقد الدولي.

ثانياً: بيئة الائتمان المحلي:

تمثل أصول القطاع المصرفي ٨٩,٨٪ من أصول النظام المالي، كما يمثل الائتمان المحلي^{١٤} حوالي ٦٦,٤٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠١٩، ولذلك تعد دراسة الظروف الاقتصادية والمالية الكلية التي يتم منح الائتمان فيها عنصراً أساسياً في تحديد المخاطر الكلية التي يتعرض لها القطاع المصرفي وبالتالي جودة أصوله، وتتضمن هذه الدراسة تحليل مستوى المديونية لأهم المقترضين نسبةً إلى أصولهم، وتطورات أنشطتهم من حيث الإنفاق، والاستثمار، أخذاً في الاعتبار تطورات الأسعار ومعدلات الفائدة التي يتعرضون لها، مما يشير إلى مدى قدرتهم على سداد الديون واحتمالية الإخفاق وتأثير ذلك على استقرار القطاع المصرفي والنظام المالي، هذا ويتكون الائتمان المحلي من ائتمان حكومي ونسبته ٦٤٪، وائتمان خاص (متمثلاً في قطاع الأعمال العام والخاص والقطاع العائلي) ونسبته ٣٦٪ في مارس ٢٠١٩.

الائتمان الخاص

نجح البنك المركزي في دعم الوساطة المالية ليرتفع الائتمان الخاص خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٢,٦٪ مقابل ٧,٨٪ خلال فترة المقارنة، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنجاح المبادرات التي أطلقها البنك المركزي وأهمها مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الزيادة في القروض الممنوحة - منذ انطلاق المبادرة في ديسمبر ٢٠١٥ - قيمة ١٤٤,٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩، وكذلك مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عائد مخفضة، والتي تم استنفاد قيمة المبلغ المخصص لها - حيث بلغت التمويلات المقدمة ٢٠,٦ مليار جنيه لعدد ٢١٣ ألف مستفيد، وذلك حتى يونيو ٢٠١٩ - ولذلك تقرر استمرار التمويل العقاري لمحدودي الدخل فقط - وذلك بالتنسيق بين كلاً من صندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري ووزارة المالية - وهو ما يساهم في تعزيز الوساطة المالية والشمول المالي.

وقد انعكست سياسة تحرير سعر الصرف على تكوين العملة لمحافظة الائتمان لقطاع الأعمال، حيث اتخذ الائتمان بالعملة الأجنبية اتجاهًا نزولياً منذ ٢٠١٦، مما أدى إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية لقطاع الأعمال إلى ١١٣٪ في مارس ٢٠١٩ من ١٣٥٪ في يونيو ٢٠١٨ و ١٨١٪ في يونيو ٢٠١٥، في حين ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع بالعملة المحلية إلى ١٥٨٪ في مارس ٢٠١٩ مقابل ١٤٠٪ في يونيو ٢٠١٨ و ١١٠٪ في ٢٠١٥.

وقد كان قطاع الأعمال المحرك الأكبر في نمو الائتمان الخاص، حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الأعمال الخاص في معدل النمو إلى ٥٤,٦٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩، مقابل ٣٣,٢٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك على حساب قطاع الأعمال العام، هذا وقد تزامن مع ارتفاع الائتمان الموجه لقطاع الأعمال خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ ارتفاع إجمالي الاستثمارات المنفذة (بمعدل ٢٩,٢٪ مقابل ٤٠,٤٪^{١٦})، وبذلك ارتفعت نسبة الاستثمارات الممولة بالائتمان المصرفي^{١٧} إلى ٨,٤٪ مقابل ٤,٧٪ خلال فترة المقارنة، هذا وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص قد ساهم بنسبة ٧٠٪ من النمو في الاستثمارات المنفذة مقابل ٥٩٪ خلال فترة المقارنة، مدفوعاً في الأساس بقطاعات الكهرباء والأنشطة

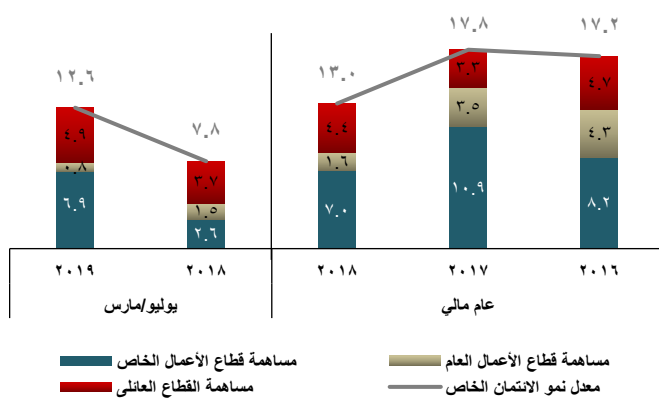
العقارية والاستخراجات، بينما شهدت فترة المقارنة تَصَدُّر قطاعي الأنشطة العقارية والغاز الطبيعي.

كما تزامن مع ارتفاع الائتمان الموجه لقطاع الأعمال تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج نسبة ٥,١٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل ٥,٣٪ خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بالقطاع الخاص الذي ساهم بنسبة ٦٤,٤٪ من النمو، والذي دفع نمو قطاعات السياحة والتجارة والتشييد والبناء والزراعة والأنشطة العقارية والصناعات التحويلية والاتصالات، بينما ساهم القطاع العام في نمو الاستخراجات، وبالأخص الغاز الطبيعي، كما أدى النمو الاقتصادي إلى نمو واردات السلع الوسيطة بمعدل نمو ٩,٤٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل ٢٣,٤٪، بالإضافة إلى ارتفاع نمو واردات السلع الاستثمارية بمعدل ١٢,٥٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل صفر خلال فترة المقارنة.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر ٥٠ عميل مقترض ٢٩١ مليار جنيه في مارس ٢٠١٩، موزعة بشكل جيد بين ١٥ قطاع صناعي وزراعي وخدمي مثل قطاعات البترول، التشييد والبناء والأنشطة العقارية وصناعة الحديد والاتصالات، هذا وقد انعكست الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة على أداء الشركات العاملة في السوق المحلي حيث سجلت معظم هذه القطاعات والشركات العاملة بها أداءً ونموً ثابتاً.

وامتازت الشركات العاملة بقطاعي التشييد والبناء، والتنمية العقارية بأعلى المعدلات من حيث النمو والربحية والسيولة، أما بالنسبة للشركات العاملة بقطاع صناعة الحديد، فقد واجهت بعض التحديات الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة وبعض مدخلات الإنتاج المستوردة لكنها تمكنت من تحقيق نتائج مقبولة، هذا وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بفرض رسوم وقائية على واردات البليت^{١٨} وحديد التسليح في عام ٢٠١٩ لمدة ١٨٠ يوماً وذلك لزيادة معدل نمو الإنتاج والمبيعات ودعم المصنعين المصريين.

مساهمات القطاعات في نمو الائتمان الخاص (%)



^{١٦} تشمل استثمارات القطاع العام استثمارات كل من القطاع الحكومي، والهيئات الاقتصادية، والشركات العامة، والاستثمارات القومية.

^{١٧} محسوباً بالتغير في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال كنسبة من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

^{١٨} يعد «البليت» أو خام الحديد من المدخلات الرئيسية في صناعة حديد التسليح المدخل، حيث يستخرج من الصخور ويوضع في أفران بدرجة حرارة عالية، كي يصهر لإنتاج الحديد بعد ذلك.

^{١٤} يمثل مطلوبات القطاع المصرفي من القطاعات المحلية، وتتكون هذه المطلوبات من الاستثمار في الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية (بالعملة المحلية والعملة الأجنبية) الممنوحة لهذه القطاعات من القطاع المصرفي، وبالنسبة للحكومة، تُستبعد الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي من مطلوبات القطاع المصرفي من الحكومة نظراً لاختلاف طبيعة هذه الودائع عن ودائع باقي القطاعات.

^{١٥} تم تحديد أثر سعر الصرف منذ تحريره على كل معدلات النمو فيما يخص بيئة الائتمان.

وقد أظهر البنك المركزي المصري مساندته لقطاع السياحة التي أظهرت مؤشرات تعافياً - حيث وصلت إيرادات السياحة في ٢٠١٩ إلى مستويات ما قبل عام ٢٠١١ تقريباً - حيث أصدر البنك المركزي تعليمات في ديسمبر ٢٠١٨ بشأن مد العمل حتى نهاية ٢٠١٩ بمبادرة دعم قطاع السياحة لتأجيل استحقاقات البنوك لمدةً حدها الأقصى ثلاث سنوات.

أما بالنسبة للقطاع العائلي، فقد ساهم انخفاض متوسط معدلات التضخم العام^{١٩} - طبقاً لأسعار المستهلكين إلى ١٤,٥٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل ٢٣,٩٪ خلال فترة المقارنة - في ارتفاع الائتمان العائلي بمعدل ١٩,١٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل ١٥,١٪، كذلك ارتفعت الواردات الاستهلاكية المعمرة بمعدل ٤١,٣٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل انخفاضها بمعدل ١٠,٩٪ خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت الواردات الاستهلاكية غير المعمرة بمعدل ٧,٧٪ مقابل ١,٢٪.

هذا وقد ارتفعت نسبة الائتمان العائلي إلى ودائعه - والتي تمثل ٧٩,٥٪ من إجمالي الودائع^{٢٠} - إلى ١٢,٨٪ في مارس ٢٠١٩ مقابل ١١,٩٪ في يونيو ٢٠١٨، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي^{٢١} إلى ٦,٥٪ في مارس ٢٠١٩ مقابل ٦,٣٪ في يونيو ٢٠١٨، في حين انخفضت نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة من ٣,٩٪ في ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٨، مما يشير إلى قدرة القطاع العائلي على الاقتراض بصورة أكبر دون تَكُون مخاطر.

^{١٩} متوسط معدلات التضخم العام (حضر).

^{٢٠} لا تشمل الودائع الحكومية.

^{٢١} نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى مجموع آخر أربع أرباع من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

فجوة الائتمان الخاص

يدعم التطور المالي - متمثلاً في ارتفاع نسب الائتمان الخاص (الممنوح لقطاع الأعمال والقطاع العائلي) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي- النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد يزيد من احتمالية حدوث أزمة مالية، حيث أن فترات النمو في الائتمان والتي غالباً ما يصاحبها انخفاض نسبي في أسعار الفائدة وتخفيف معايير الاقتراض، يعقبها فترات تباطؤ في منح الائتمان عند تحول الدورة المالية إلى اتجاه نزولي، مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي والذي قد ينعكس بالسلب على القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

وقد اقترحت لجنة بازل - المختصة بإصدار إجراءات احترازية تخص الرقابة على البنوك - استخدام مجموعة من المؤشرات لمتابعة النمو في الائتمان الخاص والتي شملت فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر أساسي إلى جانب معدلات نمو الائتمان، وأسعار الأصول (عقارات وأسهم)، وأعباء سداد الديون لقطاع الأعمال والقطاع العائلي.

بتحليل تطورات نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩١-٢٠١٧/٢٠١٨، نجد أن النسبة اتخذت اتجاهها صعودياً منذ بداية الفترة وحتى ٢٠٠٢ والتي شهدت نمواً في الائتمان الخاص أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ثم اتجاهها نزولياً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨ نتيجة لانخفاض معدل نمو الائتمان الخاص ليقبل عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك بالتزامن مع بدء الإصلاح المصرفي والذي تضمن مواجهة مشكلة القروض غير المنتظمة والتي بلغت ٢٦,٥٪ من إجمالي القروض في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتتخفّض إلى ٤,١٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ورفع معدل تغطية المخصصات إلى القروض غير المنتظمة من ٥١٪ إلى ٩٨٪ على التوالي، مما يشير إلى تحسن جودة الائتمان الممنوح.

وبحساب فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي^{٢٢} خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨ نجد أن متوسط الفجوات الموجبة^{٢٤} بلغ ١,٢٪ مما يدل على عدم تراكم مخاطر نظامية ناتجة عن نمو الائتمان بشكل مفرط خلال فترة التحليل، وقد انخفض حجم الفجوة السالبة - والتي تكونت منذ سبتمبر ٢٠١٧ وبلغت أقصاها في ديسمبر ٢٠١٧ - ليصل إلى ٠,١٪ في مارس ٢٠١٩، وهو ما يرجع إلى استمرار ارتفاع معدل نمو الائتمان الخاص مع استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي^{٢٥}، وقد ساهم في انخفاض الفجوة السالبة تحقيق قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي لفجوتين موجبتين بلغ مقدارهما ٠,٣٪ في مارس ٢٠١٩، بينما سجل قطاع الأعمال العام فجوة سالبة مقدارها ٠,٤٪، وبالرغم من ارتفاع معدل نمو الائتمان الخاص منذ مارس ٢٠١٨ إلا أن الفجوة السالبة تشير إلى إمكانية منح قروض للقطاع الخاص دون تكون مخاطر نظامية، وخاصة أن نسبة القروض إلى الودائع لا تزال منخفضة (٤٧,٨٪) مقارنة بمجموعة من الدول الناشئة مثل جنوب إفريقيا وتركيا (ونسبتهما ١٧٩,٥٪ و ١٣٠,٨٪ بالترتيب)

^{٢٢} تم حساب نسبة الائتمان الخاص إلى مجموع آخر أربع أرباع من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتم حساب فجوة النسبة من خلال عملية طرح بين النسبة والاتجاه التاريخي لها في فترة معينة.

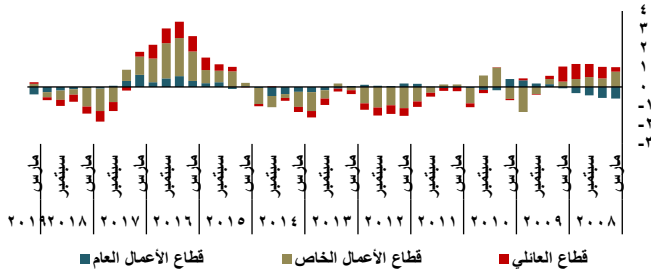
^{٢٣} تم تحديد أثر سعر الصرف بعد تحريره على الائتمان الممنوح بالعملة الأجنبية.

^{٢٤} تم حساب متوسط الفجوة باستخدام الانحرافات الموجبة عن الاتجاه التاريخي، حيث أن هذه الانحرافات هي فقط التي تشير إلى إمكانية تكون مخاطر نظامية.

^{٢٥} يراعى عند تحليل نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تحليل معدلات نمو مكونات النسبة - لمعرفة سبب ارتفاع أو انخفاض النسبة - والتي تتمثل في معدل نمو الائتمان الخاص (وهو معدل

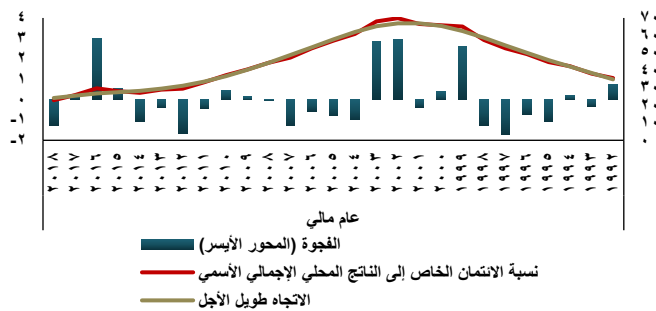
في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠٢٠ مجموعة من الدول العربية مثل تونس والكويت (ونسبتهما ١١٧,٩٪ و ١٠٩,٣٪ بالترتيب).

فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقسمة قطاعياً (%)



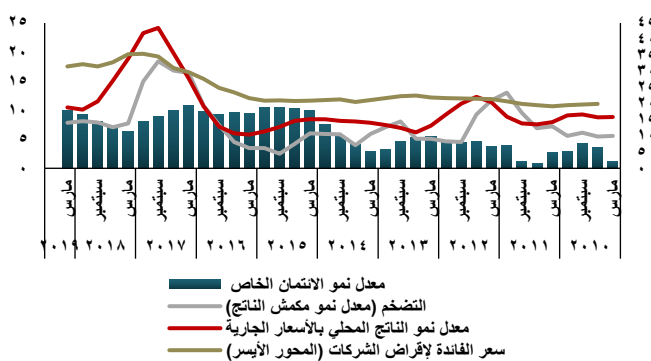
قطاع الأعمال الخاص قطاع الأعمال العام قطاع العائلي

نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



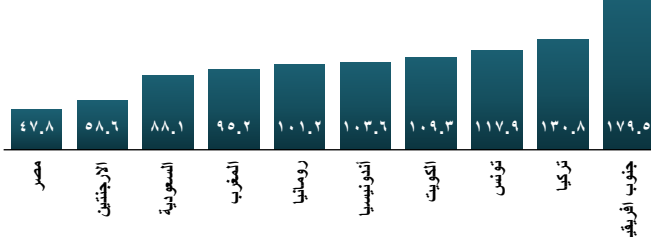
عام مالي
الفجوة (المحور الأيسر)
نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
الاتجاه طويل الأجل

سعر الفائدة ومعدلات نمو الائتمان الخاص والناتج المحلي ومكش الناتج (%)



معدل نمو الائتمان الخاص
التضخم (معدل نمو مكش الناتج)
معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية
سعر الفائدة لإقراض الشركات (المحور الأيسر)

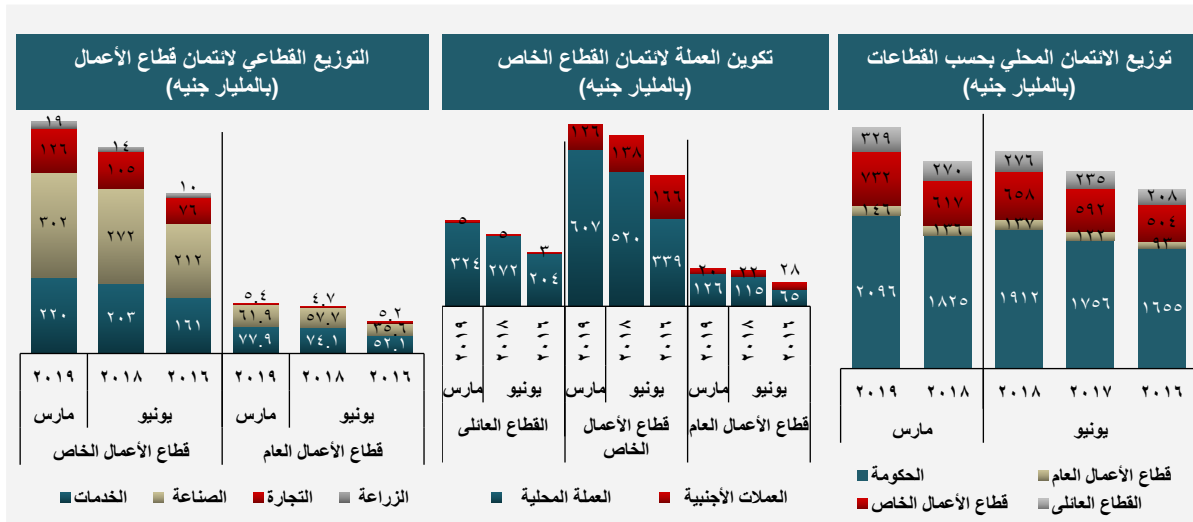
نسبة القروض إلى الودائع في مصر وبعض الدول الناشئة (%)



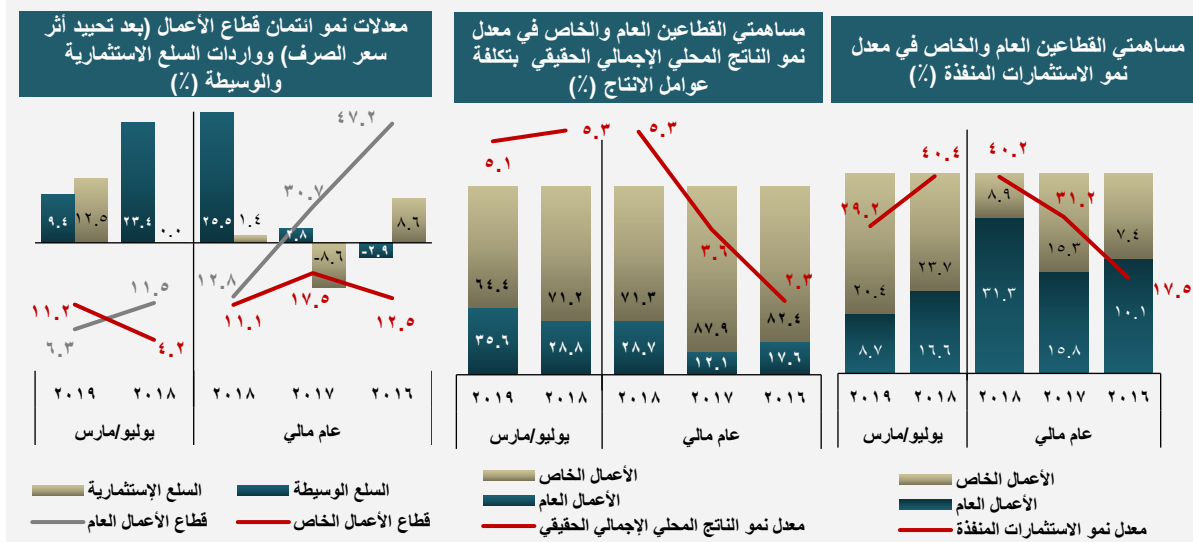
نمو بسيط (النسبة)، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (وهو معدل نمو مقام النسبة) والذي يتكون من مجموع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وفقاً لمكش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية التقييدية قد نجحت في احتواء الضغوط التضخمية من خلال رفع سعر الفائدة بمقدار ٧٠٠ نقطة أساس خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ إلى يوليو ٢٠١٧، ثم اتجهت إلى التوسع بخفض سعر الفائدة بمقدار ٤٥٠ نقطة أساس خلال الفترة من فبراير ٢٠١٨ إلى أغسطس ٢٠١٩.

^{٢٦} نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع محسوبة وفقاً لمعهد التمويل الدولي.

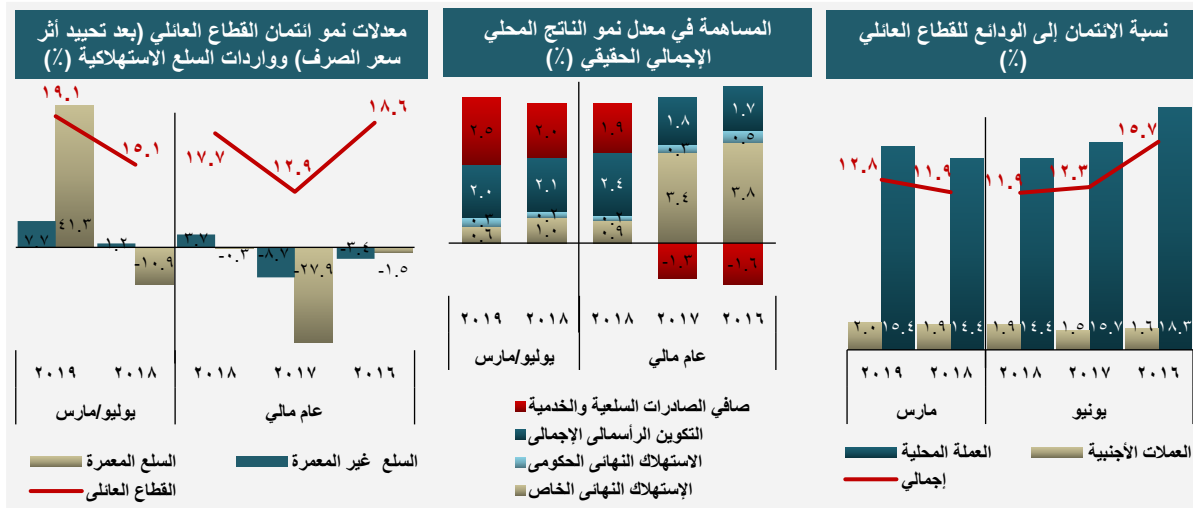
بيئة الائتمان المحلي الخاص



هيكل
الائتمان
المحلي
(بعد تحييد
أثر سعر
الصرف)



قطاع
الأعمال



القطاع
العالي

الائتمان الحكومي

نجحت سياسة الضبط المالي في تصحيح الاختلالات الهيكلية للموازنة العامة وتحسين أدائها، ليسجل الميزان الأولي فائضاً بنسبة ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل عجز بنسبة ١,٨٪ في العام المالي السابق، واستمر الميزان الأولي في تحقيق فائض بلغت نسبته ٠,٧٪ في الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ مقابل عجز بنسبة ٠,٢٪ لنفس الفترة في العام المالي السابق، مما ساهم في انخفاض العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما استمر انخفاض نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٨٣,٣٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ٩١,١٪، ووصولاً إلى ٧٩٪ في مارس ٢٠١٩ مقابل ٧٩,٧٪ في مارس ٢٠١٨، وقد أدي تحسن تلك المؤشرات إلى تحسن مؤشر الضغط على المالية العامة^{٢٧}، وساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر في عام ٢٠١٩^{٢٨}، وتحسن استدامة الدين^{٢٩} العام الحكومي^{٣٠}.

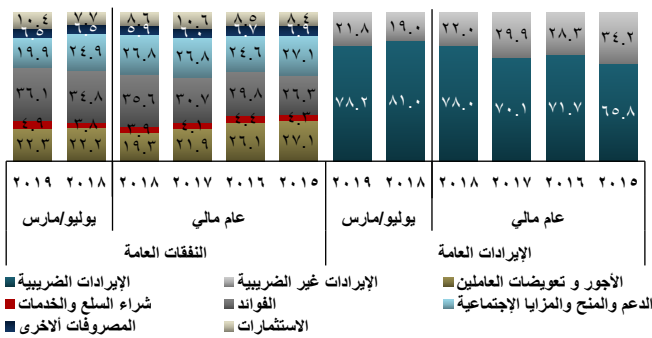
تحليل استدامة الدين العام الحكومي

تم تحليل استدامة الدين العام الحكومي (Debt Sustainability Analysis)، باستخدام نموذج مالي يضم أربعة متغيرات لتحديد التغير في نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - والذي يستخدم كمؤشر استرشادي لتقييم الاستدامة - وتتمثل هذه المتغيرات في سعر الفائدة الفعال وسعر صرف العملة المحلية - وهما ما يساهم ارتفاعهما في ارتفاع نسبة الدين - إلى جانب فائض الميزان الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - وهما ما يساهم ارتفاعهما في خفض نسبة الدين.

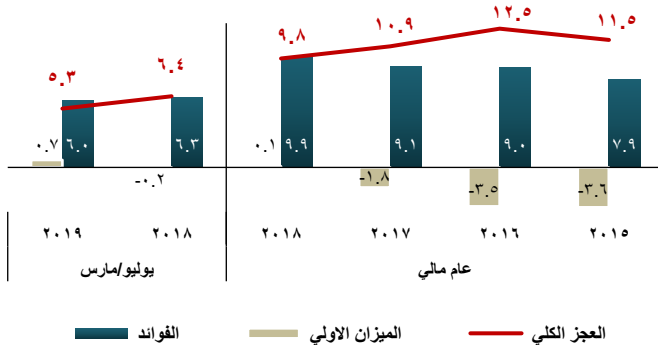
هذا ويمثل الائتمان الحكومي ٦٤٪ من إجمالي الائتمان المحلي في مارس ٢٠١٩، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي على ٢٩,٥٪ من أصوله في مارس ٢٠١٩ مقابل ٣٠,٧٪ في مارس ٢٠١٨، وهو ما قد يجعله عرضة للمخاطر النظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي، وقد أظهر تطبيق اختبارات الضغوط على السندات الحكومية (على مستوى الائتمان والسيولة) صلابة القطاع المصرفي في تحمل سيناريو افتراضي لانخفاض التصنيف الائتماني وسيولة الأوراق المالية الحكومية.

وتستهدف الحكومة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ تحقيق فائض أولى قدره ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٦٪، وستؤدي تلك التقديرات إلى خفض العجز الكلي للموازنة إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاستمرار في سياسة الضبط المالي، والتي تتضمن خفض التدرجي لأعباء خدمة الدين، من خلال إطالة آجال استحقاق أدوات الدين وتنويع مصادر تمويل العجز بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، وهو ما سيؤدي إلى استمرار خفض نصيب الأوراق المالية الحكومية من أصول القطاع المصرفي وبالتالي الحد من تعرضه للمخاطر النظامية حال حدوث اضطرابات في المالية العامة.

هيكل الموازنة العامة (%)



أهم مؤشرات المالية العامة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



اختبارات الضغوط على السندات الحكومية

على مستوى الائتمان: تم تطبيق اختبارات الضغط باستخدام سيناريو هين أساسيين وهما السيناريو الأساسي والسيناريو الأكثر حدة: السيناريو الأساسي - بافتراض استقرار التصنيف الائتماني - والذي اعتمد على مقترحات لجنة بازل الخاصة بمراجعة أوزان المخاطر على المطالبات السيادية والتي تنص على تطبيق أوزان مخاطر من ٠٪ إلى ٩٪ للجهات السيادية والبنوك المركزية طبقاً للتقييم الائتماني، وذلك باستخدام الأسلوب المعياري ((Standardized Approach (SA))، السيناريو الأكثر حدة - بافتراض انخفاض التصنيف الائتماني - والذي تم تطبيقه من خلال استخدام أوزان مخاطر أعلى.

على مستوى السيولة: تم تطبيق اختبارات الضغط لمخاطر السيولة الناتجة عن تركيز توظيفات القطاع المصرفي في الأوراق المالية الحكومية، باستخدام سيناريو افتراضي لانخفاض سيولة الأوراق المالية الحكومية، وقد تم قياس تأثير هذا السيناريو على نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR))، وذلك بافتراض تطبيق أوزان ترجيح أقل لبندى السندات الحكومية وأذون الخزانة في بسط النسبة، مع مراعاة أن أذون الخزانة تعد أكثر سيولة من السندات الحكومية، وأخذاً في الاعتبار خصائص السوق الثانوي.

^{٢٩} تعكس استدامة الدين قدرة الدولة على الاستمرار في الوفاء بديونها حال استحقاقها، والتي تتحقق من خلال توليد ميزان أولى قادر على سداد الدين العام دون الاضطرار إلى تخفيض الإنفاق العام بنسبة كبيرة.

^{٣٠} يتمثل في أجهزة الموازنة العامة، بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي وذلك للدين المحلي والدين الخارجي.

^{٢٧} تم بناء مؤشر الضغط على المالية العامة باستخدام مؤشرات الاستدامة المالية - الموصي بها من قبل صندوق النقد الدولي - والتي تتضمن المؤشرات المالية الأساسية، إدارة الأصول والالتزامات، والأفاق المالية طويلة الأجل، ويشتمل كل مؤشر على مؤشرات فرعية.

^{٢٨} تم رفع التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسة Moody's من B3 إلى B2 مع "نظرة مستقبلية مستقرة" في إبريل ٢٠١٩.

ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index):

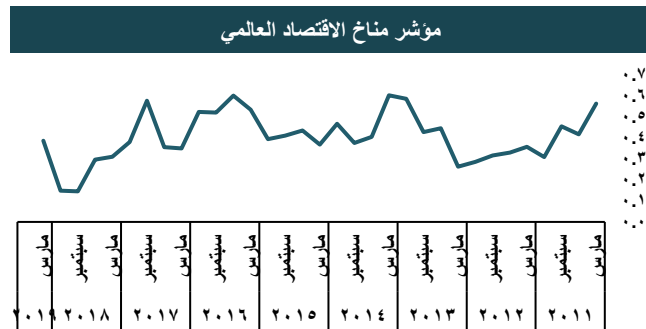
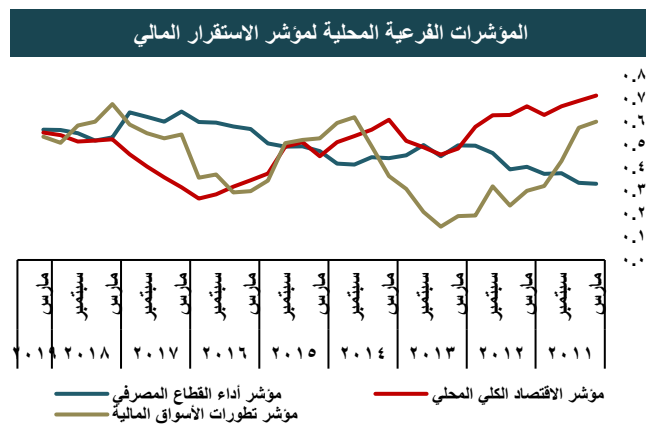
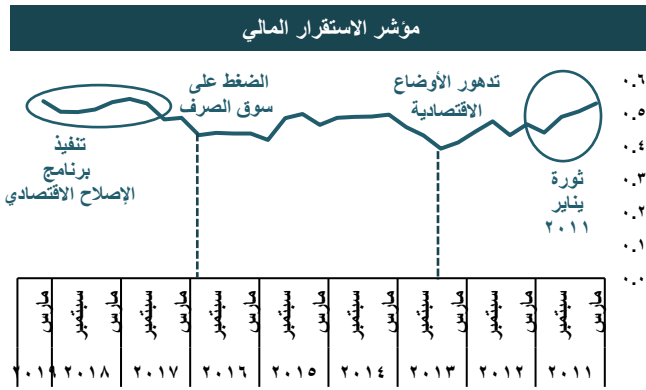
يعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار الظروف المالية الكلية الحالية، حيث أنه لا يستخدم في التنبؤ بفترات الضغط المالي، وتم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات (٢١ متغير) والتي تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية تعكس أداء القطاع المصرفي، وظروف الاقتصاد الكلي، وتطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي^{٣١}، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من مارس ٢٠١١ إلى مارس ٢٠١٩، ويشير اقتراب قيمة المؤشر من ١ (الحد الأقصى) إلى درجة أعلى من الاستقرار المالي، بينما يشير اقترابها من الصفر (الحد الأدنى) إلى مستوى أقل للاستقرار المالي^{٣٢}.

هذا وقد شهد مؤشر الاستقرار المالي زيادة طفيفة خلال العام ٢٠١٨ مقارنةً بالعام السابق، ليستقر المتوسط السنوي للمؤشر عند ٠,٥١ تقريباً خلال العامين - ألا أنه ارتفع في مارس ٢٠١٩ ليصل إلى ٠,٥٤ - وقد كان لتحسن مؤشر الاقتصاد الكلي الدور الأكبر في تحسن المؤشر ككل، حيث شهدت مؤشرات أداء الاقتصاد تطورات إيجابية خلال العام ٢٠١٨ مقارنةً بالعام السابق نتيجة تطبيق سياسة الضبط المالي وسياسة تحرير سعر الصرف، مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة وارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي للدولة.

أما بالنسبة لمؤشر أداء القطاع المصرفي، فقد ارتفعت الملاءة المالية للبنوك نتيجة لارتفاع معيار كفاية رأس المال بعد تكوين البنوك لاحتياطي (١٪) قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، وتحسن مؤشرات جودة الأصول بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض القروض غير المنتظمة وزيادة القروض الممنوحة من قبل البنوك، الأمر الذي يرجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية ومبادرات البنك المركزي للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما انخفض متوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية في القطاع المصرفي خلال العام ٢٠١٨ نتيجة لارتفاع ودائع العملاء، كما انخفض متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية نتيجة انخفاض الأرصدة المستحقة على البنوك الخارجية - الأمر الذي يرجع إلى تقييد الأوضاع المالية العالمية في تلك الفترة - وهو ما انعكس على انخفاض صافي الأصول بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

وعلى الجانب الآخر، شهدت مؤشرات سوق المال المحلي ومؤشرات مناخ الاقتصاد العالمي تراجعاً خلال عام ٢٠١٨، فقد ارتفع مؤشر أسعار مبادلة المخاطر (Credit Default Swap (CDS)) نتيجة الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية الناشئة وبدء خروج رؤوس الأموال الأجنبية، هذا وقد تراجع أداء سوق المال المحلي متمثلاً في انخفاض نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ارتفاع مضاعف الربحية، هذا بالإضافة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لبعض الشركاء التجاريين لمصر وبالأخص تركيا وارتفاع معدلات التضخم لبعض الشركاء بشكل ملحوظ وبالأخص المملكة العربية السعودية.

وبشكل عام، يتبين أن الأوضاع المالية الكلية قد شهدت تحسناً خلال عام ٢٠١٨ نتيجة للتطورات الاقتصادية الإيجابية وصلابة القطاع المصرفي، وذلك في ظل بعض الاضطرابات الاقتصادية العالمية وتراجع أداء سوق المال المحلي.



مما سبق يتضح أن التطورات الاقتصادية الإيجابية - في ظل استمرار صلابته القطاع المصرفي - قد أدت إلى تحسن الأوضاع المالية الكلية وتخفيف حدة تأثير المخاطر النظامية التي قد تهدد الاستقرار المالي، حيث أدت هذه التطورات إلى انخفاض احتمالية تكوّن المخاطر النظامية الناتجة عن تقلبات رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال تحفيز محركات ميزان المعاملات الجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستمرار في بناء الاحتياطي من النقد الأجنبي، كذلك عدم تراكم المخاطر النظامية الناتجة عن نمو الائتمان الخاص بشكل مفرط مما يشير إلى إمكانية منح المزيد من الائتمان للقطاع الخاص، كذلك الحد من تعرض القطاع المصرفي لاضطرابات المالية العامة نتيجة تحسن الأداء المالي للحكومة ونجاح سياسة الضبط المالي في تصحيح الاختلالات الهيكلية للموازنة العامة.

^{٣١} يتضمن المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي معدل كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة التغطية للقروض غير المنتظمة، ونسب السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، ونسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين، ونسبة التركيز في جانب الأصول لأكبر ٥ بنوك، ويتضمن المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي معدل نمو الاقتصاد المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم العام، ونسبة كل من الائتمان الخاص، وعجز الموازنة، والدين العام المحلي والميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة صافي الاحتياطات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل، ويتضمن المؤشر الفرعي لتطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التقلبات في البورصة المصرية، ونسبة القيمة

^{٣٢} تم بناء المؤشر باستخدام طريقة التطبيع التجريبي (Empirical Normalization)، حيث يتم استخدام القيمة المعكبة للمتغيرات التي تؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي، ويتم حساب المؤشر بناءً على متوسط المتغيرات المختارة مرجحة بأوزان متساوية.

القسم الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي:

أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي:

أظهر القطاع المصرفي المصري صلابته وقدرته على تجاوز التحديات الاقتصادية الأخيرة، بل وساعد الاقتصاد المحلي على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، وذلك مع استمراره في القيام بدوره في توفير التمويل اللازم لدعم النمو الاقتصادي، وبأني ذلك في ضوء كفاءة البنك المركزي في القيام بدوره الرقابي والإشرافي وكذلك تطبيقه لأحدث الممارسات الدولية مثل المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، إلى جانب وضع قواعد واضحة تحكم العلاقة بين البنوك وعملاءها في كافة مراحل التعامل، بل وإصداره لتعليمات رقابية أكثر تحوطاً عن المتعارف عليها دولياً، وهو ما أدى إلى استقرار القطاع المصرفي والحد من تأثير المخاطر النظامية التي قد تؤثر على سلامته.

هذا ويتميز القطاع المصرفي بالتنوع حيث يشمل البنوك التقليدية والإسلامية، كما اتجهت البنوك للاستفادة من التكنولوجيا المالية في إنشاء فروع إلكترونية، وتقديم خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، والتي يسهل الوصول إليها بالاعتماد على البنية التحتية لنظم الدفع، وتطبيق نظم حوكمة جيدة تدعم الإدارة السليمة للمخاطر، وكذلك تعزيز تطبيق الشمول المالي، والتوسع في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إدراكاً منها لأهميتها ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية، وخفض معدلات البطالة.

هذا وقد سجل القطاع المصرفي أداءً جيداً خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث تظهر مؤشرات السلامة المالية تدعيم البنوك لقواعدها الرأسمالية، وتحسن جودة الأصول، وارتفاع مستوى السيولة، وكفاءة البنوك في إدارة كافة المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى، ويتجه البنك المركزي إلى تعزيز دور القطاع المصرفي ومواكبة المعايير الدولية وذلك من خلال إصدار قانون جديد للاستفادة من التكنولوجيا المالية والاستمرار في تطوير قواعد البيانات والمعلومات للقطاع المصرفي، والتعاون الخارجي مع القطاعات المصرفية بالقارة الأفريقية.

تطور أهم بنود المركز المالي

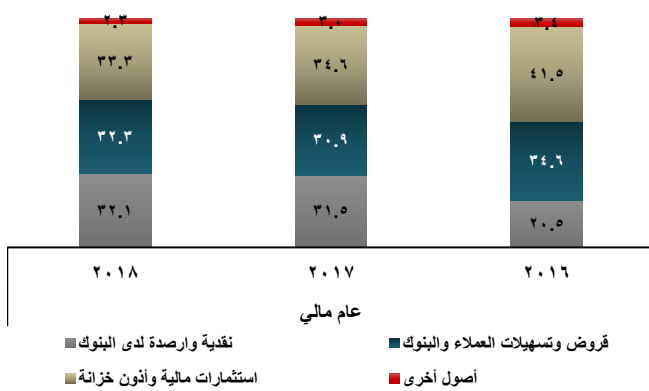
بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي نحو ٥ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة قدرها ٥٦٢,٤ مليار جنيه مقارنة بالعام السابق، وبمعدل نمو بلغ نحو ١٢,٧٪ مقابل ٤١,٥٪ في العام السابق^{٣٥}، وقد استمر إجمالي الأصول في الزيادة في مارس ٢٠١٩ ليسجل ٥,٧ تريليون جنيه بمعدل نمو بلغ ١١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وتمثل نسبة أصول القطاع المصرفي نحو ٨٩,٨٪ من إجمالي أصول النظام المالي و١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتتقاسم بنوك القطاع العام والخاص أصول القطاع المصرفي بالتساوي، وبصورة عامة تتوزع أصول القطاع المصرفي بين القروض والاستثمارات في الأوراق المالية وأرصدة لدى البنوك ويتم تمويلها بشكل أساسي من الودائع.

ويظهر هيكل أصول القطاع المصرفي تمتعه بسيولة مرتفعة، حيث يبلغ نصيب الاستثمارات المالية وأذن الخزانة من إجمالي الأصول ٣٣,٣٪ ونصيب النقدية والأرصدة لدى البنوك ٣٢,١٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وذلك مقابل ٣٤,٦٪ و٣١,٥٪ على التوالي في العام السابق، أما بالنسبة لنصيب صافي القروض والتسهيلات من إجمالي الأصول فقد

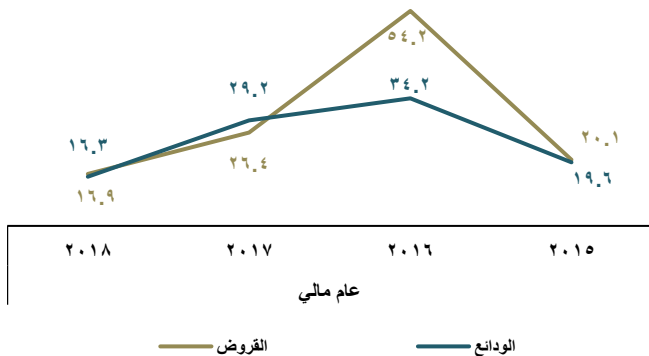
ارتفع نسبياً ليسجل ٣٢,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٣٠,٩٪ في العام السابق، هذا ويقوم القطاع المصرفي بتمويل القطاعات الاقتصادية المتنوعة مع استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، والاحتفاظ بنسبة تغطية مرتفعة.

أما على جانب الالتزامات، فقد استمرت الودائع في الزيادة بمعدل نمو بلغ ١٦,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٩,٢٪ في العام السابق^{٣٦}، ليرتفع نصيبها من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين إلى ٧٤,٩٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٧٢,٦٪ في العام السابق - وقابل ذلك انخفاض نصيب الأرصدة المستحقة للبنوك من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين ليصل إلى ٩,٦٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١٢,١٪ في العام السابق - حيث يُشكل القطاع العائلي الحصة الأكبر من حجم الودائع بنسبة ٦٦٪، كما يُشكل نحو ٤٩,٤٪ من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين، بما يعكس استقرار القاعدة التمويلية للقطاع المصرفي.

أهم بنود الأصول (%)



تطور القروض والودائع (%)



هذا وقد انخفض معدل نمو صافي أرباح القطاع المصرفي ليسجل نحو ٢,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١٢,٣٪ في العام السابق، ليحقق زيادة قدرها ١,٦ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة تكلفة الودائع استمراراً لتباعد برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث استمر نصيب تكلفة الودائع في الارتفاع ليمثل ٩١٪ من الزيادة في إجمالي مصروفات القطاع المصرفي مقابل ٧٧٪ في العام السابق، وذلك نتيجة إصدار شهادات الادخار ذات العائد المرتفع، بينما انخفض نصيب تكلفة الأرصدة المستحقة للبنوك من

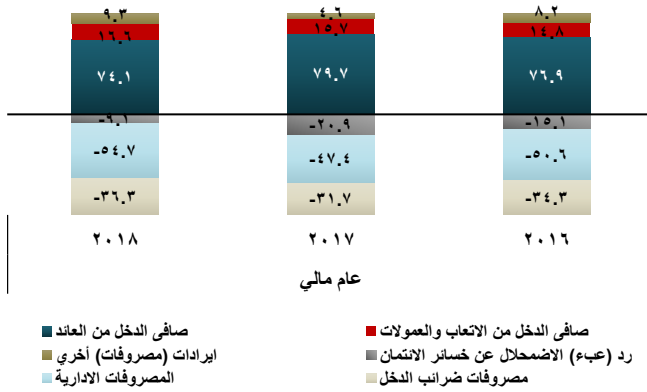
^{٣٥} أما بعد تحييد أثر تغير سعر الصرف، بلغ معدل نمو أصول القطاع المصرفي ١٦٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٣٤٪ في العام السابق.

^{٣٦} أما بعد تحييد أثر تغير سعر الصرف، بلغ معدل نمو الودائع ١٧٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٧٪ في العام السابق.

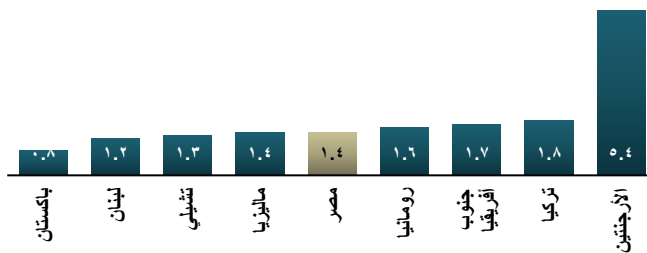
^{٣٣} العام المالي ينتهي في ٣٠ يونيو للبنوك المملوكة للدولة و٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.

^{٣٤} وفقاً للقوائم المالية المدققة في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ فيما عدا ٧ بنوك، حيث يضم القطاع المصرفي ٣٨ بنكاً.

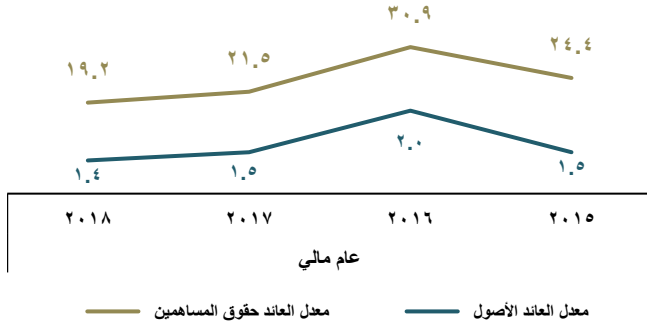
مصادر الإيرادات والمصروفات (%)



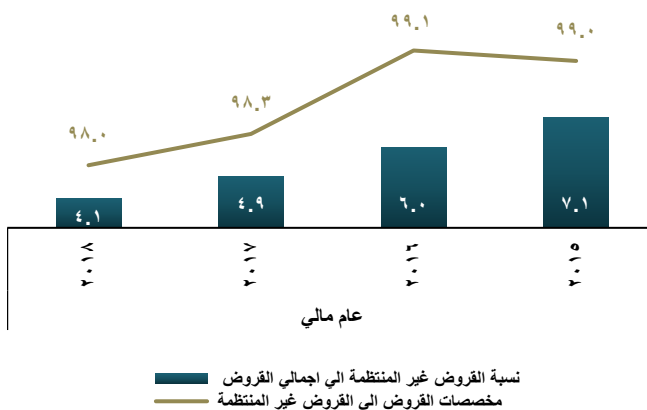
العائد على الأصول للقطاع المصرفي في بعض الدول (%)



تطور مؤشرات الربحية (%)



القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ومخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (%)



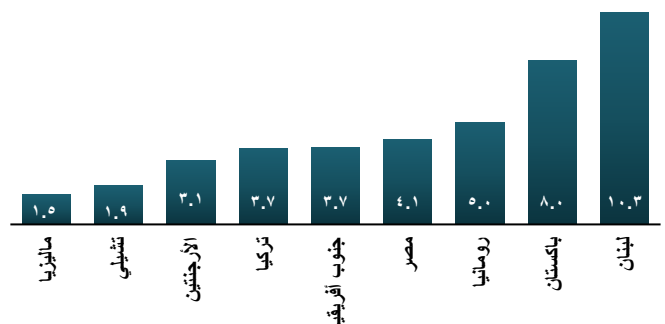
الزيادة في إجمالي المصروفات ليمثل ٢,٧٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٦٪ في العام السابق، أما على جانب الإيرادات فقد انخفض نصيب كل من عائد أذون الخزانة والسندات، وعائد التسهيلات الائتمانية الموجهة للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الزيادة في إجمالي إيرادات القطاع المصرفي، نتيجة البدء في انتهاج سياسة نقدية توسعية منذ بداية عام ٢٠١٨ اتساقاً مع تحقيق معدلات التضخم المستهدفة واستقرار الأسعار على المدى المتوسط، في حين ارتفع نصيب عائد الأرصدة لدي البنوك.

هذا وقد سجل صافي أرباح القطاع نمواً بنسبة ٢,٤٪، إلا أن معدل العائد على الأصول قد انخفض بنسبة ٠,١٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق ليسجل نحو ١,٤٪ - وتعد نسبة معدل العائد على الأصول أقل بنسبة طفيفة من متوسط النسبة المحققة في الدول المقارنة (١,٩٪) - كما انخفض معدل العائد على حقوق المساهمين بنحو ٢,٣٪ ليسجل نحو ١٩,٢٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ويعزى ذلك إلى نمو كل من إجمالي الأصول ونمو إجمالي حقوق المساهمين بمعدل أكبر من صافي الأرباح، كما انخفض صافي هامش العائد إلى نحو ٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٣,٩٪ في العام السابق نتيجة لارتفاع تكلفة شهادات الادخار.

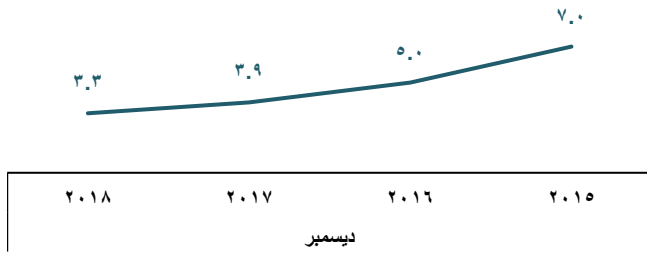
استمرار التحسن في جودة الأصول وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة

ارتفعت جودة محفظة قروض القطاع المصرفي، حيث تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل نحو ٤,١٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤,٩٪ في نهاية العام السابق، ونسبة ٧,١٪ في عام ٢٠١٥ - وتعد نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض أفضل من متوسط النسبة المحققة في الدول المقارنة (٤,٦٪) - ويرجع هذا التحسن إلى قيام البنوك بالمرجعة المستمرة لمحفظة القروض الائتمانية، وتطبيق نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للممارسات الدولية، بالإضافة إلى دعم ورقابة البنك المركزي لضمان جودة محافظ الائتمان، هذا واقتربت الزيادة في محفظة القروض بنحو ٢٥٠,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق باستقرار المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية لمحفظة المؤسسات (WPRR) عند (٥) في العامين، وقد استمرت البنوك في الاحتفاظ بنسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة تصل إلى ٩٨٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٩٨,٣٪ في نهاية العام المالي السابق.

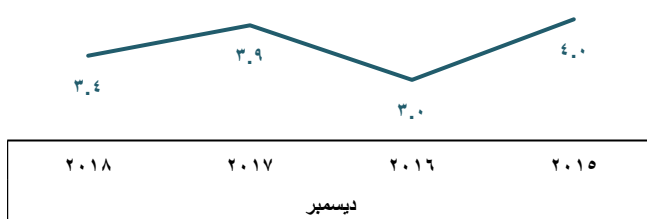
القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض للقطاع المصرفي في بعض الدول (%)



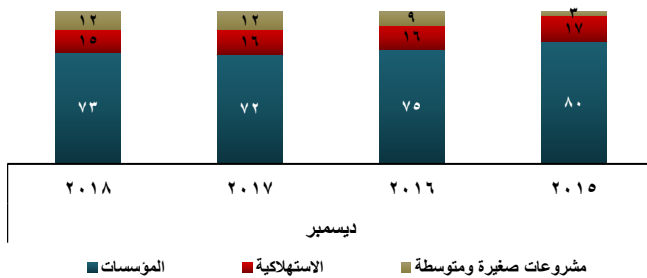
قروض المؤسسات غير المنتظمة إلى إجمالي قروض المؤسسات (%)



القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض الاستهلاكية (%)

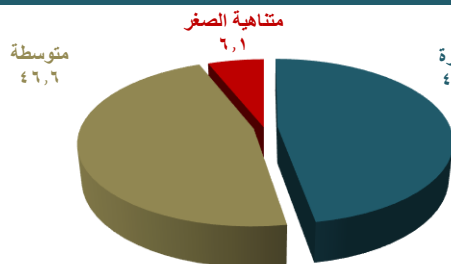


توزيع محفظة القروض (%)



وقد ارتفع نصيب قروض المؤسسات بنسبة ١٪ مقارنة بالعام السابق، وجاء هذا الارتفاع على حساب نصيب القروض الاستهلاكية مع ثبات نسبة قروض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتوزع بين المشروعات الصغيرة بنسبة ٤٧,٣٪، والمتوسطة بنسبة ٤٦,٦٪، والمتناهية الصغر بنسبة ٦,١٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، حيث تهدف البنوك إلى تنويع هذه القروض والوصول إلى كافة القطاعات وتوسيع قاعدة العملاء، وقد بلغت قيمة الزيادة في القروض والتسهيلات لتلك المشروعات بين نهاية ديسمبر ٢٠١٥ ويونيو ٢٠١٩ نحو ١٤٤,٢ مليار جنيه تم معظمها في المشروعات الصغيرة، وبلغ إجمالي عدد العملاء نحو ٥٦٦ ألف في نهاية يونيو ٢٠١٩، وتركزت معظم هذه الزيادة في القطاع الخدمي بنحو ٦٢,٢ مليار جنيه يليه القطاع الصناعي بنحو ٤٣,١ مليار جنيه.

قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في ديسمبر ٢٠١٨ (%)



وقد بلغت محفظة القروض نحو ١,٨١٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨، ويتجه النصيب الأكبر لمحفظة القروض نحو تمويل المؤسسات بنحو ٧٣٪، في حين بلغ نصيب كل من محفظة القروض الاستهلاكية، ومحفظة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو ١٥٪ و ١٢٪ على التوالي، وقد شهدت المحفظة الائتمانية للمؤسسات انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة بها لتسجل نحو ٣,٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٣,٩٪ في العام السابق، وبالنسبة لمحفظة القروض الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر منذ بداية مبادرة البنك المركزي، فقد بلغت نسبة التعثر بها نحو ٠,٨٪ فقط، ويتم إيلاء عناية خاصة لإدارة مخاطر ائتمان هذا القطاع وتدريب العاملين فيه بصورة مستمرة.

وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والتي تتركز في القروض الشخصية بنسبة ٧٧,٢٪، والعقارية بنسبة ١٠,٢٪، فقد استقرت نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض الاستهلاكية عند ٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٨، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة بمحفظة القروض الشخصية لتسجل نحو ٢,٩٪ في ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٣,٢٪ في العام السابق - فضلا عن أن جانب كبير من هذه القروض ممنوح بضمان التنازل عن الراتب أو بضمان ودائع وشهادات ادخار، وهو ما يساهم في الحد من مخاطر تلك التسهيلات - بالإضافة إلى ذلك، تعد نسب تعثر التمويل لفئة متوسطي ومحدودي الدخل في إطار مبادرة التمويل العقاري ضئيلة وذلك لانخفاض أسعار العائد المطبقة عليها، وفي إطار الحد من مخاطر القروض الاستهلاكية، فقد أصدر البنك المركزي في سبتمبر ٢٠١٨ الضوابط التي يتعين على البنوك الالتزام بها في حالة التعامل مع الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط التي تقدم خدماتها للأفراد بهدف شراء السلع الاستهلاكية أو المعمرة وذلك بهدف الحد من معدلات التعثر^{٣٨}.

ويهدف التحوط من مخاطر الائتمان عن طريق تكوين القدر الكافي من المخصصات وبطريقة أكثر دقة بناءً على احتمال تعثر العميل (PD)، فقد أصدر البنك المركزي تعليماته بتطبيق البنوك لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) منذ يناير ٢٠١٩، كما ألزم البنك المركزي البنوك بإنشاء إدارة مستقلة تحت مسمى "إدارة المعلومات الائتمانية" تختص بتجميع البيانات والإحصائيات الائتمانية التي يتم تسجيلها على نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي، على أن تتبع المسئول الرئيسي عن قطاع المخاطر تبعية مباشرة، وبحيث يتم إنشائها بعد أقصى سبتمبر ٢٠١٩، وذلك للتأكد من صحة ودقة البيانات الخاصة بمراكز العملاء للحد من مخاطر التعثر ومراقبة جودة الأصول في إطار الحفاظ على قوة وسلامة القطاع المصرفي.

مخاطر تركيز منخفضة

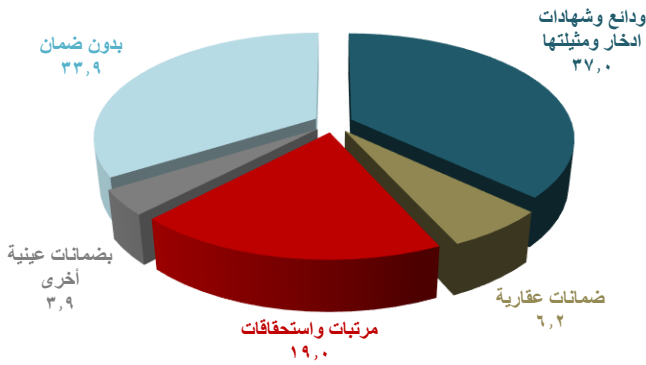
تتنوع محفظة القروض بين القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسب التركيز في المحفظة بعد استبعاد الضمانات ٨,٤٪ لقطاع البترول، و ٥,٤٪ لقطاع الأغذية والمشروبات، و ٥,١٪ لقطاع المقاولات، و ٥٪ لقطاع الزراعة، و ٤,٩٪ لقطاع الكيماويات، وذلك في ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يظهر انخفاض نصيب كل قطاع من محفظة القروض، ومن ناحية أخرى تتوزع القروض بين قروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة ٥٥٪، وقصيرة الأجل بنسبة ٤٥٪.

مع إعلانها مع حصولها من تلك الجهات على تقرير ربع سنوي معتمد من المحاسب القانوني يوضح مدى التزام الشركة بتطبيق هذا الحد.

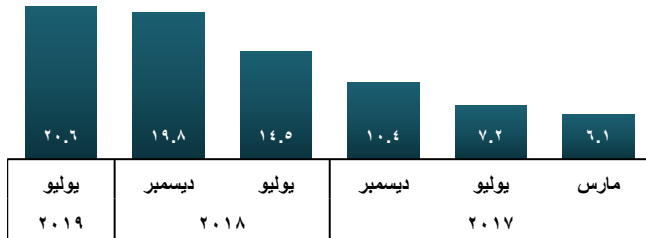
^{٣٨} وذلك نظراً لعدم خضوع تلك الشركات لأي جهة رقابية وارتفاع عدد المتعاملين معها، حيث يتعين على البنوك التأكد من التزام تلك الجهات وكذا شركات السيارات بتطبيق النسبة المقررة (٣٥٪) في التعاملات

إبريل ٢٠١٩)، حيث يتراوح رأس المال المطلوب تكوينه لمقابلة كل من مخاطر التركيز الفردي والتركز القطاعي بين (٢٪-٨٪) حسب قيمة المؤشر المحسوبة^{٤٠}.

تصنيف قروض التجزئة وفقاً للضمانات في ديسمبر ٢٠١٨ (%)



تطور التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطى وفوق متوسطى الدخل (بالمليار جنيه)



مستويات مرتفعة من السيولة في القطاع

شهد القطاع المصرفي معدلات مرتفعة لنسب السيولة في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وقد انخفضت بشكل طفيف مقارنة بالعام المالي السابق نتيجة ارتفاع حجم مصادر التمويل، حيث أدى تزايد ثقة الأفراد والمؤسسات في القطاع إلى الارتفاع المستمر في حجم الودائع، والتي من المتوقع زيادتها أيضاً خلال الفترة القادمة بالتزامن مع الاستفادة من التكنولوجيا المالية في تقديم المنتجات المرتبطة بالودائع، وتحول قطاعات الدولة إلى التعامل غير النقدي بما يؤدي إلى تشجيع عملاء جدد للانضمام للاستفادة من الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي في إطار الشمول المالي.

ولتوفير المزيد من التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - من خلال حث البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة، وذلك في مراحلها المختلفة (الاستثمار الملائكي "Angel Investment"، رأس مال المخاطر "Venture Capital"، الاستثمار في أسهم النمو "Growth Funding") - تم إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك الموجهة لتلك الشركات بموجب التعليمات الصادرة في هذا الشأن في مايو ٢٠١٩، مع حساب وزن مخاطر نسبي بمعدل صفر٪ على مساهمات البنوك في رؤوس أموال هذه الصناديق وذلك في ضوء عدة محددات.

ويتم الحد من مخاطر ائتمان محفظة القروض الاستهلاكية من خلال الاتجاه نحو تنويع المحفظة وحصول البنوك على مجموعة متنوعة من الضمانات، حيث بلغت نسبة الضمانات المتمثلة في ودائع وشهادات ادخار نحو ٣٧٪، ومرتببات واستحقاقات نسبة ١٩٪، بالإضافة إلى الضمانات الأخرى، وفي إطار تنشيط قطاع التنمية العقارية والذي يعد قاطرة الاقتصاد لارتباطه بالعديد من الصناعات الأخرى من خلال جذب أكبر عدد من العملاء، قام البنك المركزي إبريل ٢٠١٩ باستثناء الأوراق التجارية المخصصة دون حق البنك في الرجوع على شركات التنمية العقارية من تعليمات الحد الأقصى لنسبة أقساط القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إلى الدخل الشهري للأفراد الطبيعيين وذلك شريطة الالتزام ببعض الضوابط.

واستمرت البنوك في الاستفادة من مبادرة البنك المركزي المصري الخاصة بالتمويل العقاري حيث بلغت القروض الممنوحة في إطار المبادرة نحو ١٩,٨ مليار جنيه (لعدد ٢٠٣ ألف عميل) في ديسمبر ٢٠١٨ مقابل نحو ١٠,٤ مليار جنيه (لعدد ١٥٥ ألف عميل) في ديسمبر ٢٠١٧، وسجلت نحو ٢٠,٦ مليار جنيه (لعدد ٢١٣ ألف عميل) في نهاية يونيو ٢٠١٩، وقد تم إصدار القواعد والإجراءات الخاصة بشأن استكمال مبادرة التمويل العقاري بالنسبة لمحدودي الدخل فقط، لتوفير التمويل العقاري اللازم للعملاء بأسعار العائد (٥٪ أو ٧٪)، وذلك بالتنسيق بين كلاً من صندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري ووزارة المالية^{٣٩}.

وبصفة عامة يحد من مخاطر التركيز تطبيق البنوك للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي، مثل تخفيض الحد الأقصى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد من ٢٠٪ إلى ١٥٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك، ولدى العميل والأطراف المرتبطة من ٢٥٪ إلى ٢٠٪، ورفع وزن المخاطر الترجيحي على قيمة التجاوز عند احتساب معيار كفاية رأس المال في حالة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة نسبة ٥٠٪ وحتى ٧٠٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك حيث يطبق وزن مخاطر ٢٠٠٪، وفي حال تجاوز النسبة ٧٠٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية يطبق وزن مخاطر ٣٠٠٪.

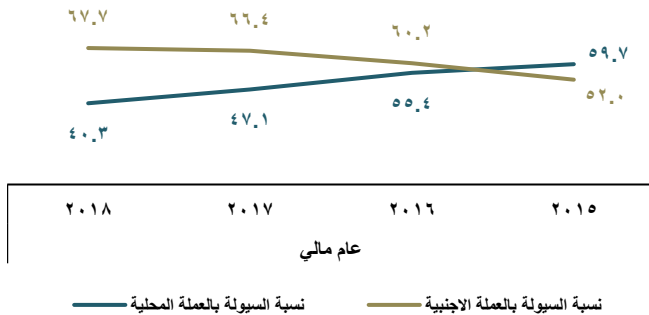
بالإضافة إلى ذلك، فقد تم وضع حدود التركيز لتوظيفات البنوك لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية في الخارج، وحدود التركيز لكافة المنتجات والعملاء والمناطق الجغرافية والقطاعات، وكذا الحد الأقصى لأقساط القروض الاستهلاكية بحيث لا تزيد عن ٣٥٪ من إجمالي الدخل، وتصل النسبة إلى ٤٠٪ في حالة الاستفادة من قرض عقاري للإسكان الشخصي، وأخيراً المتطلبات الرأسمالية بموجب تعليمات البنك المركزي لإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل (الصادرة في

^{٤٠} يقيس مؤشر التركيز الفردي (ICI) مدى تركيز توظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به في محفظتي الشركات والتجزئة معاً، ويقيس مؤشر التركيز القطاعي (SCI) مدى تركيز التوظيفات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة (عدد ٢٠ قطاع).

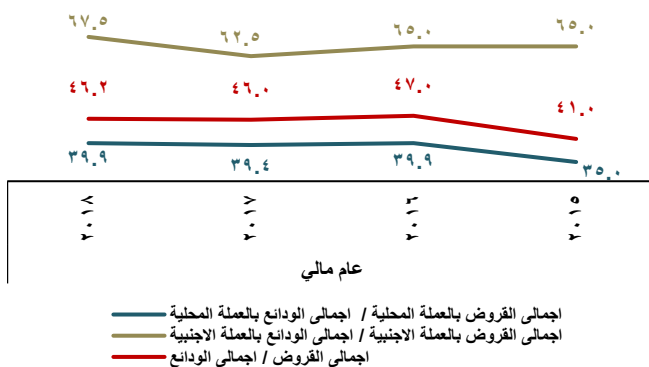
^{٣٩} يتم التعويض عن فارق سعر العائد من خلال صندوق الإسكان الاجتماعي ووزارة المالية.

والاحتفاظ بالقواعد الرأسمالية اللازمة لاستيعاب أية خسائر قد تنتج عن التقلبات في أسعار العائد.

تطور نسبة السيولة (%)



تطور نسبة القروض للودائع (%)



وأخيراً أطلق البنك المركزي الحد المعياري لسعر الفائدة الخالي من المخاطر (Cairo Overnight Index Average CONIA)^{٤١} وهو مؤشر لمتوسط سعر الفائدة في ليلة واحدة للتعاملات بين البنوك في القاهرة، والتي تكون عملياً خالية من المخاطر بسبب آجالها القصيرة للغاية، ويعد هذا المؤشر بمثابة الخطوة الأولى في بناء منحني لمؤشر مقايضة أسعار الفائدة، وهو ما يعد حجر الأساس لتعزيز وتحسين كفاءة السوق من حيث تسعير المنتجات النقدية ومشتقاتها، وكذلك إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة

تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة بافتراض انخفاض التصنيف الائتماني، والتي ينشأ عنها مخاطر سيولة على مستوى القطاع نتيجة تركيز توظيفات القطاع السائلة في الأدوات المالية الحكومية، حيث تم افتراض انخفاض سيولة الأوراق المالية الحكومية - مع مراعاة أن أذون الخزانة تعد أكثر سيولة من السندات الحكومية - إلى جانب قيام بعض العملاء بسحب نسبة ضئيلة من الودائع - أخذاً في الاعتبار أن ودائع الأفراد أكثر استقراراً من ودائع الشركات - وقد تم تطبيق هذه الافتراضات على نسبة السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية السيولة (LCR).

كما تم تطبيق اختبار آخر للسيولة، وذلك بقياس مدى مقدرة الأصول السائلة على تغطية الفجوات التراكمية الناتجة عن عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات باستخدام هيكل آجال الاستحقاق، وذلك من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلية أو خارجية، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى تطبيق نسب خصم للأوراق المالية الحكومية التي تعد مكوناً أساسياً للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات.

وقد شهدت نسبة السيولة بالعملة المحلية انخفاضاً تدريجياً إلى نحو ٤٠,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٤٧,١٪ في العام السابق نتيجة زيادة الودائع بالعملة المحلية بمعدل أكبر من زيادة الأصول السائلة، وتتسم نسبة القروض إلى الودائع بالعملة المحلية بالثبات النسبي، حيث بلغت ٣٩,٩٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٣٩,٤٪ في العام السابق، وفي المقابل ارتفعت نسبة السيولة بالعملة الأجنبية إلى ٦٧,٧٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٦٦,٤٪ في العام السابق، وذلك نتيجة زيادة التوظيفات لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات الحكومية بنسبة أعلى من زيادة الودائع بالعملة الأجنبية، كما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية حيث بلغت ٦٧,٥٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٦٢,٥٪ في العام السابق، وقد استقرت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ٤٦,٢٪ وهي تقريبا نفس نسبة العام السابق، حيث جاء معدل النمو في القروض (١٦,٩٪) أعلى من معدل النمو في الودائع (١٦,٣٪) بنسبة طفيفة.

كما أظهرت نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ارتفاعاً عن الحدود المقررة، حيث بلغت نسبة (LCR) ٧٤٩٪ للعملة المحلية، و٢٣٨,٦٪ للعملة الأجنبية، كما بلغت نسبة (NSFR) ٢٥٢٪ للعملة المحلية، و١٦٤,٣٪ للعملة الأجنبية، وذلك في مقابل حد أدنى مقرر ١٠٠٪، وفيما يخص البنود خارج الميزانية، تمثل نسبة الالتزامات العرضية والارتباطات نسبة ١٨٪ من إجمالي أصول القطاع، بما يشير إلى تأثيرها المحدود على أوضاع السيولة حال تحولها إلى التزامات فعلية.

محدودية مخاطر السوق

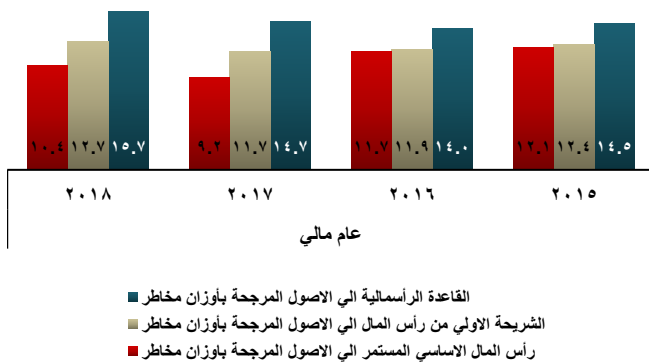
تتعرض محافظ المتاجرة لدى البنوك إلى مخاطر السوق نتيجة لتحركات أسعار الصرف وأسعار العائد وأسعار الأصول المالية، وقد شهد عام ٢٠١٨ زيادة تدفقات النقد الأجنبي نتيجة لارتفاع الصادرات البترولية، وإيرادات السياحة وقناة السويس، وتحويلات العاملين، بينما نتج عن السياسة النقدية الأمريكية التقييدية خروج تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في عام ٢٠١٨ لينخفض صافي الأصول الأجنبية من ٥٦,٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٧ إلى (١١٤,٥) مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨، ثم يتحسن إلى (١٢) مليار جنيه في مارس ٢٠١٩، وذلك تزامناً مع ارتفاع استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية، كما تحول صافي المستحق للبنوك في الخارج من عجز بنحو (١١٠,٥) مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٧ إلى فائض بلغ نحو ٢٨,٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨، إلا أنه سجل عجزاً مرة أخرى بنحو (٨٤,٧) مليار جنيه في مارس ٢٠١٩.

وعلى جانب أسعار العائد، فقد شهدت اتجاهها للانخفاض خلال الفترة الماضية في إطار السياسة النقدية التوسعية في إطار تحقيق معدل التضخم المستهدف، وتمثل الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة نحو ١,٣٪ فقط من إجمالي الاستثمارات بالبنوك، بما يشير إلى محدودية حجم مخاطر السوق، حيث لا تتجاوز ١,٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في ديسمبر ٢٠١٨، وبالنسبة لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحفوظ بها لغير أغراض المتاجرة، فقد أصدر البنك المركزي تعليماته لتلك المراكز وفقاً لمقررات بازل في أكتوبر ٢٠١٨، حيث تضمنت تعديل الأسلوب المعياري لإدارة وقياس مخاطرها بحيث يشمل تطبيق ٦ سيناريوهات لصدمات تغير أسعار العائد للعملاء الرئيسية لتقييم أثرها على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لدى البنوك، بحيث لا تتعدى نسبة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية إلى الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية للبنك ١٥٪، وهو الأمر الذي سيحسن من كفاءة البنوك في إدارة مخاطر أسعار العائد

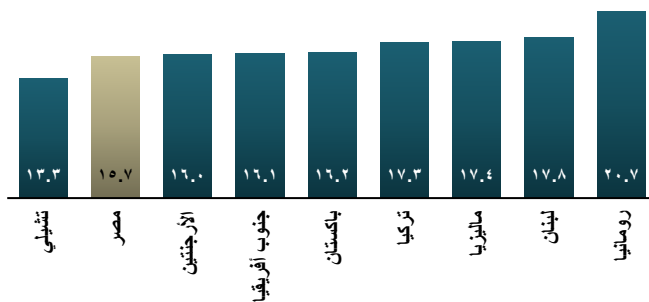
^{٤١} وهو متوسط سعر الفائدة لليلة واحدة مرجح بحجم التعاملات الفعلية بين البنوك في سوق الإنترنت بعد استبعاد أكبر وأقل ١٥٪ من القيم الخارجة، وسيتم نشره بصفة يومية ابتداء من أكتوبر ٢٠١٩.

وبتحليل المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال والملاءة المالية، فقد ارتفعت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، حيث بلغت نحو ١٢,٧٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١١,٧٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (مقابل حد أدنى مقرر ٧,٨٧٥٪ في ديسمبر ٢٠١٨)، وكذلك ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، حيث سجلت ١٠,٤٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٩,٢٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، الأمر الذي يشير إلى استمرار قيام البنوك بتدعيم قواعدها الرأسمالية من الموارد الذاتية وبالتالي مقدرتها على استيعاب أية خسائر غير متوقعة، هذا وقد بلغت نسبة الرافعة المالية نحو ٦,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وهي ذات نسبة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (مقابل نسبة رقابية ٣٪).

مؤشرات كفاية رأس المال (%)



معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في بعض الدول (%)



تطور نسبة الرافعة المالية (%)



وبمقارنة أداء القطاع المصرفي وتطور المخاطر التي يتعرض لها بصورة مجمعة خلال الثلاث سنوات المالية الأخيرة، يتبين تراجع مخاطر القطاع بشكل عام، وجاء ذلك كمحصلة لتحسن مؤشرات الملاءة المالية وجودة الأصول، مقابل تراجع مؤشرات الربحية، والتراجع الطفيف في مؤشرات السيولة، وذلك في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، وقد جاء تحسن مؤشر كفاية رأس المال نتيجة ارتفاع معدلي كفاية رأس المال والشريحة الأولى لرأس المال إلى الأصول والالتزامات

تطبيق المزيد من الإجراءات للحد من مخاطر التشغيل والمخاطر التكنولوجية وأمن المعلومات

تولى البنوك أهمية خاصة لعملية إدارة مخاطر التشغيل باعتبارها أحد أهم المخاطر في الوقت الحالي نتيجة الاستفادة من التطورات التكنولوجية والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتعزيز الشمول المالي، وفي إطار إدارة مخاطر التشغيل، تحتفظ البنوك بقاعدة بيانات تقوم بجمع البيانات المتعلقة بالأحداث التشغيلية، كما تعمل البنوك بصورة دائمة على تحسين كفاءة إدارة تلك المخاطر وتطبيق الأدوات المختلفة لها من خلال نشر ثقافة المخاطر داخل القطاع.

وقد قامت كافة البنوك بناءً على تعليمات من البنك المركزي بإجراء تقييمات خارجية للمراجعة الداخلية خلصت إلى خطة عمل لتحسين جودة وكفاءة نشاط المراجعة الداخلية بكل بنك، وتقوية نظم الرقابة الداخلية لاكتشاف نقاط الضعف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها بما يحد من الأحداث المتعلقة بمخاطر التشغيل ويتم متابعة البنوك في تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية، وفي إطار حماية حقوق العملاء والحد من مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة، تم وضع قواعد واضحة تحكم العلاقة بين البنوك وعملائها في كافة مراحل التعامل بما يحقق العدالة والشفافية وحماية بيانات العملاء، ووضع آلية لتلقي الشكاوى، وكذا نشر الوعي والثقافة المصرفية والمالية بين العملاء، إلى جانب ذلك، فقد تضمنت محددات نشاط تصدير فوائض أوراق النقد الأجنبي إلى الخارج واستيرادها الصادرة من البنك المركزي في أغسطس ٢٠١٩ بعض النقاط لضمان توافر نظم جيدة للرقابة الداخلية على العمليات المتعلقة بهذه الأنشطة والحد من مخاطرها.

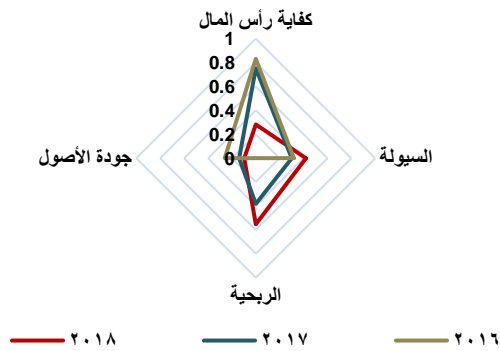
وفي ظل انتشار الخدمات المالية الإلكترونية، تم إنشاء مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الألى لتأمين المعاملات المصرفية، للحد من التأثيرات الضارة للهجمات الإلكترونية على القطاع المصرفي، وتم إطلاق مشروع الإنذار المرئي المبكر لتأمين فروع البنوك على مستوى الجمهورية، كما تم إطلاق مبادرة "تعزيز الأمن السيبراني للقطاع المصرفي" لإلحاق المتخصصين في مجال أمن المعلومات ببرنامج تدريبي متخصص بالمعهد المصرفي وذلك بالشراكة مع المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال أمن معلومات البنوك.

ويحث البنك المركزي المصري البنوك بصفة مستمرة على تقوية نظم الرقابة الداخلية بها وتدعيم تطبيق نظم حوكمة جيدة داخلها بما يؤدي إلى التخفيف من مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي.

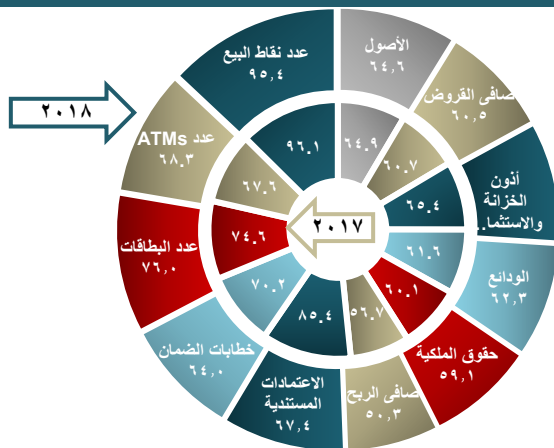
الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة لكفاية رأس المال تفوق الحدود الرقابية

استمرت البنوك في الحفاظ على مستوى معيار كفاية رأس مال يفوق الحدود المقررة من البنك المركزي، وتدعيم القواعد الرأسمالية داخلياً من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح، وترجع الزيادة الطفيفة في حقوق الملكية إلى زيادة الاحتياطيات والذي تم بهدف تدعيم مراكزها المالية من أجل تنفيذ خططها الاستراتيجية والتوسع في الإقراض، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات الملاءة المالية للقطاع، حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نسبة ١٥,٧٪ مقارنة بنسبة ١٤,٧٪ في العام السابق، وهي أعلى من الحد الأدنى المقرر (١١,٨٧٥٪ في ديسمبر ٢٠١٨)، ويرتفع المعدل إلى نحو ١٧٪ في حال استبعاد تأثير تطبيق تعليمات البنك المركزي الاحترازية الخاصة بحساب أوزان مخاطر أعلى لأكثر من ٥٠ عميل مقترض، وللأنشطة ذات المخاطر المرتفعة مثل التمويل المصرفي بغرض الاستحواذ والتنمية العقارية، وبمقارنة معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري والقطاعات المصرفية في بعض الدول، يتبين أنه في نطاق متوسط تلك الدول.

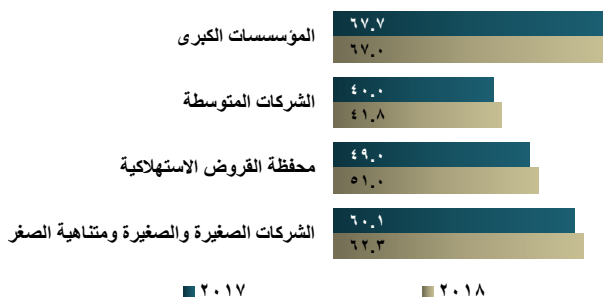
خريطة استقرار القطاع المصرفي (%)



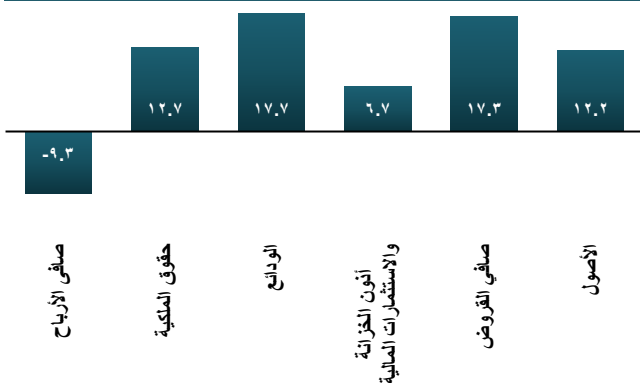
تطور الحصة السوقية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على مستوى بعض



حصة تمويل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (%)



معدلات النمو لأهم بنود القوائم المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (%)



العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، كما ارتفعت جودة الأصول نظراً لتراجع نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، وكذا تمتع القطاع بنسب مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة خلال الثلاث سنوات، ومن ناحية أخرى، تراجع مؤشر الربحية نتيجة لانخفاض كلاً من معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، الأمر الذي يرجع إلى نمو كل من إجمالي الأصول وإجمالي حقوق المساهمين بمعدل أكبر من صافي الأرباح بالإضافة إلى انخفاض صافي هامش العائد، أما بالنسبة لنسب السيولة، فقد شهدت نسبة السيولة بالعملة المحلية انخفاضاً مقابل ارتفاع نسبة السيولة بالعملة الأجنبية، كما تتسم نسبة القروض للودائع بالعملة المحلية بالثبات النسبي خلال الثلاث سنوات، في حين ارتفعت النسبة بالعملة الأجنبية خلال الفترة محل المقارنة.

تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)

بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ٥ بنوك، وذلك وفقاً لمنهجية البنك المركزي القائمة على استخدام أربع مؤشرات رئيسية لتحديد حجم البنك، درجة الارتباط بالبنوك المحلية، مدى توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك، درجة تطور وتعقد الأنشطة، وتمثل تلك البنوك نحو ٦٤,٦٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، كما بلغت الحصة السوقية لها نحو ٦٠,٥٪ على مستوى صافي قروض العملاء^{٤٢}، و٦٢,٣٪ للودائع، وتساهم بنحو ٥٠,٣٪ في صافي ربحية القطاع.

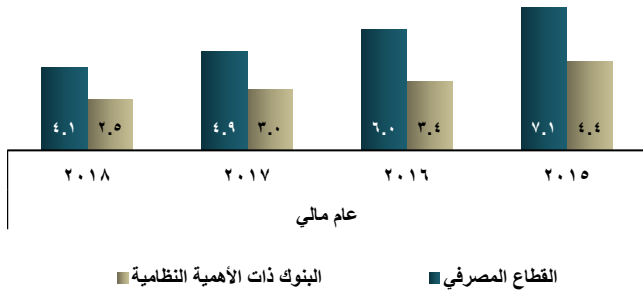
وإلى جانب ذلك، تستحوذ تلك البنوك على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع (أذون الخزينة، حقوق الملكية) في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وكذا الخدمات المالية الأساسية المقدمة للعملاء (عدد البطاقات، عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs، عدد نقاط البيع POS) في ديسمبر ٢٠١٨، هذا وقد ارتفع نصيب تلك البنوك من مصادر تمويل القطاع متمثلة أساساً في ودائع العملاء بنسبة ٠,٧٪، بين عامي المقارنة، وذلك مقابل انخفاض حصتها من صافي محفظة قروض العملاء بنسبة بلغت نحو ١,٢٪، وارتفاع مساهمتها في الاستثمارات المالية وأذون الخزينة بنحو ٠,٣٪، إلى جانب ذلك تراجع نصيبها في ربحية القطاع بنحو ٦,٤٪، واقترب ذلك بارتفاع حصتها من تكلفة الودائع بنحو ٨,١٪.

هذا وقد ارتفعت نسبة مساهمة البنوك ذات الأهمية النظامية في تمويل كل من الشركات المتوسطة بنسبة ١,٨٪، والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة ٢,٢٪، ومحفظة القروض الاستهلاكية بنحو ٢٪، مقابل تراجع حصتها في تمويل المؤسسات الكبرى بنسبة بلغت ٠,٧٪ وذلك في ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بديسمبر ٢٠١٧، ويوضح الشكل حصة تمويل تلك البنوك للشركات وفقاً لحجم الشركة.

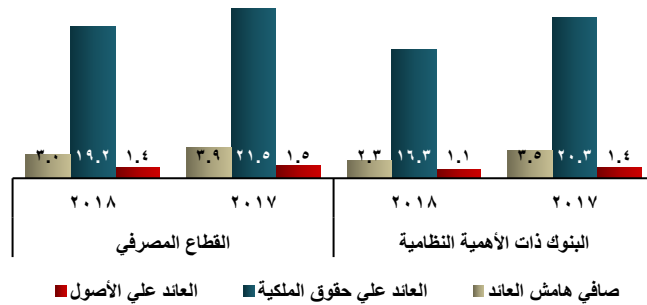
وقد شهدت البنوك ذات الأهمية النظامية معدلات نمو لأهم بنود قوائمها المالية، وتمثل قيمة الارتفاع في أصول تلك البنوك نحو ٦٢,٦٪ من الزيادة في قيمة أصول القطاع المصرفي، كما ساهم نمو كل من صافي القروض ومحفظة أذون الخزينة والاستثمارات المالية لتلك البنوك في زيادة قيمة المحفظتين على مستوى القطاع المصرفي، بنحو ٥٩,٤٪، و٧٠,٧٪، على التوالي، في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

^{٤٢} بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال (بالصافي).

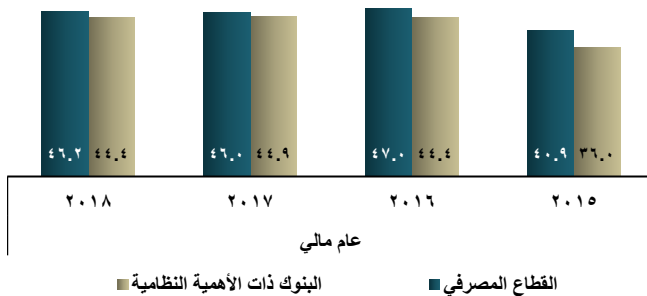
تطور نسبة القروض غير المنتظمة في البنوك ذات الأهمية النظامية والقطاع المصرفي (%)



مؤشرات الربحية للبنوك ذات الأهمية النظامية مقارنة بالقطاع المصرفي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ (%)



نسبة القروض إلى الودائع للبنوك ذات الأهمية النظامية والقطاع المصرفي (%)



وقد تضمن اختبار الضغط الخاص بمخاطر الائتمان - التي قد تنشأ عن الاستثمارات المالية في السندات الحكومية - استخدام سيناريو ارتفاع درجة مخاطر الائتمان السيادية من خلال افتراض انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، والذي اعتمد على مقترحات لجنة بازل الخاصة بمراجعة أوزان المخاطر على المطالبات السيادية وذلك عند تطبيق الأسلوب المعياري (SA)، وبالنسبة لاختبار الضغط الخاص بمخاطر سعر الصرف، تم افتراض التغير في قيمة العملة المحلية أمام الدولار، ثم حساب الخسائر الناتجة عن هذا التغير - سواء بالارتفاع أو الانخفاض - وذلك باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية وفقاً لمركز توازن العملات.

وأخيراً تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة باستخدام سيناريو افتراض انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، والتي ينشأ عنها مخاطر سيولة على مستوى القطاع نتيجة تركيز توظيفاته السائلة في الأدوات المالية الحكومية، حيث تم افتراض اتجاه عدد كبير من البنوك إلى بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي في فترة قصيرة، إلى جانب حدوث سحب نسبة ضئيلة من الودائع، وقد تم قياس هذه الافتراضات باستخدام كل من نسبتي السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية السيولة (LCR).

هذا وتقوم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتكوين متطلبات رأس مال إضافية تتراوح بين ٢٥،٠٪ لعدد ثلاث بنوك، و٧٥،٠٪ لبنك واحد، و١٠،٠٪ لأكبر بنك على مستوى القطاع، وهو ما يحد من أي مخاطر نظامية محتملة.

كما يتبين استقرار الأداء المالي للبنوك ذات الأهمية النظامية، وذلك بتحليل مؤشرات السلامة المالية في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق، حيث حققت تلك البنوك معدلات لكفاية رأس المال مقارنة بالقطاع المصرفي وأعلى من الحدود الرقابية المقررة، فقد بلغت نسبة معيار كفاية رأس المال نحو ١٥،٦٪ (مقابل نسبة ١٥،٧٪ للقطاع المصرفي)، كما بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر نحو ١٢،٢٪ (مقابل ١٢،٧٪ للقطاع المصرفي)، وبلغت نسبة الرافعة المالية لتلك البنوك نحو ٥،٦٪ (مقابل ٦،٣٪ للقطاع المصرفي)، وبتقييم جودة أصول تلك البنوك، يتبين انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتلك البنوك من ٣٪ إلى ٢،٥٪ (مقابل ٤،١٪ للقطاع المصرفي)، كما بلغ معدل تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة نحو ١٠٠٪ (مقابل ٩٨٪ للقطاع المصرفي).

وفيما يخص الربحية، انخفضت صافي ربحية تلك البنوك بنحو ٩،٣٪ مقابل ارتفاع صافي أرباح القطاع بمعدل بلغ نحو ٢،٤٪، وقد قامت تلك البنوك بتنويع مصادر الربحية لديها بين العائد والأرباح والعمولات، وتمثل نسبة صافي الدخل من العائد نحو ٤٨،٨٪، وصافي الدخل من الأرباح والعمولات نحو ٥٨٪، وذلك كنسبة من إجمالي المحقق على مستوى القطاع المصرفي، وقد حققت تلك البنوك عائداً على إجمالي الأصول بنحو ١،١٪، وعائداً على حقوق الملكية بنحو ١٦،٣٪، كما بلغت نسبة صافي هامش العائد لتلك البنوك نحو ٢،٣٪، وتعد مؤشرات الربحية أقل من المحقق على مستوى القطاع بنسب طفيفة.

وعلى جانب السيولة، تتسم البنوك ذات الأهمية النظامية بمعدلات مرتفعة للسيولة، حيث بلغت نسبة السيولة بالعملة المحلية نحو ٣٩،٥٪ (مقابل نسبة ٤٠،٣٪ للقطاع المصرفي)، وبالعملة الأجنبية نحو ٦٧،٨٪ (مقابل ٦٧،٧٪ للقطاع المصرفي)، كما بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية نحو ٨١٠،٤٪، وبالعملة الأجنبية ٢٤٩،٧٪، أما عن نسبة صافي التمويل المستقر فقد بلغت نحو ٢٣٥،٢٪، وهي نسب مقارنة للقطاع، وسجلت نسبة القروض إلى الودائع بتلك البنوك نحو ٤٤،٤٪ (مقابل ٤٦،٢٪ للقطاع المصرفي)، وبلغت نسبة القروض للودائع بالعملة المحلية نحو ٣٦٪، وبالعملة الأجنبية ٧٩،٧٪.

اختبارات الضغوط

في إطار الجهود المبذولة للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي، والتأكد من مدي قدرة البنوك العاملة به على استيعاب أية صدمات أو خسائر مستقبلية، يتم دراسة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية بغرض بناء سيناريوهات مختلفة لاختبارات الضغط، والتي تطبق كل فترة زمنية ربع سنوية بالإضافة إلى التقييم السنوي العام، لكل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل، وتبين نتائج اختبارات الضغط للبنوك ذات الملاءة المالية وتلك التي سوف تحتاج إلى الدعم، وهو ما يساعد في اتخاذ إجراءات استباقية للتحوط ضد المخاطر، وتعتمد منهجية الاختبار على استخدام ثلاث سيناريوهات أساسية تتضمن السيناريو الأساسي، والسيناريو متوسط الحدة، والسيناريو الأكثر حدة، وتتضمن اختبارات التحمل كل من محفظة التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات المالية الحكومية بالعملة المحلية، وسعر الصرف، ومخاطر سعر العائد لمحفظتي السندات، والسيولة، كما يتم إجراء اختبار ضغط يقوم على دمج أثر الاختبارات السابقة بشكل مجمع، وقياس تأثيرها على صافي الأرباح والقاعدة الرأسمالية لكل بنك والقطاع المصرفي ككل.

الرؤية المستقبلية

يمكن إيجاز الاتجاهات المستقبلية للقطاع المصرفي فيما يلي:

- في إطار تعزيز دور القطاع المصرفي ومواكبة التجارب الدولية، قام البنك المركزي بإعداد قانون جديد للبنوك يهدف إلى تعزيز القواعد الرأسمالية، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة في مختلف دول العالم، ويتضمن مشروع القانون الجاري مواد خاصة بالتعامل مع التطورات في الصناعة المصرفية خاصة ما يتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا المالية والبنوك الرقمية وإصدار العملات الرقمية، وكذا مواد لتدعيم وتقوية نظم الحوكمة في البنوك، وزيادة رؤوس الأموال من قبل المساهمين أو من خلال الأرباح المحققة، حيث أنه من المتوقع زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك بقانون البنوك الجديد المزمع إقراره خلال الفترة القصيرة المقبلة.
- الاستمرار في تدعيم نظم الحوكمة المطبقة في البنوك من خلال تفعيل آليات الحوكمة الداخلية، المتمثلة في تحسين كفاءة إدارة المخاطر وتقوية نظم الرقابة الداخلية والتحديد الواضح لمسؤوليات اللجان خاصة لجان المخاطر والمراجعة، مع تطوير نظم تقييم أداء مجالس إدارات البنوك والاستمرار في عقد الاجتماعات الدورية مع مجالس إدارات البنوك لاطلاعهم على أهم المستجدات بالقطاع المصرفي ومناقشة أهم التطورات الداخلية والخارجية.
- المزيد من الرقابة والمتابعة لمراكز التعرض الكبيرة وعملية إدارة المخاطر المتعلقة بها، ووضع الأطر المنظمة لعملية الإقراض لكبار العملاء والأطراف المرتبطة لتخفيف مخاطر التركيز ومخاطر الارتباط.
- الاستعداد لتطبيق التعليمات الإسترشادية للجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بـ Basel IV والتركيز على بناء نظم إنذار مبكر فعالة للتدخل الفوري حالة ظهور مؤشرات ضعف في أحد البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وبناء القدرات المتعلقة بإجراء اختبارات الضغوط، ومتابعة عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال ICAAP بالقطاع المصرفي.
- استكمال تنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، والبنك العقاري المصري العربي، وبنك التنمية الصناعية.
- قيام البنك المركزي بدراسة الآليات والأدوات التنظيمية ووضع المتطلبات الرقابية للبنوك الرقمية لفتح المجال أمام البنوك للاستفادة من التكنولوجيا المالية.
- ومن المتوقع أن يستثمر القطاع المصرفي فرص النمو وتحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة كنتيجة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأن يستفيد الفترة القادمة من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية بما يعزز الشمول المالي والانتقال إلى المجتمع غير النقدي، وأن يولى البنك المركزي المصري عناية خاصة في الفترة القادمة لإصدار القوانين واللوائح والتعليمات التنظيمية المتوakبة مع هذه التطورات، وتطوير أدوات وآليات عملية الرقابة والإشراف لاستمرار الحفاظ على قوة ومثانة القطاع بما يعزز الاستقرار المالي.

كما تم تطبيق اختبار آخر للسيولة، وذلك بقياس مدى مقدرة الأصول السائلة على تغطية الفجوات التراكمية الناتجة عن عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات باستخدام هيكل آجال الاستحقاق، وذلك من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلية أو خارجية، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى تطبيق نسب خصم للأوراق المالية الحكومية التي تعد مكوناً أساسياً للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات.

وتم تقييم أثر الاختبارات السابقة على معيار كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الرقابية الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل، أخذاً في الاعتبار التعليمات الخاصة بمتطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)، وآخر المستجدات الصادرة عن لجنة بازل الدولية، كما تم تقييم أثر اختبار الضغط لمخاطر السيولة على النسب الرقابية المقررة للسيولة، إلى جانب قياس مدى مقدرة الأصول السائلة - ومن بينها الأوراق المالية الحكومية - على مواجهة الصدمات التي قد تنتج عن ارتفاع الفجوات السالبة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات في الأجل القصير.

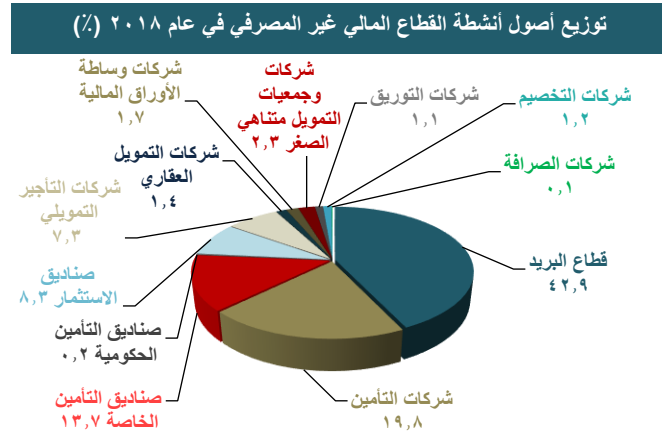
وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغوط مقدرة القاعدة الرأسمالية للبنوك على اجتياز كافة السيناريوهات، بما يثبت قدرتها على مواجهة أية خسائر غير متوقعة، بالإضافة إلى تجاوز نسب السيولة للحدود الرقابية المقررة، فضلاً عن مقدرة الأصول السائلة على مواجهة الصدمات التي قد تنتج عن ارتفاع الفجوات السالبة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات في الأجل القصير.

هذا وتقوم البنوك بإعداد مجموعة متنوعة من اختبارات الضغوط خاصة فيما يتعلق بمخاطر الدعامة الثانية والمخاطر الأخرى مثل السمعة والاستراتيجية - في إطار التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال ICAAP - وذلك للوقوف على مدى كفاية رأس المال المحفوظ به وتحديد حجم المتطلبات الإضافية منه بناءً على هذه الاختبارات، والقيام بعملية تخطيط رأس المال وضمان الحفاظ على معدلات مرتفعة.

ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي:

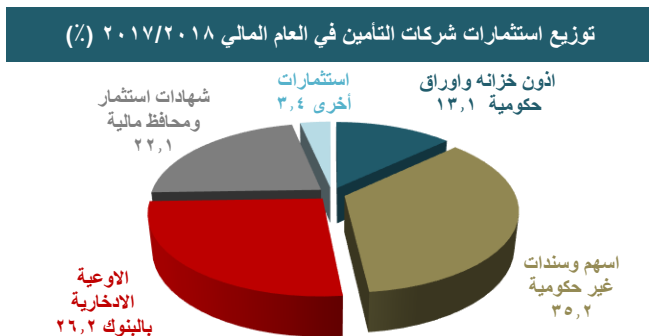
يستمر القطاع المالي غير المصرفي في أداء دوره الهام في الوساطة المالية وتقديم الأدوات المالية المتنوعة، ومن ثم توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يساهم في تمويل الفئات المختلفة، بما يعزز الشمول المالي ويدعم الاستقرار المالي. وتتمثل وحدات القطاع المالي غير المصرفي بصفة أساسية في قطاع التأمين^{٤٣}، وقطاع سوق المال، صناديق الاستثمار وشركات الوساطة في الأوراق المالية، شركات وجهات التمويل غير المصرفية^{٤٤}، شركات الصرافة^{٤٥}، وقطاع البريد^{٤٦}، وقد بلغ إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي نحو ٥٦٧,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بما يمثل ١٠,٢٪ من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتستحوذ أصول كل من قطاعي البريد وشركات التأمين على النصيب الأكبر من القطاع المالي غير المصرفي بنسبتي ٤٢,٩٪، ١٩,٨٪ على الترتيب.

النشاط	عدد الوحدات	إجمالي الأصول ^{٤٨} (بالمليار جنيه)	نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي ^{٤٧} (%)
قطاع البريد	٩٣٩٢٧	٢٤٣,٥	٥,٥
شركات التأمين	٣٧	١١٢,٥	٢,٥
صناديق التأمين الحكومية	٤	٠,٩	٠,٠٢
صناديق التأمين الخاصة	٦٧١	٧٧,٥	١,٧
صناديق الاستثمار	١٠٦	٤٧	١,١
شركات وساطة الأوراق المالية	١٣٢	٩,٨	٠,٢
شركات التمويل العقاري	٥٠١٤	٨	٠,٢
شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر	٩٢٤	١٣,٣	٠,٣
شركات التأجير التمويلي	٢٢٨	٤١,٣	٠,٩
شركات التخصيم	٩	٦,٨	٠,٢
شركات التوريق	٧	٦,٥	٠,١
شركات الصرافة	٧٢	٠,٨	٠,٠٢
إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي		٥٦٧,٩	١٢,٨
رأس المال السوقي		٧٥٠	١٦,٩



من إجمالي أصول شركات التأمين بنسبة ٦٠,٤٪، هذا وقد ارتفع مؤشر كثافة التأمين ليلعب نصيب الفرد من إجمالي أقساط التأمين ٣٠٤ جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٥٢ جنيه في العام السابق.

وشهد قطاع شركات التأمين تطوراً في أهم بنوده المالية حيث بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ١١٢,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وتشكل صافي استثمارات النشاط النصيب الأكبر من إجمالي الأصول بنحو ٨٨,٣٪، ويتجه الجانب الأكبر من تلك الاستثمارات إلى الاستثمار في الأسهم وكذا في السندات غير الحكومية بنسبة ٣٥,٢٪، يليها الاستثمار في أوعية ادخارية بنسبة ٢٦,٢٪، وعلى صعيد آخر، بلغ إجمالي الالتزامات ٧٤,٥ مليار جنيه وتشكل إجمالي حقوق حملة الوثائق^{٤٩} النصيب الأكبر من إجمالي الالتزامات بنحو ٨٢,٢٪، وعلى جانب حقوق المساهمين، بلغ إجمالي حقوق المساهمين ٣٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث تشكل جملة الاحتياطات النصيب الأكبر منها بنحو ٥٧,٧٪، يليها رأس المال المدفوع بنسبة ٢٥,٢٪.



وفيما يخص قوائم الإيرادات والمصروفات، فقد ارتفع إجمالي أقساط التأمين ليسجل ٢٩,٥ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٢٣,٣٪، في حين التزمت شركات التأمين بسداد تعويضات بلغت نحو ١٥,٤ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ١٩,٦٪ مقارنة بالعام السابق. هذا وتتركز صافي الأقساط والتعويضات في

١. قطاع شركات التأمين (Insurance Sector)

يعمل نشاط التأمين على توفير الحماية للأفراد والمؤسسات ضد المخاطر المختلفة، حيث ينقسم إلى نشاطي التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، والتأمين على الممتلكات والمسؤوليات، وتبلغ نسبة أصول كل منهما نحو ٥٣,١٪ و ٤٦,٩٪ من إجمالي أصول شركات التأمين على التوالي وذلك في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، كما تستحوذ أكبر شركتين على الجانب الأكبر

^{٤٣} يتضمن قطاع التأمين شركات التأمين، صناديق التأمين الخاصة، وصناديق التأمين الحكومية.

^{٤٤} تتضمن التمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق.

^{٤٥} تم إضافة نشاط شركات الصرافة ضمن القطاع المالي غير المصرفي.

^{٤٦} تتولى الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة الإشراف على كافة قطاعات الأنشطة المالية غير المصرفية بما فيها قطاع سوق رأس المال والذي يعد من أهم القطاعات المالية غير المصرفية، باستثناء قطاع شركات الصرافة حيث يتولى البنك المركزي المصري الإشراف عليه وقطاع البريد حيث تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإشراف عليه.

^{٤٧} بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالأسعار الجارية ٤٤٣٧,٤ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ - المصدر وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

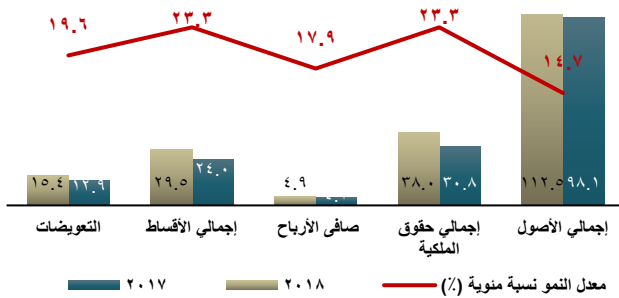
^{٤٨} وفقاً للموقف في ديسمبر ٢٠١٨ لكافة الأنشطة، باستثناء قطاع التأمين الذي تنتهي السنة المالية له في ٢٠١٨/٢٠١٧.

^{٤٩} وفقاً للموقف في عام ٢٠١٧.

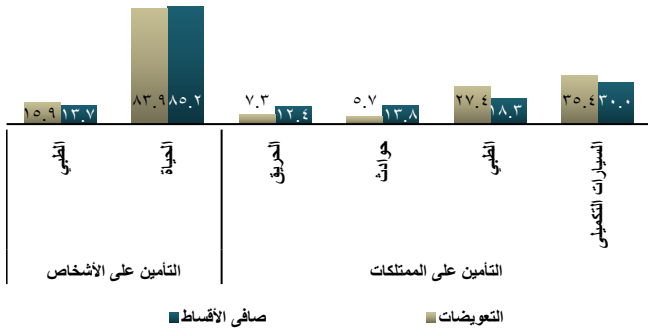
^{٥٠} ومنها شركة لإعادة التمويل العقاري.

^{٥١} وتتمثل في المخصصات الفنية التي يتم تكوينها لمواجهة التزامات الشركات المختلفة مثل المطالبات والتعويضات والخسائر غير المتوقعة.

تطور أهم بنود نشاط التأمين في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق (بالمليار جنيه)



نصيب بعض فروع التأمين من صافي الأقساط والتعويضات في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ (%)



كما انخفضت درجة المخاطر لمؤشر جودة الأصول نتيجة لارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بنحو ١٠٪ خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل نحو ٢٣,١٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وترتب على انخفاض معدل الاحتفاظ^{٥٤} من ٧١,٢٪ في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٦٩,٧٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى انخفاض درجة مخاطر مؤشر العجز الاكتواري، كما أدى ارتفاع نسبة السيولة بنحو ١٧,٧٪ ليصل إلى ١١٩,٨٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى انخفاض درجة مخاطر مؤشر السيولة. وعلى الرغم من تحسن مؤشر صافي الربح على حقوق المساهمين بنحو ٠,٤٪ ليسجل ١٥,٩٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، إلا أن ارتفاع معدل الإنفاق بنحو ١٪ ليسجل ١٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، قد أدى إلى ارتفاع درجة مخاطر الربحية.

اتجاه المخاطر لقطاع التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال			
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	
			كفاية رأس المال
			جودة الأصول
			العجز الاكتواري
			الربحية
			السيولة
			الأداء الكلي

فرعى السيارات التكميلي والتأمين الطبي بالنسبة لقطاع التأمين على الممتلكات والمسئوليات، وفرعى التأمين على الحياة والتأمين الطبي بالنسبة لقطاع التأمين على الأشخاص. وعلى جانب بنود قائمة الدخل، فعلى الرغم من تناقص فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل قدره ٢٢,٣٪ مقارنة بالعام السابق ليسجل نحو ٣,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، فقد ارتفع صافي الأرباح بمعدل نمو ١٧,٩٪ بين عامي المقارنة، ويرجع ذلك إلى تضاعف صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة^{٥٢} على جانب الإيرادات، بالإضافة إلى تراجع قيمة المخصصات الأخرى بنسبة ٦٠,٥٪، وكذا الضريبة المستحقة عن أرباح العام بنسبة ١٨٣,٣٪.

تقييم مخاطر قطاع شركات التأمين

تم استخدام منهجية خارطة المخاطر (HEAT MAP) لتقييم درجة مخاطر شركات التأمين بقطاعه وذلك باستخدام البيانات السنوية لمؤشرات السلامة المالية^{٥٣} لكل قطاع تأميني خلال الثلاث سنوات المالية الأخيرة (٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٧)، وتتمثل النتائج في نطاق متدرج لدرجات المخاطر (منخفضة، متوسطة، ومرتفعة)، وتوفر هذه الأداة رؤية تحليلية أوضح للمخاطر وذلك باستخدام ثلاثة ألوان مختلفة بحيث يشير كل لون إلى درجة محددة للمخاطر.

الطريقة المعيارية لبناء خارطة المخاطر (HEAT MAP)

تم استخدام خمس مؤشرات رئيسية تتمثل في معيار كفاية رأس المال، جودة الأصول، العجز الاكتواري وإعادة التأمين، السيولة، والربحية، ويترتب ضمن كل مؤشر رئيسي مجموعة من المؤشرات الفرعية، وقد تم معالجة القيم باستخدام الطريقة المعيارية لكل مؤشر فرعي (Standardization) من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة المعيارية} = \frac{(\text{قيمة المؤشر} - \text{متوسط قيم المؤشر للثلاث سنوات})}{\text{الانحراف المعياري للثلاث سنوات}}$$

ولتوحيد اتجاه علاقة المؤشرات مع المخاطر، تم ضرب المؤشرات ذات العلاقة السالبة مع المخاطر في (-١)، وفي حالة تضمن المؤشر الرئيسي لأكثر من مؤشر فرعي، يتم حساب متوسط المؤشرات الفرعية لكل عام، ثم يتم تحديد درجة المخاطر لكل مؤشر بناء على النسب المئوية للتوزيع (Percentile)، وتتراوح النتائج بين (١-٣)، بحيث تمثل النسبة أقل من ١٠٪ درجة مخاطر منخفضة (١)، وأكثر من ٩٠٪ درجة مخاطر مرتفعة (٣).

درجة مخاطر منخفضة	درجة مخاطر متوسطة	درجة مخاطر مرتفعة
١	٢	٣

توضح خارطة المخاطر لنشاط التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال انخفاض درجة المخاطر للأداء الكلي للقطاع خلال الثلاث سنوات كمحصلة لتراجع درجة مخاطر كل من كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والعجز الاكتواري، والسيولة، لتستقر كافة تلك المؤشرات عند الدرجة (١)، وارتفاع درجة مخاطر الربحية لتسجل درجة مخاطر ٣.

^{٥٤} المخاطر فيما عدا خمسة مؤشرات، صافي الأقساط إلى حقوق الملكية، معدل الاحتفاظ، معدل الخسارة، معدل الإنفاق والنسبة المركبة والتي تساوي مجموع معدل الخسارة ومعدل الإنفاق.

^{٥٤} معدل الاحتفاظ يساوي صافي الأقساط إلى إجمالي الأقساط.

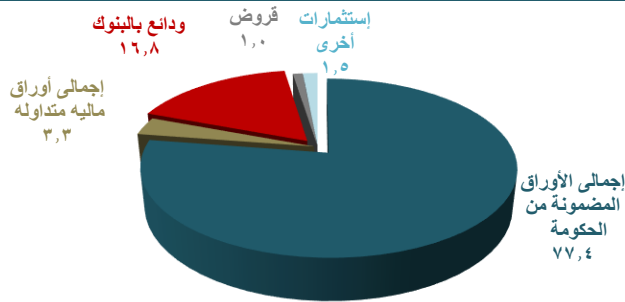
^{٥٢} يتضمن: الفوائد والإيداعات الثابتة لدى البنوك وعوائد أنون الخزانة والأوراق المالية الحكومية القابلة للخصم، أرباح وعوائد الأوراق المالية، عوائد شهادات الاستثمار، فوائد القروض، إيرادات الاستثمارات العقارية.

^{٥٣} تم بناء خارطة المخاطر باستخدام المؤشرات السابق استخدامها لبناء خريطة استقرار قطاع التأمين في تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧، علماً بأن علاقة كافة المؤشرات - التي سوف يتم تحليلها - سالبة مع

١.١. صناديق التأمين الحكومية والخاصة (Governmental and Private Insurance Funds)

تتمثل صناديق التأمين في صناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية، وبالنسبة لصناديق التأمين الحكومية، فقد انخفضت أصولها بمعدل ٣٤,٣٪ لتسجل ٩١٩,٥ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٨، بينما بلغت أصول صناديق التأمين الخاصة نحو ٧٧,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ١٤,٢٪ مقارنة بالعام السابق، بإجمالي استثمارات بلغت نحو ٦٦,٩ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨، وبمعدل نمو ٩,٧٪ مقارنة بالعام السابق، وقد استحوذت تلك الاستثمارات على النصيب الأكبر من إجمالي الأصول بنسبة ٨٦,٤٪ في نهاية عام ٢٠١٨، وتتركز تلك الاستثمارات في الأوراق المالية المضمونة من الحكومة^{٥٥} بنسبة ٧٧,٤٪، وعلى صعيد آخر، ارتفع إجمالي المال الاحتياطي^{٥٦} ليسجل ٧٢,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ١٣,٢٪ مقارنة بالعام السابق، ويمثل نسبة ٩٣,٢٪ من إجمالي الالتزامات، كما بلغ العائد على الاستثمار ٨,٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨ بمعدل نمو بلغ ٢٣,٩٪ مقارنة بالعام السابق، إلى جانب ارتفاع حجم الاشتراكات والمزايا التأمينية ليلجأ ٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨ كلاً على حدة بمعدل نمو ٢٪ و ٩,٨٪ على التوالي.

توزيع صافي استثمارات صناديق التأمين الخاصة (٪)



٢. صناديق الاستثمار (Investment Funds) وصناديق الملكية الخاصة وشركات الوساطة في الأوراق المالية (Brokerage Firms)

بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار (متضمنة قيمة صناديق الملكية الخاصة) ٤٦,٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ٦٦,٢٪ مقارنة بالعام السابق، هذا وتتركز صافي أصول استثماراتها في الصناديق المفتوحة بنسبة ٩٢,٧٪، كما تستحوذ صناديق السوق النقدية ذات الأجل القصير على ٨٤,٩٪ من صافي أصول صناديق الاستثمار بنوعيه (المفتوحة والمغلقة)، وتمثل الصناديق المنشأة من قبل البنوك النسبة الأكبر، حيث تمثل ٨٣٪ من إجمالي عدد الصناديق.

وتعد صناديق الملكية الخاصة أحد أشكال الاستثمار الجماعي ذات الأجل الطويل التي يجوز لها مزاولة نشاط رأس المال المخاطر، والذي يعتبر أحد الآليات الهامة لتوفير فرص تمويل للمشروعات مرتفعة المخاطر ومرتفعة القيمة المضافة، وقد بلغ عدد صناديق الملكية الخاصة ٦ صناديق بقيمة إجمالية للأصول بنحو ٣,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٨، وبمعدل نمو بلغ ٧٣,٧٪ مقارنة بالعام السابق، وعلى الجانب الآخر، بلغ إجمالي قيمة أصول شركات الوساطة في الأوراق المالية نحو ٩,٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٨.

كما توضح خارطة المخاطر لنشاط التأمين على الممتلكات والمسئوليات، انخفاض درجة المخاطر للأداء الكلي للقطاع خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨، نتيجة لانخفاض درجة مخاطر كل من جودة الأصول، والسيولة لتسجل درجة مخاطر ١ للمؤشرين، إلى جانب انخفاض درجة مخاطر كفاية رأس المال، والربحية لتستقر عند درجة مخاطر ٢ لكل منهما. ويرجع انخفاض درجة المخاطر لكفاية رأس المال إلى انخفاض نسبة صافي الأقساط إلى حقوق الملكية بنحو ١٨,٦٪ خلال الفترة لتسجل نحو ٤١,٢٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، كما ترتب على ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - من ٣٢٪ إلى ٤٥,٨٪ - انخفاض درجة المخاطر لجودة الأصول.

وأدى ارتفاع نسبة السيولة بنحو ٤٢,٨٪ لتصل إلى ١٦٠,٥٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى انخفاض درجة مخاطر السيولة. وعلى جانب مؤشر الربحية، أدى تراجع معدل الخسارة بنحو ٤,٤٪، ومعدل الإنفاق بنحو ١,٩٪، والنسبة المركبة التي تساوي مجموع النسبتين بنحو ٦,٣٪ لتسجل نحو ٤٤,٩٪، ١٩,٧٪، و ٦٤,٦٪ للثلاث مؤشرات على التوالي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى انخفاض درجة المخاطر لمؤشر الربحية، بينما ارتفعت درجة مخاطر مؤشر العجز الاكتواري نظراً لانخفاض الطفيف لنسبة المخصصات الفنية لمتوسط صافي الأقساط حيث بلغت ٢,٢ مرة في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ٢,٦ مره العام السابق.

اتجاه المخاطر لقطاع التأمين على الممتلكات والمسئوليات			
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	
			كفاية رأس المال
			جودة الأصول
			العجز الاكتواري
			الربحية
			السيولة
			الأداء الكلي

اختبارات الضغوط لقطاع شركات التأمين

تم إجراء اختبار الضغوط لقطاعي التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، والممتلكات والمسئوليات، لتقييم مدى تأثير بعض السيناريوهات على النتائج المالية لقطاع التأمين، ويتمثل السيناريو الأول في حدوث ركود اقتصادي بما يؤثر بدوره على الدخل الحقيقي للأفراد، وقدرتهم على سداد أقساط التأمين للشركات، ويؤثر هذا السيناريو على قطاع شركات التأمين بنوعيه، أما السيناريو الثاني فيتمثل في حدوث ارتفاع في معدل الوفيات بما يؤثر على ارتفاع تعويضات قطاع التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، ويتمثل السيناريو الثالث في حدوث كارثة طبيعية غير متوقعة، بما يؤثر بدوره على حجم التعويضات المدفوعة من شركات التأمين على الممتلكات والمسئوليات، وقد أظهرت النتائج مقدرة الموارد الذاتية لقطاع شركات التأمين على اجتياز كافة السيناريوهات، ومواجهة الخسائر غير المتوقعة، مع تأثر المؤشرات المالية بشكل طفيف.

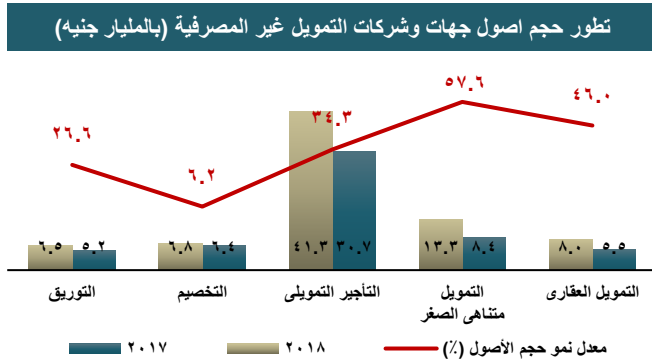
^{٥٦} هو قيمة الفائض المتراكم للصندوق منذ إنشائه وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية، وارتفاع قيمة المال الاحتياطي آخر المدة يعطي مؤشراً إيجابياً على ارتفاع الأموال القابلة للاستثمار.

^{٥٥} تتضمن شهادات استثمار وأذون خزينة وسندات حكومية.

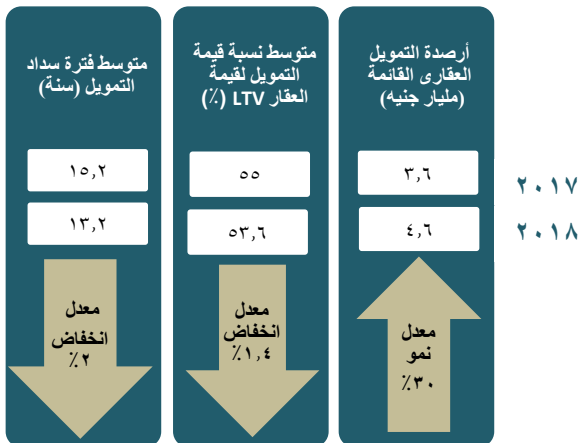
٣. شركات وجهات التمويل غير المصرفية:

تشمل جهات التمويل غير المصرفية أنشطة التمويل العقاري، التمويل متناهي الصغر، التأجير التمويلي، الخصيم، والتوريق، وقد بلغ حجم أصولها نحو ٧٥,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ بمعدل نمو بلغ نحو ٣٥٪ مقارنة بالعام السابق.

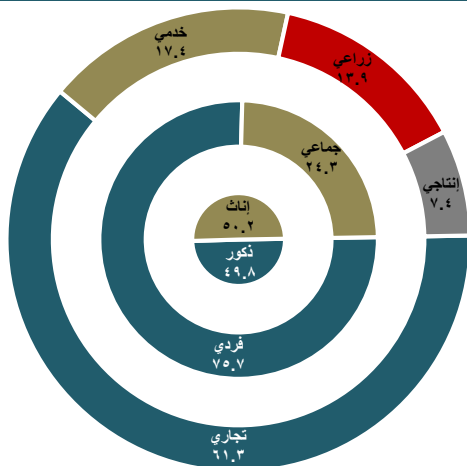
تطور أهم بنود نشاط التمويل غير المصرفية في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق



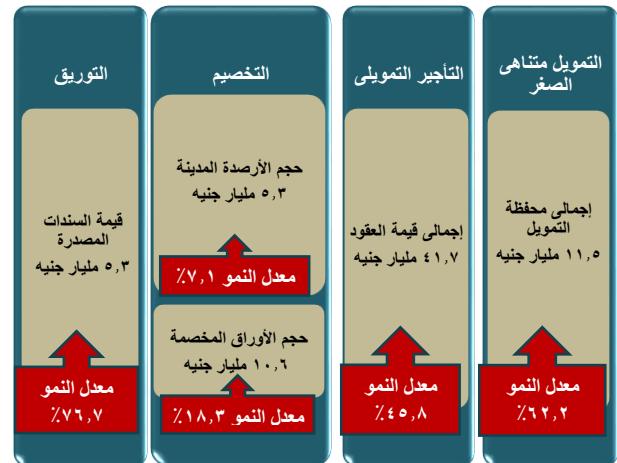
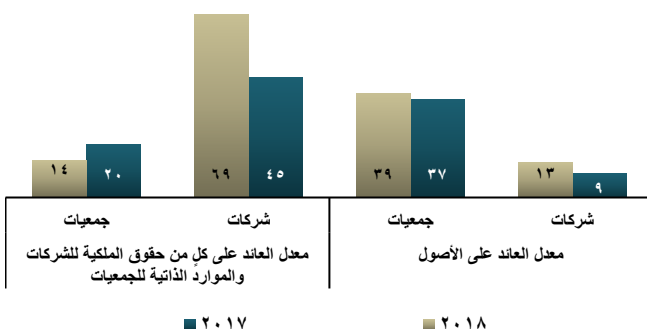
تطور أهم بنود نشاط التمويل العقاري في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق



توزيع أرصدة التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠١٨ (%)



مؤشرات الربحية الخاصة بجهات التمويل لنشاط التمويل متناهي الصغر (%)



٣.١. نشاط التمويل العقاري (Mortgage Finance)

ارتفع إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح من تلك الشركات منذ بداية نشاطها حتى نهاية عام ٢٠١٨ ليسجل نحو ١٠,٧ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٦٪ مقارنة بالعام السابق، منها ما يقارب نحو ٢,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ فقط بمعدل نمو ٤٥,٤٪ مقارنة بالعام السابق، وقد أسهم قطاع التمويل العقاري في تنشيط الطلب على الإسكان العائلي، ويظهر ذلك من استحواذ الأغراض السكنية على نسبة ٩١,٥٪ من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح في نهاية عام ٢٠١٨، كما استحوذت فئات الدخل أكبر من ٣٥٠٠ جنيه على نسبة ٦٣,٤٪ من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح في نهاية عام ٢٠١٨.

٣.٢. نشاط التمويل متناهي الصغر (Microfinance)

تقوم الجهات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر بخدمة نحو ٢,٨ مليون مستفيد، وقد جاء النشاط التجاري في الترتيب الأول من حيث القطاعات الاقتصادية الممولة من قبل هذا النشاط في نهاية عام ٢٠١٨، كما استحوذت كل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية كجهات تمويل، وكذا فئة الإناث ومنتج التمويل الفردي كمستفيدين على النصيب الأكبر من أرصدة التمويل متناهي الصغر، وقد بلغت نسبة القروض الخطرة لأكثر من ٣٠ يوم نحو ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨، بما يشير إلى جودة محفظة التمويل متناهي الصغر.

وعلى جانب مؤشرات الربحية، ارتفع معدل العائد على الأصول للشركات بنحو ٤٪ ليسجل ١٣٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق، وللجمعيات بنحو ٢٪ ليبلغ نحو ٣٩٪، إلى جانب ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية للشركات بنسبة بلغت نحو ٢٤٪ ليسجل ٦٩٪، في حين انخفض معدل العائد على الموارد الذاتية للجمعيات بنسبة ٦٪ ليسجل ١٤٪، وهذا وفي إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي من خلال استحداث منتجات وخدمات مالية غير مصرفية تستهدف محدودى الدخل، فقد قامت بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول.

٣.٣. نشاط التأجير التمويلي (Leasing)

تمثل الحصة السوقية لأكثر (٥) شركات في مجال التأجير التمويلي نحو ٥٤,٧٪ من إجمالي الشركات الأكثر نشاطاً في عام ٢٠١٨، وتشير النتائج إلى تضاعف قيمة العقود لنشاط التأجير التمويلي ستة أضعاف قيمتها البالغة ٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٤، وهو ما يعكس حجم التطور في هذا النشاط واعتماد الشركات عليه كأحد آليات تمويل شراء الأصول، ومن المتوقع أن يواصل القطاع نموه بمعدلات كبيرة خاصة في ظل إنشاء الهيئة للسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، بما يساهم في تيسير وتشجيع عمليات التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣.٤. أنشطة التخصيم (Factoring) والتوريق (Securitization)

ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة تقريباً بقيمة ثلاثة أضعاف خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) لتسجل نحو ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨، وتتركز الأوراق المخضمة في الأوراق المخضمة محلياً والأوراق المخضمة مع حق الرجوع على البائع، وفيما يخص نشاط التوريق، بلغت قيمة سندات التوريق المصدرة من شركات التوريق نحو ٥,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٨.

٤. قطاع البريد (Post Office)

بلغ إجمالي أصول قطاع البريد ٢٤٣,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ١١,٧٪ مقارنة بالعام السابق.

٥. قطاع شركات الصرافة

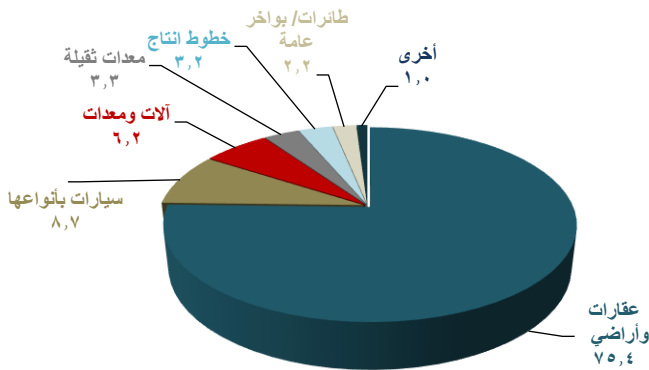
بلغ عدد شركات الصرافة التي تراول النشاط ٧٢ شركة في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٨٢ شركة العام السابق، ويرجع هذا الانخفاض إلى خروج بعض الشركات من السوق، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض صافي ربحية القطاع وكذلك انخفاض مؤشرات الربحية الخاصة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٤٪ و ٣٪، على التوالي.

استراتيجية الأنشطة المالية غير المصرفية

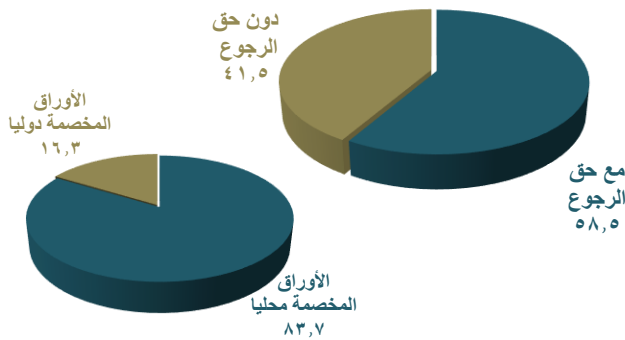
انطلاقاً من الدور المحوري للقطاع المالي غير المصرفي في دعم خطط الإصلاح والتطوير والتنمية الاقتصادية المستدامة، مستهدفاً الارتقاء بمناخ الاستثمار الذي يرتبط ارتباطاً طردياً بكفاءة القطاع المالي ودرجة تطوره، وكذلك دوره في تعميق وتحقيق الشمول المالي وتسهيل النفاذ إلى التمويل، قامت الهيئة بوضع استراتيجية للأنشطة المالية غير المصرفية (٢٠١٨-٢٠٢٢) وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي من خلال تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي، بالإضافة إلى رفع مستويات التوعية والثقافة المالية، بما يساهم في تحسين معدلات الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي من خلال تطوير الأسواق المالية، وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية، بما يساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تدعيم الإطار المؤسسي والتشريعي للقطاع المالي غير المصرفي، وكذلك الضوابط الرقابية لحماية حقوق المتعاملين بهدف تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة، بالإضافة إلى تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.

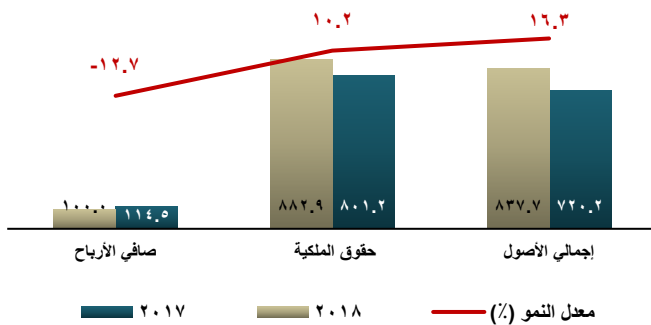
توزيع ارصدة التأجير التمويلي وفقاً للنشاط عام ٢٠١٨ (%)



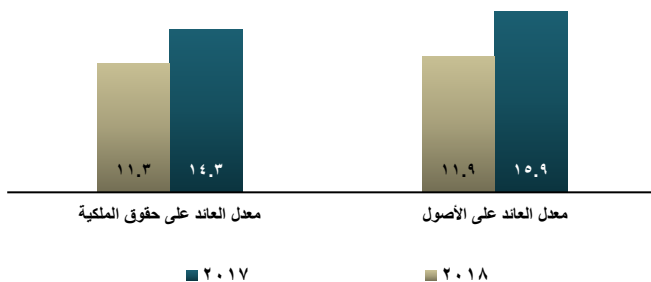
توزيع حجم الأوراق المخضمة لنشاط التخصيم في عام ٢٠١٨ (%)



تطور أهم البنود المالية لشركات الصرافة في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق (بالمليون جنيه)



مؤشرات الربحية لقطاع شركات الصرافة في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق (%)



في مجال نشاط التخصيم:

إصدار ضوابط خاصة بممارسة نشاط التخصيم الاستهلاكي لكل من شركة التخصيم وبائع الحقوق المالية والحقوق التي يتم تخصيصها، بما سيجذب عملاء جدد.

الأرقام المستهدفة على مستوى الأنشطة المالية غير المصرفية في عام ٢٠٢٢ وفقاً لاستراتيجية الهيئة (بالمليار جنيه)		
النشاط	الفعلي	المستهدف في عام ٢٠٢٢
محفظة التمويل العقاري	٨	٢٠
محفظة التأجير التمويلي	٢٤	٦٠
محفظة التخصيم	٩	٢٠
محفظة التمويل متناهي الصغر	٧,١	٢٥
أعداد المستفيدين (نشاط التمويل متناهي الصغر)	٢,٢ مليون مستفيد	٤ مليون مستفيد
حجم الأقساط السنوية في قطاع التأمين	٢٤	٥٠

جهود هيئة الرقابة المالية في تطوير القطاع المالي غير المصرفي والنظرة

المستقبلية للقطاع

في إطار دور الهيئة في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير قدر أكبر من الحماية للمتعاملين، تقوم بفحص القوائم المالية لشركات القطاع المالي غير المصرفي، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، ومتابعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول^{٥٧}، وقد حرصت الهيئة على تعزيز دورها الإشرافي والرقابي من خلال توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين من خلال إعادة تنظيم دور صندوق حماية المستثمرين، حيث قامت بإصدار حزمة من التشريعات الجديدة وتعديلات لبعض القرارات التنظيمية والتي ترتبط بسوق رأس المال والخدمات المالية غير المصرفية خلال عام ٢٠١٨، وذلك بهدف إتاحة المزيد من الآليات التمويلية والأدوات المالية المتنوعة، هذا إلى جانب إصدار قرارات لزيادة تداولات البورصة، وتيسير إجراءات القيد لزيادة عدد الشركات المقيمة، إلى جانب خفض تكلفة التداول.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، وتوفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score" في نهاية عام ٢٠١٧، وذلك لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة^{٥٨} الذي يسمح بدوره باستخدام الأصول المنقولة التي يتم شهرها بالسجل كضمانة، وذلك للحصول على التمويل حتى لا يتوقف الاستثمار على وجود ضمانات عقارية، وكذلك توفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، ومن جهة أخرى، فقد حدد الاتحاد المصري للتأمين الجدول الزمني الذي يمكن تطبيقه لضمان الانتقال السريع عند تطبيق المعيار الدولي - IFRS17 الخاص بعقود التأمين بالنسبة للشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية، والذي سيتم تطبيقه في عام ٢٠٢١^{٥٩}، وسوف يمثل المعيار تغييراً جذرياً للقوائم المالية لشركات التأمين وللمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها.

في مجال نشاط التمويل متناهي الصغر:

- إقرار ضوابط منح التصريح بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر للجهات العاملة في هذا المجال، وكذلك إقرار ضوابط بشأن خدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر.
- إصدار تعليمات إرشادية بشأن تطبيق نظم الدفع غير النقدي لجهات التمويل متناهي الصغر من خلال إصدار ضوابط بأنظمة السداد الإلكتروني، وكذلك أنظمة خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول.

في مجال نشاط التأجير التمويلي:

السماح بإمكانية تمويل بعض الأصول لأغراض استهلاكية في ضوء شروط يحددها مجلس إدارة الهيئة، كما أجازت الهيئة لشركات التأجير التمويلي ممارسة نشاط التأجير التشغيلي، بالإضافة إلى العمل بسجل إلكتروني للضمانات المنقولة.

^{٥٩} طبقاً لاتحاد التأمين المصري، يمكن للشركات اتباع جدول زمني من ثلاث مراحل وهي مرحلة تقييم الوضع الحالي بالمقارنة مع جميع متطلبات المعيار، ومرحلة التصميم للقواعد والإجراءات الداخلية، ثم مرحلة التنفيذ.

^{٥٧} وتتوزع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق.

^{٥٨} تشمل أنواع الضمانات المنقولة: حسابات بنكية، مقومات المحل التجاري، مكونات داخلية ضمن إنتاج السلعة، ومنقول مادي، وقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة ٤٦٥ مليار جنيه، وبلغ عددها حوالي ١٨,١٤٢ إشهاراً من خلال ٥٨ جهة.

قطاع أسواق المال:

سجل أداء أسواق المال العالمية انخفاضاً خلال عام ٢٠١٨ مع ارتفاع معدلات التذبذب في أسواق المال العالمية - حيث كان الأداء الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ - ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مع تشديد سياسات الائتمان في الصين واستمرار رفع البنك الفدرالي أسعار الفائدة تدريجياً، والضغط الاقتصادي الكلية في جنوب أفريقيا مع انخفاض قيمة العملة المحلية وفي تركيا مع الاتجاه إلى سياسة نقدية تقييدية، وأخذ قرار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي مع ارتفاع احتمالية الخروج بدون اتفاق، وتزايد عدم اليقين الاقتصادي العالمي، أما على صعيد سوق المال المصري، ساهم نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي ووجود بيئة تشريعية محكمة، إلى جانب ارتفاع التصنيف الائتماني للاقتصاد المحلي في التخفيف من حدة انخفاض أداء البورصة المصرية الذي يعد أفضل مقارنة بأداء العديد من البورصات في الدول المتقدمة والنامية.

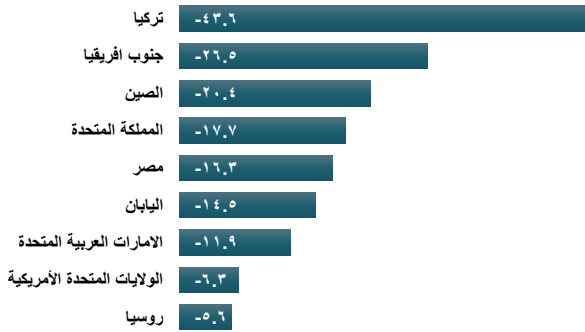
شهد السوق الأولي نمواً إيجابياً، حيث ارتفعت قيمة إصدارات الأسهم بالسوق الأولي (شاملة أسهم التأسيس واسهم زيادة رأس المال) لتصل إلى حوالي ١٥٩,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١١٩ مليار جنيه خلال العام السابق بمعدل نمو ٣٣,٧٪، وقد تم تنفيذ أربعة طروحات بقيمة ٥,٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤ مليار جنيه العام السابق بزيادة قدرها نحو ٣٠٪، هذا وقد استحوذ الأجانب على نسبة ٦٠٪ من الطروحات الأولية في عام ٢٠١٨ مقابل ٥٦٪ العام السابق، وعلى جانب آخر، ارتفع عدد الإصدارات الجديدة من السندات خلال عام ٢٠١٨ لتبلغ ٧ إصدارات لسندات توريق بقيمة إجمالية ٥,٣ مليار جنيه مقابل ٣ مليار جنيه العام السابق بمعدل نمو بلغ نحو ٧٦,٧٪.

وعلى مستوى السوق الثانوي، انخفض المؤشر الرئيسي EGX30 ليصل إلى ١٣,٠٣٦ نقطة في ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ١٥,٠١٩ نقطة في ديسمبر ٢٠١٧ بمعدل انخفاض بلغ ١٣,٢٪، ولكنه عاود الصعود ليصل ١٤,٧٣٨ نقطة في نهاية الربع الأول لعام ٢٠١٩، كما شهد رأس المال السوقي انخفاضاً بلغ نحو ٩,١٪ ليصل إلى ٧٥٠ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٨٢٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٧، إلا أنه ارتفع ليسجل ٨١٦,٥ مليار جنيه في نهاية الربع الأول لعام ٢٠١٩.

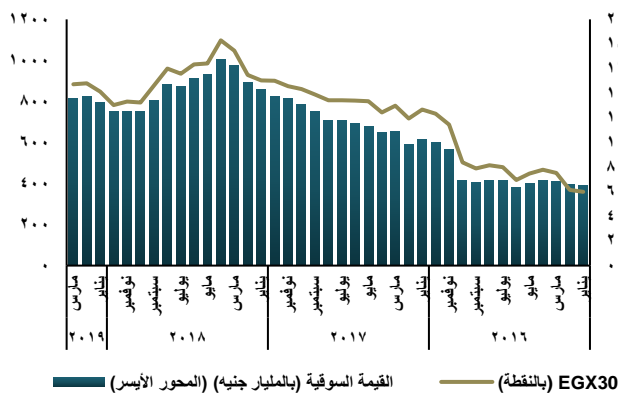
هذا واتخذ مؤشر التقلبات التاريخية^{٦٠} اتجاهًا تنازلياً منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وهذا يرجع إلى الأداء الجيد لسوق المال خلال عام ٢٠١٧ - والناتج عن الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام والتطورات التي قامت بها البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية بشكل خاص - إلا أنه بدأ في اتخاذ اتجاه صعودي منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٧ وحتى الربع الأخير من عام ٢٠١٨ حيث شهد المؤشر ارتفاعاً في القيمة ليصل إلى ٢١ نقطة في ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ١٣ نقطة في ديسمبر ٢٠١٧، وذلك نتيجة تأثر البورصة المصرية بحركات البيع الناتجة عن ارتفاع درجة عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية.

هذا وقد بلغت نسبة تعاملات الأجانب نحو ٣٦٪ من إجمالي التعاملات في البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨، حيث حقق صافي مشترياتهم نحو ٥,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ مقابل ٩,٦ مليار جنيه في العام السابق بمعدل انخفاض بلغ ٤٠٪، وتشكل المؤسسات الأجنبية النسبة الأكبر ٨٣,٣٪ من إجمالي تعاملات الأجانب.

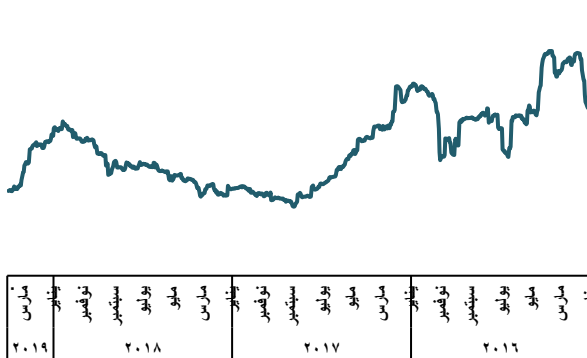
مؤشر مورجن ستانلي مقوم بالدولار الأمريكي (%)



تطور EGX30

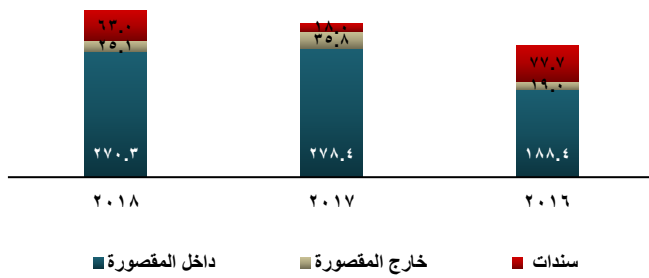


التقلبات التاريخية لمؤشر EGX 30 (بالنقطة)



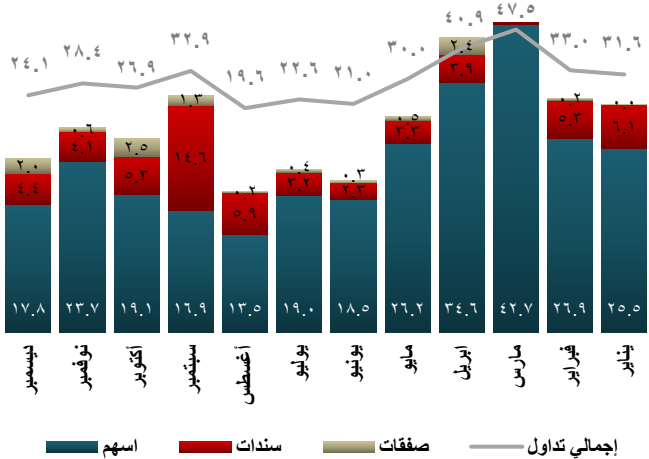
^{٦٠} يقيس المؤشر الانحراف المعياري للتقلبات التاريخية للعائد اليومي لمدة ٦٠ يوم تداول - المصدر وكالة بلومبيرج.

تطور قيمة التداول السنوي (بالمليار جنيه)



■ داخل المقصورة ■ خارج المقصورة ■ سندات

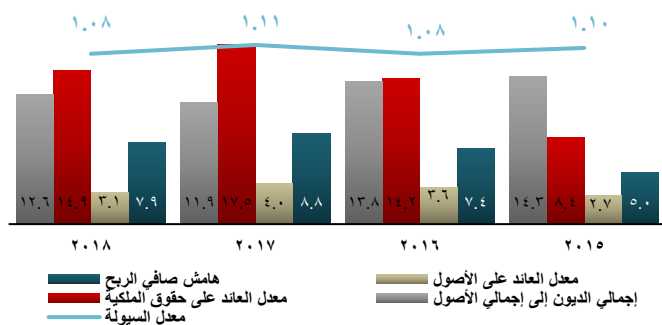
إجمالي قيمة التداول الشهري خلال عام ٢٠١٨ (بالمليار جنيه)



■ سهم ■ سندات ■ صفقات ■ إجمالي تداول

وفيما يخص الأداء المالي للشركات المدرجة^{٦٢} بالبورصة المصرية، فقد انخفض معدل العائد على حقوق الملكية ليصل إلى ١٤,٩٪ في ديسمبر عام ٢٠١٨ مقابل ١٧,٥٪ العام السابق، كما شهد معدل العائد على الأصول انخفاض طفيف بمقدار ٠,٩٪ ليصل إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١٨، وفيما يخص مؤشرات السيولة والمديونية، فقد استقر معدل السيولة عند ١,١ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وارتفعت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول إلى ١٢,٦٪ خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١١,٩٪ العام السابق.

المؤشرات المالية للشركات المدرجة في EGX100 (%)



■ هامش صافي الربح ■ معدل العائد على الأصول ■ إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول ■ معدل العائد على حقوق الملكية

وفيما يخص سيولة السوق الثانوي، ارتفعت قيمة التداول لتصل إلى ٣٥٨,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ٧,٩٪ مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة تداول السندات لتمثل ١٧,٦٪ من إجمالي قيمة التداول خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥,٤٪ في العام السابق، حيث بلغ قيمة تداول السندات ٦٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١٨ مليار جنيه العام السابق، هذا وتشكل سندات الخزينة المصرية النسبة الأكبر ٩٨٪ من إجمالي تداول السندات، وقد ارتفع معدل دوران الأسهم^{٦١} إلى ٣٦٪ في عام ٢٠١٨ مقابل ٣٣,٧٪ في عام ٢٠١٧، في حين تراجع مضاعف الربحية للبورصة المصرية إلى ١٢,١ مرة في نهاية العام مقارنة ب ١٧,٧ مرة في بداية عام ٢٠١٨.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت المؤشرات القطاعية لقطاع السياحة والترفيه، قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، وقطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك) بنسب ٢٦٪، ١٥,٣٪، و ٣,٦٪ على التوالي، بينما انخفضت باقي المؤشرات القطاعية، وكان أقل القطاعات انخفاضاً قطاع البنوك حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٥,١٪، في حين كان أكثر القطاعات انخفاضاً قطاع الاتصالات حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٣٨,٨٪، هذا ويمثل قطاع البنوك النصيب الأكبر من إجمالي رأس المال السوقي بنسبة ٢٤٪، بينما استحوذ قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والعقارات على ٣٣٪ من إجمالي قيمة تداول الأسهم.

المؤشرات القطاعية في عام ٢٠١٨

نصيب كل قطاع من إجمالي قيمة تداول الأسهم (%)	نصيب كل قطاع من رأس المال السوقي (%)	معدل تغير المؤشر السعري ٢٠١٨/٢٠١٧ (%)	إقفال ٢٠١٨	
٩	٢٤	٥,١-	٥٨٣٢,٦	بنوك
٢	٤	١٤,٨-	٤٥٩٩,٧	رعاية صحية وأدوية
٧	١٠	١٥,٣	٢٩٥٩,٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٦	٦	٢٥,٥-	١٩٣٥,٤	منتجات منزلية وشخصية
١٥	١٠	٢١,٤-	١٥٧٣,٥	العقارات
٤	٦	٨,٩-	١٤٧٤	أغذية ومشروبات
٣	٩	١٣,٥-	١٤٤١,٥	كيماويات
٢	٢	٣٥,٧-	٩٣٥,٨	التشييد ومواد البناء
٤	٥	١٣,٦-	٩١١,٥	موارد أساسية
١٨	١١	٣,٦	٧٢٢,٤	خدمات مالية (باستثناء البنوك)
٤	٤	٢٦	٤٣٨,٩	سياحة وترفيه
٩	٦	٣٨,٨-	٤٣٦,١	اتصالات

^{٦٢} تم الاعتماد على الشركات المدرجة في مؤشر EGX100 المصدر وكالة بلومبيرج.

^{٦١} تم احتساب معدل الدوران بعد استبعاد الصفقات وهو مقياس لمدى سيولة السوق ويتم حسابه بقسمة قيمة تداول الأسهم المقيدة على رأس المال السوقي في نهاية العام.

القسم الثالث: الشمول المالي والبنية التحتية المالية:

أولاً: الشمول المالي:

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية على مستوى الدولة، في سبيل الوصول إلى تضمين نسب أعلى من المواطنين في النظام المالي الرسمي، نظراً للعلاقة الطردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، فضلاً عن دور الشمول المالي في خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

وتضمنت جهود البنك المركزي المصري عدة محاور شملت إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة، ويأتي اهتمام البنك المركزي بالشمول المالي في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة المتمثلة في "رؤية مصر: ٢٠٣٠"، والتي تشمل مبادئ التمويل المستدام الثلاثة (البيئية والاجتماعية والحوكمة).

وفيما يلي أهم الجهود المبذولة عملاً على ترسيخ الشمول المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي:

على المستوى الدولي:

يعمل البنك المركزي المصري وفقاً لأفضل الممارسات الدولية التي أهلكته للانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي عملاً على تبادل الخبرات والتعلم من الأقران، وفيما يلي أهم تلك الجهات والمبادرات:

- **التحالف الدولي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion: AFI)**: يتسلم البنك المركزي المصري رئاسة مجلس إدارة التحالف في سبتمبر ٢٠١٩، حيث تم انتخاب معالي محافظ البنك نائباً لرئيس المجلس عام ٢٠١٨، وجدير بالذكر أن البنك عضواً فاعلاً بالتحالف منذ عام ٢٠١٣، وتنتج هذه العضوية تبادل الخبرات العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء التي يزيد عددها عن ٩٠ دولة، وجدير بالذكر شغل السيدة نائب محافظ البنك المركزي للاستقرار النقدي لمنصب نائب رئيس اللجنة العليا لتعزيز الشمول المالي للمرأة المنبثقة عن التحالف منذ عام ٢٠١٦.

هذا وينبثق عن التحالف سبع مجموعات عمل تقوم ببحث الموضوعات المشتركة بين الدول الأعضاء وإصدار دراسات وكتيبات وتقارير تستعرض أفضل الممارسات الدولية وتجارب الدول.

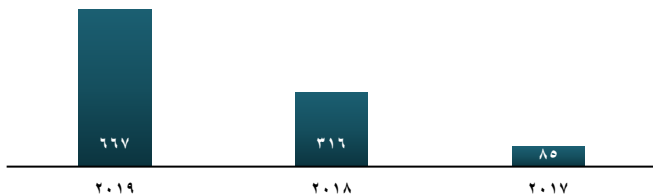
- **المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي "Financial Inclusion Global Initiative – FIGI"**: والتي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع بعض الجهات الدولية التي تعنى بتعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية، وتقدم المبادرة الدعم الفني للبنك المركزي المصري في إطار رفع كفاءة نظم الدفع والخدمات المالية الرقمية فضلاً عن حماية حقوق العملاء المالية بالنسبة للقطاع المصرفي، حيث تم التشاور مع عدد من الخبراء العاملين بالمبادرة في التعليمات الصادرة في هذا الشأن فضلاً عن المساعدة المقدمة في إطار إعادة هيكلة الإدارة المسؤولة عن تنفيذ تلك التعليمات.



على المستوى الإقليمي:

البنك المركزي المصري عضو فاعل بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية (Financial Inclusion Task Force: FITF)، ويعد الاحتفال باليوم العربي للشمول المالي أحد أهم الفعاليات المنبثقة عن مجموعة العمل منذ عام ٢٠١٧، وجدير بالذكر مشاركة البنك المركزي المصري في الاحتفالية السنوية والتي تعقد في ٢٧ أبريل من كل عام، وإيماناً من البنك بأهمية ذلك الحدث فقد امتدت فعالياته طوال شهر أبريل ٢٠١٩، وتشمل نشر الوعي المالي للمواطنين وفتح حسابات بدون حد أدنى وبدون مصاريف، وقد أسفرت نتائج تلك الفعاليات في عام ٢٠١٩ عن فتح ٦٦٧ ألف حساب جديد، وبلغت نسبة حسابات السيدات ٤٢٪ وحسابات الشباب ٢٠٪ منها، بالإضافة إلى فتح ٢٨٧ ألف محفظة إلكترونية ونشر ورعاية أنشطة التثقيف المالي لأكثر من مليون مستفيد، وذلك بزيادة ملحوظة عن نتائج الأعوام السابقة، علماً بأنه قد تم متابعة الحسابات المفتوحة خلال فعاليات عام ٢٠١٨ للوقوف على الوضع الحالي لهذه الحسابات وأوضحت النتائج أن نسبة الحسابات المفعلة من إجمالي الحسابات المفتوحة ٩٥٪ وهو ما يعزز من أهمية هذه الفعاليات.

نتائج فعاليات اليوم العربي للشمول المالي (بالآلاف)



- **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)**: في إطار الاهتمام المتزايد لدى الدول العربية للارتقاء بوصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وقطاع الشباب والمرأة، أطلق صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف الدولي للشمول المالي وبمشاركة البنك الدولي "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)"، في سبتمبر ٢٠١٧ بالمؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، ويعد من أهم إسهامات المبادرة إعداد نموذج للمسوحات

أسفرت نتائجها على ضرورة الاعتماد على الرقم القومي في جميع البيانات من المؤسسات المالية.

ثانياً: جانب الطلب

يقوم البنك المركزي بإعداد دراسة ميدانية للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القطاع الرسمي وغير الرسمي)، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأحد بيوت الخبرة الدولية في مجال الشمول المالي، ومن المقرر الانتهاء من الدراسة بنهاية عام ٢٠٢٠ وجدير بالذكر المشاركة الفعالة لأعضاء "اللجنة الخارجية لتبادل البيانات والمعلومات الخاصة بالشمول المالي" في خطوات إعداد الدراسة.

بالإضافة إلى ما سلف، قام البنك المركزي المصري وبالتعاون مع الأطراف المرتبطة على مستوى الدولة بإعداد "تقرير أولي عن الشمول المالي في مصر" في عام ٢٠١٧ وهو يعد أول تقرير أستعرض السبل العلمية التي تم اتخاذها لقياس مستوى الشمول المالي ومن ثم ساهم في تمكين الأطراف المعنية من تكوين رؤية أكثر عمقاً حول كيفية المضي قدماً نحو تضمين المواطنين في النظام المالي الرسمي.

وتم طرح نتائج التقرير خلال المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion Global Policy Forum) الذي استضافته مدينة شرم الشيخ في ٢٠١٧.

وشمل التقرير عرض نتائج دراسة محدودة علي جانب الطلب والتي أجريت على عينة ممثلة من الشعب المصري على جانب الطلب حول مدى استخدام الراشدين^{٦٤} للخدمات المالية عبر القنوات الرسمية، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن نحو نصف المواطنين يستخدمون بصورة أو بأخرى أحد الخدمات المالية، واحتفاظ ٣٢٪ من البالغين (٢١ عاماً فما فوق) بحسابات إما بالبنوك أو البريد المصري، وقد لوحظ أن نسبة استخدام الرجال للخدمات المالية أكبر مقارنة بالنساء، حيث تقل نسبة النساء اللاتي يحتفظن بحسابات بمقدار ١٠٪ في المتوسط عن الرجال، وجاءت تلك النتائج تزامناً مع قيام مؤسسة "فيندكس التابعة للبنك الدولي" بإصدار تقريرها الدوري عن مستوى الشمول المالي في البلدان حيث أشارت البيانات إلي ارتفاع عدد من يمتلكون حسابات من الراشدين في مصر إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠١٤، إلا أن نسبة الفجوة بين النساء والرجال في استخدام الخدمات المالية زادت من ١٠٪ إلي ١٢٪ عن ذات الفترة، الأمر الذي يتطلب توافر قاعدة معلومات وبيانات ذات جودة عالية مقسمة بحسب النوع وتراعي توحيد المفاهيم بين المؤسسات المالية ليتسنى للجهات الرقابية وصانعي القرار في الدولة تحليل وضع ونسبة الشمول المالي في مصر، ومن ثم تحديد الأهداف والسياسات اللازمة للوصول إلى الهدف المشار إليه سلفاً.

الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية لكل من قطاع الأفراد والقطاع العائلي وكذا قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يمكن الدول العربية الأعضاء من إعداد إحصاءات موثوقة وبناء مؤشرات ذات دلالة يمكن على ضوءها تطوير سياسات وبرامج الشمول المالي بكفاءة.

على المستوى المحلي:

منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي عام ٢٠١٦، يقوم البنك المركزي المصري بدور محوري في التنسيق بين الجهات المختلفة، سواء داخلياً بين الإدارات المختلفة بالبنك للعمل على إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للشمول المالي، أو خارجياً مع الجهات المعنية بالدولة لصياغة وإصدار السياسات ذات الصلة، ونشر الثقافة المالية وبناء القدرات للعاملين بالقطاع المصرفي والمالي.

فيما يلي أهم المحاور التي اعتمدها البنك المركزي المصري للعمل على رفع معدلات الشمول المالي:

أ. قياس مستوى الشمول المالي

عملاً على إرساء أساس علمي لصياغة سياسات الشمول المالي وفي سبيل تضمين المزيد من فئات المجتمع بالنظام المالي الرسمي بادر البنك المركزي المصري بإنشاء قاعدة بيانات علي المستوى المحلي لقياس مدي حصول المصريين علي الخدمات المالية واستخدامهم لتلك الخدمات ومدى جودتها وذلك على جانبي العرض والطلب، وتأتي تلك الخطوة بالتعاون مع الأطراف الوطنية المعنية على مستوى الدولة من خلال "اللجنة الخارجية لتبادل البيانات والمعلومات الخاصة بالشمول المالي" برئاسة نائب محافظ البنك المركزي للاستقرار النقدي وعضوية ممثلين عن الجهات ذات الصلة^{٦٣}، وتهدف اللجنة إلى تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات والمعلومات فضلاً عن الاتفاق على المؤشرات الرئيسية للشمول المالي التي يتم وضعها وفقاً للمؤشرات الدولية الصادرة في ذات الشأن.

وفيما يلي عرضاً للجهود المبذولة من قبل البنك المركزي المصري في سبيل قياس مستويات الشمول المالي على جانبي العرض والطلب استناداً إلى أحدث المنهجيات العلمية، ودعماً للجهود الوطنية الرامية إلى وضع الأطر والسياسات الداعمة لتضمين المواطنين داخل المنظومة المالية الرسمية.

أولاً: جانب العرض

قام البنك المركزي في عام ٢٠١٨ بإنشاء قاعدة بيانات على جانب المعروض من الخدمات المالية، ويتم حالياً تجميع تلك البيانات من البنوك والبريد كمرحلة أولى على أن تشمل قاعدة البيانات في مراحل لاحقة كافة البيانات من مختلف مقدمي الخدمات المالية، وجدير بالذكر أنه تم الاعتماد على الرقم القومي كرقم موحد لقياس عدد المواطنين المستفيدين من الخدمات المالية علماً بأن تلك البيانات يتم تحليلها حسب النوع والمكان الجغرافي، ويتم تحديثها دورياً.

ومن الجدير بالذكر أن بناء قاعدة البيانات جاءت بناء على نتائج "دراسة تحليل الفجوات على جانب العرض" التي قام بها البنك المركزي في عام ٢٠١٦ بالتعاون مع الأطراف المعنية في الدولة والتي



^{٦٤} الأفراد الطبيعيين الذين يمكنهم الحصول على حسابات (بنكية و بريد).

^{٦٣} وزارة المالية، وزارة الاتصالات، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة التجارة والصناعة، هيئة الرقابة المالية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة القومية للبريد، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بنك ناصر، والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

نتائج مبادرة زيادة نسبة التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى ٢٠٪



- تمويل الخطة التدريبية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ لرفع الكفاءة المهنية لأعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة (ج) حيث تم تنظيم ٤٠ دورة تدريبية في ١١ محافظة لـ ١١٢٨ متدرب .
- تطوير نظام آلي لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Grading Module بشركة I-Score بقوائم وبدون قوائم مالية، وإلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها لشركة بغرض تكوين قاعدة بيانات متكاملة لاستخراج كافة التقارير التحليلية، وقد اشترك في النظام حتى الآن ١٨ بنك.
- قام البنك المركزي بالدخول كمساهم في شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبة ٢٠٪، وإصدار ضمانات بقيمة ٢ مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتراف بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان عند احتساب نسبة معيار كفاية رأس المال فضلاً عن الاعتداد بضمانه الشركة عند تكوين المخصصات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إصدار ضمانات من الشركة للبنوك تحت هذا البرنامج بقيمة ١٧ مليار جنيه لتغطية تمويلات بحجم ٢٥,٤ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠١٩.
- إصدار تعريف موحد للشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار من قبلها مع مراعاة التعريف الصادر عن البنك المركزي للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧، وذلك على النحو التالي:
 - أ. وفقاً للملكية (رأس المال): امتلاك نسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر أو
 - ب. وفقاً للملكية (رأس المال) والإدارة: امتلاك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر، وشغل امرأة واحدة على الأقل منصب المدير التنفيذي أو نائبه.
 وذلك لقياس مستويات الشمول المالي في مصر ولبناء قاعدة بيانات شاملة لهذا الغرض تتضمن الإقرار عن الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقسمة بحسب النوع.

- ولقد جاءت النتائج السابقة في ضوء السياسات الإصلاحية الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري وعلى مستوى الدولة، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً شهد به وأكدته العديد من المؤسسات الدولية.
- وفي سبيل سد فجوة الشمول المالي بين الجنسين، قام البنك المركزي بالعديد من الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة وعلى رأسها إصدار تعليمات رقابية للقطاع المصرفي بالإقرار عن بيانات العملاء حسب النوع اعتماداً على بطاقة الرقم القومي الخاصة بهم، وقياس التقدم المحرز في هذا الشأن، وعليه قام البنك المركزي المصري بإصدار دراسة عن جهود البنك في مجال قياس الشمول المالي للمرأة فضلاً عن إدماجها مالياً^{٦٥}.

ب. تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية

- تم إطلاق عدة مبادرات لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠١٦: من أهمها إلزام البنوك بزيادة حجم الائتمان الموجه لتلك الشركات ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك مع إصدار تعريف موحد على مستوى القطاع المصرفي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعلى جانب آخر، تم تشجيع البنوك على توفير التمويل للشركات والجمعيات المانحة للتمويل متناهي الصغر من خلال إدراج هذا التمويل ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ المقررة في المبادرة المذكورة، وقد انعكس ذلك إيجابياً على نشاط التمويل متناهي الصغر.
- كما قام البنك المركزي بإصدار عدة مبادرات فيما يتعلق بتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها تحت مظلة تلك المبادرات:
- مبادرة الشركات الصغيرة (بسر عائد ٥٪) - يناير ٢٠١٦: السماح للبنوك بخصم كامل قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالجنه المصري للشركات والمنشآت الصغيرة من بسط نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪ على ألا يتعدى سعر الإقراض لتلك الشركات والمنشآت نسبة ٥٪ (عائد بسيط متناقص) وتستهدف تلك المبادرة جميع القطاعات مع إيلاء العناية للقطاعات الاقتصادية الهامة بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء العناية للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير (تم إيقاف التمويل إلى القطاع التجاري).
 - ❖ السماح للبنوك بتمويل الجمعيات التعاونية - سواء تلك الخاصة بالمزارعين أو الجمعيات المنشأة بغرض التحول لطرق الري الحديثة - ضمن مبادرة البنك المركزي للشركات والمنشآت الصغيرة بسر عائد ٥٪ (عائد بسيط متناقص).
 - مبادرة الشركات المتوسطة (بسر عائد ٧٪) - فبراير ٢٠١٧: منح تسهيلات ائتمانية للشركات المتوسطة العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة من خلال البنوك في صورة تمويل متوسط وطويل الأجل بغرض تمويل آلات أو معدات أو خطوط إنتاج بسر عائد منخفض ٧٪ لمدة عشر سنوات
 - مبادرة الشركات المتوسطة (بسر عائد ١٢٪) وقد تم إيقاف العمل بتلك المبادرة نظراً لاستنفاد المبلغ المتاح لها).

مجهودات البنك المركزي المصري في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة



ومن منطلق السعي المستمر من البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي والعمل على إدماج المواطنين بالنظام المالي الرسمي بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة، فقد تم تشجيع عدد من البنوك على إصدار شهادات أمان لصالح الأفراد الطبيعيين وكذا بمعرفة الجهات الاعتبارية لصالح الأفراد الطبيعيين، بحيث تكون تلك الشهادات مصاحبة للتأمين على الأفراد، اعتباراً من ٤ مارس ٢٠١٨، حيث وصل قيمة المنفذ منها لصالح الأفراد الطبيعيين وكذا للجهات الاعتبارية لصالح الأفراد الطبيعيين نحو ٨٠٠,٢ مليون جنيه لعدد نحو ٨١٩,٧ ألف عميل حتى ٣٠ مايو ٢٠١٩.



إصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك في فبراير ٢٠١٩: تم إصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك بما يشمل وجود أسس وقواعد واضحة تحكم العلاقة بين البنوك وعملائها في كافة مراحل التعامل، ويضمن حماية بيانات العملاء، بالإضافة إلى تحديد آلية واضحة للتعامل مع الشكاوى، ونشر الوعي والثقافة المصرفية والمالية بين العملاء.

إصدار البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي في يوليو ٢٠١٩، وذلك بعد موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نوفمبر ٢٠١٨ على إجراءات العناية المبسطة الواجبة لعملاء وخدمات الشمول المالي والتي تتيح للبنوك تطوير وتقديم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر ذات محددات معينة من خلال إجراءات مبسطة للوصول إلى الفئات المستهدفة، وذلك تنفيذاً لمبدأ المنهج القائم على المخاطر والذي تبنته مجموعة العمل المالي FATF لدى الحديث عن الشمول المالي وكذلك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

إصدار البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً في يونيو ٢٠١٩ والتي سمحت للبنوك بالاستعانة بالجمعيات / الشركات المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر "كمقدم خدمة للتعرف على هوية العملاء KYC" والتحقق منها واعتبارها وكلاء للبنوك في استخراج تلك البطاقات للعملاء بما سيسهم في زيادة استخدام وسائل الدفع غير النقدي في إتمام المعاملات المالية بشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر.

ج. التمكين الاقتصادي للمرأة

تسعى العديد من الجهات الحكومية في مصر لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وعلى رأس هذه المؤسسات البنك المركزي المصري، والمجلس القومي للمرأة، ومقدمي الخدمات المالية وشركاء التنمية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك والمجلس القومي للمرأة، ومن أهم بنود هذه المذكرة هي دعم إدماج المجموعات الادخارية التي تتم بشكل غير رسمي إلى داخل القطاع المصرفي، وقد قام البنك المركزي بإصدار موافقة تجريبية لمنتجات مجموعات الادخار الإلكتروني والمقدم من قبل أحد البنوك بالتعاون مع إحدى شركات خدمات الهاتف المحمول والذي يهدف إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية من خلال التعامل على محفظة الهاتف المحمول، حيث وافق البنك المركزي المصري على فتح محفظة هاتف محمول لكل مجموعة ادخار على غرار الحسابات البنكية المشتركة وجاري الآن تنفيذ التجربة الإلكترونية على ٣ مجموعات ادخار.

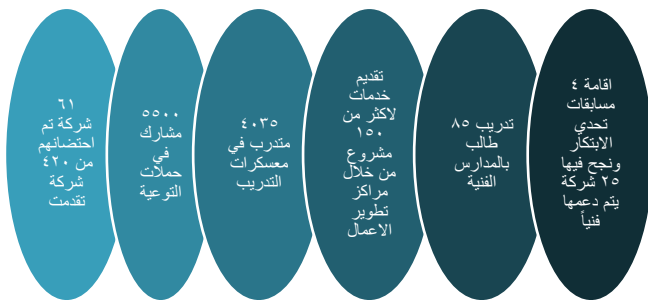
د. مبادرات تعزيز الشمول المالي

تم تخصيص ٤ فعاليات سنوية تمتد إلى حوالي ثلاثة أشهر متفرقة على مدار العام وذلك تزامناً مع احتفالات ومناسبات عالمية يقوم خلالها القطاع المصرفي باستهداف جميع فئات المجتمع من خلال التواجد خارج الفروع وفتح حسابات بدون مصاريف أو حد أدنى كما يتم رعاية أنشطة تثقيف مالي للمواطنين.

التنفيذية، وخدمات التأسيس واستخراج التراخيص ثم خدمات التسويق والتشبيك مع الشركات الكبرى ومن المخطط الوصول إلى ٣٠ مركز في ١٦ محافظة قبل نهاية العام الجاري.



أهم إنجازات مبادرة رواد النيل حتى الآن



❖ **مشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التعليم الفني والمهني** والذي يهدف إلى سد الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وبناء جيل جديد من الفنيين بمهارات تناسب احتياجات السوق لتحسين فرص توظيف العاملين في المصانع، حيث يعمل المشروع على توفير العمالة المدربة على الأدوات والمكينات وأساليب ومهارات الإنتاج الحديثة واللائمة للصناعة، تم إنشاء النموذج الأول للتعاون بالاتفاق بين شركة بشارة للأزياء والبنك الأهلي ومصلحة الكفاية الإنتاجية بإنشاء مدرسة الأسمرات للتعليم الفني في مجال تصميم الأزياء والخياطة، هذا وقد تم تدريب ٨٥ طالب حتى الآن منهم ٤٠ سيدة.

❖ **شهادة مسنول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تم تصميم شهادة خبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة Certified Expert in SME Finance للتوسع في الشهادة المعتمدة التي يمنحها المعهد المصرفي المصري لمسؤولي تمويل لمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمستويات الوظيفية المختلفة في البنوك لتشمل مناهج متخصصة لجميع الدرجات الوظيفية وذلك لتأهيل وبناء قدرات العاملين (إدارات الائتمان، التسويق، المخاطر، المتابعة) بالتعاون مع والاعتماد من مؤسسة Frankfurt School of Finance and Management.

٥. التثقيف المالي

- اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات في إطار نشر الثقافة المالية، منها حملات توعية مكثفة بوسائل الإعلام حول مفهوم الشمول المالي، وإرسال قوافل توعية من البنوك إلى المناطق الريفية والناحية لنشر الوعي بالخدمات المالية المتنوعة وفوائدها خاصة خلال الفعاليات السنوية الأربعة التي أقرها البنك المركزي المصري السابق ذكرها.
- تدريب المدربين للتثقيف المالي: قام البنك المركزي بعمل دورات تدريب مدربين على الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتثقيف المالي (الادخار - التخطيط المالي - ريادة الأعمال)، للعاملين بفروع المجلس القومي للمرأة لتغطية جميع محافظات مصر، حيث تم تدريب ما يزيد عن ٨٠٠ رائدة ريفية، كما تم عمل ذات الدورات من خلال اتحاد التمويل متناهي الصغر حيث تم تدريب ما يزيد عن ٧٠ مدرب من العاملين في الجمعيات الأهلية لنشر الثقافة المالية لعملائهم.

قاد المعهد المصرفي المصري مبادرة "عشان بكرة" للتثقيف المالي منذ عام ٢٠١٢، حيث تم الانتهاء من مسودة استراتيجية التثقيف المالي بالتعاون مع الجهات المختصة والتي تشمل جهات رقابية، وزارات، هيئات حكومية، بنوك ومقدمي خدمات مالية، جهات دولية مانحة، ومؤسسات تعليمية، وقد قامت مصر من خلال المعهد المصرفي بالاشتراك في فعاليات اليوم المالي العالمي منذ عام ٢٠١٣ بصفة سنوية.

- وفي ذات السياق، أطلق البنك المركزي مبادرة "رواد النيل" في ١٧ فبراير ٢٠١٩ بالشراكة مع عدد من الجهات المحلية والدولية وتنفذها جامعة النيل كأول جامعة من الجامعات التي ستشارك في تنفيذ المبادرة بهدف دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة من خلال توفير آليات التدريب والتحفيز للتمكن من تطوير الصناعات وتعميق التصنيع المحلي، يتم من خلال المبادرة تنفيذ عدد من الأنشطة أهمها:

❖ **برامج التدريب على ريادة الأعمال:** هو برنامج مسنول عن تخطيط وتنفيذ فاعليات تدريبية وتنفيذية في مجالات ريادة الأعمال والتثقيف المالي على مستوى الجمهورية، كما سيتم الربط بين أنشطة مبادرة رواد النيل وأنشطة وزارة الشباب والرياضة في مجال ريادة الأعمال والتثقيف المالي وذلك من خلال ٥٠ مركز للشباب على مستوي الجمهورية.

❖ **بيت التصميم:** إنشاء بيت التصميم بجامعة النيل وتوفير كافة المتطلبات والتجهيزات الفنية والهندسية لتصميم النماذج الأولية لأصحاب الأفكار، والقيام بالتصميمات والاستشارات الهندسية وجاري إنشاء ٣ نماذج في جامعات أخرى.

❖ **حاضنات الأعمال:** برنامج يقدم الدعم للشباب ورواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال الصناعات الهندسية والتصميم الإبداعي، التعبئة والتغليف وعدة مجالات أخرى لتحويل أفكارهم المبتكرة إلى منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق لتلبية حاجة السوق.

❖ **مسرعات الأعمال:** لدعم نمو الشركات الصغيرة من خلال توفير الخبراء وربطها بالشركات الكبرى في السوق والمصنعين بهدف النمو سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

❖ **مراكز خدمات تطوير الأعمال (BDS Hubs):** تم افتتاح عدد (٩) مراكز بالتعاون مع البنوك وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه المراكز بدعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة من خلال تزويدها بخدمات غير مالية من شأنها أن تمكن هذه الشركات من النمو والحصول على التمويل من خلال تقديم خدمات دراسات الجدوى وبناء خطط العمل

- **شهادة أخصائي تطوير الأعمال:** تم تصميم برنامج شهادة أخصائي تطوير الأعمال من خلال المعهد المصرفي المصري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومعهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية وذلك لإكساب الأخصائي المعارف والمهارات المرتبطة بتقديم الخدمات الغير مالية بمراكز تطوير الأعمال بكفاءة وفعالية على أن تكون من الشروط الأساسية للعمل بمراكز تطوير الأعمال، هذا وقد تم تدريب نحو ٧٢ متدرب حتى الآن.

التكنولوجيا المالية

- **منصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** قام البنك المركزي بدعم المنصة الإلكترونية التي أطلقها جهاز تنمية المشروعات والتي تعمل على إتاحة كافة المعلومات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال والشركات الناشئة وحيث تم العمل على مشاركة أكبر قدر من البنوك لعرض خدماتهم في المنصة.

النظام الألي لمراكز تطوير الأعمال هو نظام آلي موحد لجميع مراكز تطوير الأعمال متصل بالمنصة القومية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة " مشاريع مصر " لتوحيد قاعدة البيانات بين البنوك وجهاز تنمية المشروعات، وللاستفادة من الخدمات المقدمة من المنصة وربطها بالخدمات المقدمة من مراكز تطوير الأعمال، ويمكن من خلال النظام استخراج كافة التقارير التحليلية الخاصة بالخدمات الغير مالية على المستوى الكلي وعلى مستوى كل فرع (عدد العملاء، الخدمات المقدمة وتركزها وكذلك عدد الإناث والذكور).

ثانياً: البنية المالية التحتية (نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات):

تُعَدُّ أنظمة الدفع من أهم أعمدة البنية الأساسية المالية القائم عليها النظام المالي والمصرفي واقتصاد الدولة ككل، وتسهم في تحقيق وضمان الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد المصري، كما تسهم نظم الدفع في اتساع مظلة الخدمات المقدمة بواسطة قنوات التوصيل المصرفية الإلكترونية المختلفة، والتي تقوم بدور هام في الارتقاء بمعايير وجودة الخدمات المقدمة للعملاء وإتاحة قدر أوسع من الفاعلية في تنفيذ المعاملات المصرفية بشكل فوري ومباشر، حيث تُظهر الدراسات العالمية أن كل زيادة في استخدام وسائل الدفع غير النقدية بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً وتتيح نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل، ووفقاً لأحدث الدراسات، تُقدَّر تكلفة التعاملات النقدية بحوالي ٢,٢٪ من الناتج القومي بما يعادل حوالي ٩٤ مليار جنيه مصري.

المجلس القومي للمدفوعات – والعمل وفق إطار العام للتحويل إلى نظام المدفوعات غير النقدية

وفي ضوء الأهمية الكبيرة لنظم الدفع أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته، وتتضمن اختصاصات المجلس خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، مما يسهم في تحقيق وضمان الاستقرار المالي، وقد قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع كافة أعضاء المجلس في أولى جلساته بوضع الإطار العام للتحويل إلى نظام المدفوعات غير النقدية كي يتم العمل على تطوير أنظمة الدفع الحالية وفق إطار علمي ومنهجي وعلى النحو الذي يكفل التحويل إلى الاقتصاد الرقمي المستهدف، ويتضمن ذلك الإطار إنشاء منظومة بطاقات الدفع الوطنية، تطوير خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وتطوير منظومة الأمن السيبراني، واعرف عميلك إلكترونياً، ووضع إطار تشريعي ورقابي لتعزيز خدمات الدفع الإلكترونية، والعمل على زيادة الوعي والتثقيف المالي، وحماية العملاء، والتجارة الإلكترونية، ووفقاً للإطار العام للتحويل إلى نظام المدفوعات غير النقدية، أصدر المجلس مجموعة من القرارات الهامة للوصول لأعلى وأحدث المعايير الدولية المعمول بها في أقوى اقتصاديات العالم، حيث تم تحقيق العديد من إنجازات على مختلف الأصعدة للرفع من مستوى فعالية وكفاءة نظم الدفع مما سيسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي ومن ثم الاستقرار المالي.

أهم الإنجازات في نظم الدفع والتحويل إلى نظام المدفوعات غير النقدية**تطوير الإطار القانوني والتشريعي**

على صعيد تطوير الإطار القانوني والتشريعي، قرر المجلس القومي للمدفوعات برئاسة السيد رئيس الجمهورية في اجتماعه الأول بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٧ تكليف لجنة تطوير المعاملات المالية غير النقدية المنبثقة عن الأمانة الفنية للمجلس والتي يرأسها محافظ البنك المركزي المصري، بإعداد قانون لتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، وقد تم إعداد مشروع القانون وعرضه على مجلس النواب الذي قام بدوره بالموافقة على القانون في ١١ مارس ٢٠١٩، حيث صدّق السيد رئيس الجمهورية على القانون، وتم نشره في الجريدة الرسمية في ١٦ أبريل ٢٠١٩ (القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي)، ويهدف القانون إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية، ملزم لكل من القطاع العام والخاص، ويدعم القانون توجهات الدولة في التحويل إلى مجتمع رقمي، وتحقيق الشمول المالي، والقانون يلزم جميع سلطات وأجهزة الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة بسداد المستحقات المالية بوسائل الدفع غير النقدي، ويلزم سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدبر مرافق عامة بإتاحة

وسائل قبول للدفع غير النقدي للمتعاملين معها في جميع منافذ تحصيل مقابل الخدمة دون تكلفة إضافية، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون، كما اعتمد القانون على منهج التطبيق المتدرج لأحكام هذا القانون من خلال منح المخاطبين بأحكامه فترة كافية لتوفيق الأوضاع، ويُجيز لسلطات وأجهزة الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، التي تتعامل مع الجمهور، بعد موافقة وزير المالية، أن تمنح حوافز إيجابية للسداد بوسائل الدفع غير النقدي.

وفي إطار استكمال مسيرة تطوير الإطار القانوني والتشريعي، ولتعزيز جهود التحويل إلى الاقتصاد الرقمي، قام البنك المركزي المصري بإعداد مشروع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، حيث قام البنك المركزي المصري بمراجعة كافة المواد القانونية المدرجة بالقانون الحالي (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد - القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣) وإجراء عدد من التعديلات عليه، وقد تضمنت هذه التعديلات إضافة بآباً كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية بمشروع القانون الذي تم إعداده، وكذا إضافة عدد من المواد الجديدة التي تُشجع تقديم المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية.

وقد اعتمد مشروع القانون على عدد من المبادئ، من أهمها تقوية السلطات الرقابية للبنك المركزي المصري، وتطوير وتحديث الجهاز المصرفي وتدعيم قدراته، ودعم التوجه إلى المعاملات الإلكترونية وفتح السوق المصري لاستثمارات في مجال خدمات الدفع مع التوسع في حماية عملاء القطاع المصرفي، ومن أهم أهداف مشروع القانون وضع إطار تنظيمي للجهات العاملة في تشغيل نظم الدفع وتقديم خدمات الدفع، تلزم بموجب تلك الجهات بالضوابط والقواعد التي يصدرها البنك المركزي في هذا الشأن، وذلك مواكبةً لأفضل الممارسات الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة للبنك المركزي المصري، كما أنه يهدف إلى تطوير قواعد الحوكمة سواء بالبنك المركزي المصري أو بالبنوك العاملة بمصر، أو الشركات التي تقدم خدمات مصرفية/ الدفع وزيادة التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية على القطاع المالي، وأيضاً تنظيم الرقابة والإشراف على نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، ووضع الأطر القانونية لتنظيم إصدار وتداول العملات الرقمية.

وقد تم إحالة مشروع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي إلى اللجنة الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء للمناقشة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الإحالة لمجلس النواب للمراجعة والاستصدار، ويأتي هذا التعديل ضروري في هذا التوقيت كي يواكب القانون التطور السريع الذي يتم في المدفوعات.

وبشكل عام فإن الجهود التي يتم بذلها لتهيئة البنية التشريعية والقانونية ستسهم بشكل كبير في التحويل إلى مجتمع لا نقدي، وزيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

منظومة الدفع الوطنية

تم الانتهاء من إطلاق منظومة الدفع الوطنية في شهر ديسمبر لعام ٢٠١٨ وذلك بهدف تحقيق سيادة واستقلالية نظم الدفع القومية والاحتفاظ بكافة بيانات الدفع محلياً داخل مؤسسات مصرية بما يحق مزيد من الحماية لتلك البيانات وتقليل العملة الأجنبية التي يتم سدادها للشركات الأجنبية بالإضافة إلى تقليل تكلفة خدمات الدفع للمواطنين بهدف تحقيق الشمول المالي.

كما تم الانتهاء من قبول بطاقات "ميزة" عبر كافة ماكينات الصراف الآلي الخاصة بالبنوك العاملة بمصر وعددها ١٣ ألف ماكينة، وكذا الانتهاء من قبول بطاقات "ميزة" على كافة نقاط البيع الإلكترونية الخاصة بالتجار وعددها ٧٧ ألف نقطة بيع إلكترونية مع البنوك المقدمة لخدمات القبول، كما أصدر البنك المركزي المصري، لعدد ٢١ بنك رغبة في إصدار بطاقات

٢٠١٨ بمعدل نمو عن عام سابق بقيمة ٢٩,٥٪ والذي يعد مؤشر قوى على كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية.

اختبارات الضغط لنظام التسوية اللحظية:

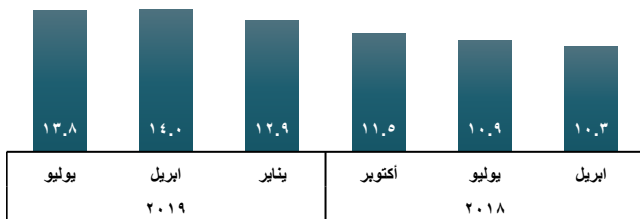
طبقاً لتوصيات ومبادئ البنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية (Principle of financial market (infrastructure، - وكما ورد في المبدأ السابع: مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، - يجب على البنية التحتية لأسواق المال FMI قياس مخاطر السيولة لديها ومراقبتها وإدارتها بشكل فعال في ظل مجموعة واسعة من سيناريوهات الضغط المحتملة التي يجب أن تشمل-على سبيل المثال لا الحصر- تعثر مشترك واحد والشركات التابعة له والتي قد تولد التزام للسيولة الإجمالية في ظروف السوق الحرجة.

في هذا النطاق تتبنى إدارة نظم الدفع منهجية دورية لإجراء مجموعة من اختبارات الضغط المحتملة على نظام التسوية اللحظية للمدفوعات بالجنبيه المصري باستخدام نظام محاكاة لنظم الدفع BOF-PSS2 لإجراء عدة سيناريوهات محتملة لغياب مصادر السيولة المؤثرة على المشتركين في نظام التسوية اللحظية مثل:

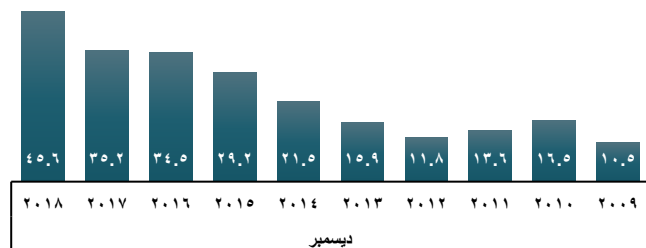
- عدم القدرة على تفعيل آلية التسهيل الائتماني بدون رسوم خلال يوم عمل نظام التسوية اللحظية - والتي يمنحها البنك المركزي المصري بصفته مقدم الخدمة.
- غياب مدفوعات الأوراق المالية للبنوك المشاركة (تمثل ١٢٪ من قيمة المدفوعات المتبادلة على نظام التسوية اللحظية).
- غياب أحد البنوك ذات المدفوعات كبيرة القيمة Big Players.

وجدير بالذكر أن نتائج تلك الاختبارات على نظام التسوية اللحظية قد أسفرت عن نتائج إيجابية مرضية تشير إلى أن النظام والبنوك المشاركة فيه تستطيع بشكل جيد تحمل انخفاض السيولة، وتأثير طفيف تمثل في طول زيادة مدة الانتظار Queued time بدون التعرض لمخاطر رفض أوامر الدفع أو التحول إلى تحقيق مخاطر الائتمان Credit Risk.

النمو في عدد الحسابات الخاصة بخدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول (بالمليون)



قيمة التسويات الإجمالية لنظام التسوية اللحظية ٢٠١٨-٢٠٠٩ (بالتريليون جنيه)



الدفع الوطنية "ميزة"، الرخص الخاصة بإصدار تلك البطاقات وقام بالفعل عدد ٧ بنوك بالبدء في إصدار بطاقات "ميزة".

بطاقات المرتبات الحكومية

يقوم البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك المصدرة لبطاقات المرتبات الحكومية بوضع خطوات العمل اللازمة لإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة" اللاتلامسية المتوافقة مع أحدث ما توصلت إليه نظم الدفع العالمية، كما يجري التنسيق بين البنك المركزي المصري والعديد من الوزارات للاعتماد على منظومة الدفع الوطنية في صرف المستحقات النقدية للمواطنين.

ميكنة المتحصلات الحكومية

قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة المالية بإطلاق منظومة ميكنة المتحصلات الحكومية اعتباراً من ١ مايو لعام ٢٠١٩ من خلال أكثر من ١٦,٠٠٠ نقطة بيع إلكترونية بهدف توفير الوقت الخاص بتوريد المتحصلات الحكومية لدى حسابات الجهات الحكومية بالبنك المركزي المصري مما يوفر لوزارة المالية إدارة المتحصلات الخاصة بها بالطريقة المثلى والمساهمة في تحقيق الشمول المالي، وقد تم الانتهاء من كافة الإجراءات لقبول عدد ٣٢,١ مليون بطاقة بنكية من خلال منظومة الدفع الوطنية "ميزة"، كما تم التنسيق مع البنوك لتوفير ٤,٨ مليون بطاقة بنكية للمواطنين مجاناً.

تقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول

تعد خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول من أهم المبادرات القومية المؤثرة بشكل كبير على تحقيق الشمول المالي ومن ثم الاستقرار المالي، فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" وقد تزامن ذلك مع إصدار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول"، حيث تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول، وقد وصل عدد البنوك المرخص لها بتقديم خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول في مصر ٦٢٨ بنك بينما يصل عدد حسابات المشتركين بخدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول نحو ١٣,٨٤ مليون حساب في يوليو ٢٠١٩ بمعدل نمو سنوي قدره ٢٦,٦٪ وإجمالي قيمة معاملات سنوية بلغت نحو ١٨ مليار جنيه مصرياً في الفترة من يوليو ٢٠١٨ وحتى يوليو ٢٠١٩ مما يعكس نجاح المنظومة وزيادة إقبال المواطنين على الاستفادة من مميزاتهما.

نظام التسوية اللحظية

وفي إطار تطوير البنية التحتية لقبول المعاملات المالية الرقمية وسوق المال، وحيث يُعد "نظام التسوية اللحظية" الذي يديره البنك المركزي العماد الأساسي لنظام الدفع القومي المصري، حيث يقوم بوظيفة "التسوية" فقد انتهى قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات في أكتوبر ٢٠١٨ من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تطوير الإصدار الحالي لنظام التسوية اللحظية لتسوية المدفوعات بالجنبيه المصري لتضمين مجموعة من التحسينات والوظائف الجديدة وأهمها التسوية بالعملات الأجنبية، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الثانية وإطلاق مشروع نظام التسوية اللحظية الجديد متعدد العملات لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي بنهاية عام ٢٠١٩، وقد بلغت قيمة المدفوعات بين البنوك على هذا النظام ٤٥,٦ تريليون جنيه خلال عام

٦٦ منها ٢١ بنك لديهم موافقة نهائية و ٧ بنوك لديهم موافقة مبدئية.

النظام الإلكتروني للإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الحكومية

ويلي نظام التسوية اللحظية، من حيث الأهمية والتأثير على الاقتصاد القومي والاستقرار المالي، المشروع الاستراتيجي لإنشاء النظام الإلكتروني للإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الحكومية "CSD" وإدارة الضمانات "CMS" الذي يتم إدارته من خلال البنك المركزي المصري ويتولى وظائف تسجيل وحفظ وتسوية الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات الخزانة المصرية) إلى جانب خدمات إدارة الضمانات والمخاطر المرتبطة بعمليات أسواق المال، وتتبع أهمية نظام الـ "CSD" من تقديم مفهوم الدفع مقابل الاستلام "DVP" لربط تنفيذ التسوية في جانب الأوراق المالية مع تنفيذ التسوية المقابلة لها في جانب النقدية على نظام التسوية اللحظية، والذي يمثل بيئة جاذبة للاستثمار في أدوات الدين الحكومي الصادرة عن الحكومة المصرية لتمويل احتياجات الموازنة العامة، مما يرفع درجة ثقة المتعاملين في سوق الأوراق المالية الحكومية من عدم إمكانية إلغاء أي من الحركات في حالة التعثر في جانب النقدية أو جانب الأوراق المالية، وكذلك خفض المخاطر النظامية من خلال تقليل وقت العمل اللازم للقيام بكافة عمليات القيد والإيداع للأوراق المالية الحكومية وما يرتبط بها من تسوية ومقاصة، وتفعيل السوق الثانوي بأفضل الممارسات الدولية والمعايير العالمية حيث تبلغ قيمة عمليات الأوراق المالية الحكومية - أذون وسندات الخزانة المصرية - قيمة ٥,٢٥ تريليون جنيه مصري والتي تمثل ١٢٪ تقريباً من إجمالي التسويات السنوية على نظام التسوية اللحظية خلال عام ٢٠١٨، وتم إطلاق كلاً من النظام الإلكتروني للإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الحكومية "CSD" وإدارة الضمانات "CMS" كمرحلة أولى على البيئة الفعلية للنظام وتم العمل عليها مع البنوك في ديسمبر ٢٠١٨، وتطمح المرحلة الثانية من ذلك المشروع إلى ضم السوق الثانوي لسندات الخزانة المصرية تحت مظلة الـ "CSD" وطرح آليات حديثة لسوق الأوراق المالية الحكومية مثل نظام منصة التداول الإلكتروني "ETP-Electronic Trading Platform".

تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية

وعلى محور تطوير وتجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية، يعمل قطاع نظم الدفع مع كافة الشركاء الإقليميين لجمهورية مصر العربية تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لدعم العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الشركاء سواء على المستوى الجغرافي من أفريقيا أو على مستوى الهوية العربية، وعلى المستوى الإقليمي والعلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية، قام البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٧ من الانتهاء من الربط الإلكتروني مع نظام مقاصة وتسوية المدفوعات لدول الكوميسا "REPSS"، وتتبع أهمية هذا النظام من بُعد سياسي والاقتصادي حيث أن دول الكوميسا المشاركين في النظام يُعدّوا شركاء تجاريين أقوياء لمصر نتيجة اتفاقيات الجمارك والمعاملات التفضيلية لتلك الدول في التجارة البينية ويقوم على إنشاء غرفة مقاصة لدول الكوميسا يتم من خلالها كل عمليات الدفع بين البنوك التجارية بالمنطقة ويقوم كل بنك مركزي بدور البنك المراسل للبنوك التجارية التابعة له، ويهدف نظام الـ "REPSS" إلى خفض قيمة الرسوم المصرفية وتقليص المدة الزمنية للتسوية، مما يؤثر إيجاباً على تحقيق الاستقرار المالي.

كما يتعاون البنك المركزي المصري أيضاً مع صندوق النقد العربي لإنشاء نظام "بني" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من ٢٠ دولة عربية، ليكون بمثابة منصة عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البينية بين الدول العربية، تم من خلالها الربط الإلكتروني بين البنوك التجارية المصرية والبنوك التجارية العربية، ويشارك البنك المركزي المصري في تنفيذ هذا المشروع لارتفاع العائد الاقتصادي منه حيث يهدف إلى تنفيذ تحويلات العاملين المصريين من الخارج في وقت وتكلفة أقل وذلك يُعدّ عاملاً جاذباً لتضمين كافة تحويلات العاملين من الخارج تحت مظلة القنوات الرسمية، حيث تقدر قيمة التحويلات المتبادلة مع الدول

العربية خلال عام واحد (٢١ دولة) ٦٣,٨ مليار دولار منهم ٤٧ مليار تحويلات واردة، ويدعم المشروع استخدام العملات العربية بشكل دولي والإسهام في تعزيز وتنشيط التجارة العربية البينية ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي، وقد تم البدء في مرحلة التنفيذ تحت مظلة صندوق النقد العربي ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠٢٠.

استراتيجية البنك المركزي في مجال صناعة التكنولوجيا المالية

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، وفي ضوء حرص مصر على مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية الحيوي، فقد انتهج البنك المركزي المصري سياسة قائمة على إحداث التوازن بين الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، مع ضمان حماية الاستقرار المالي، وحقوق العملاء، ولهذا السبب فقد قام البنك المركزي بإعداد استراتيجية البنك في مجال صناعة التكنولوجيا المالية، والتي تم صياغتها اعتباراً أهم العوامل التي ساعدت في انتشار التكنولوجيا المالية، مثل وجود عدد كبير من العملاء الذين يعانون من نقص الخدمات ومزايا جانب العرض (زيادة الطلب وقلة العرض)، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات العالمي في مجال التكنولوجيا المالية الذي تجاوز ٥٤ مليار دولار أمريكي والذي من المتوقع أن تصل إيرادات التكنولوجيا المالية العالمية إلى ٢٦٥ مليار دولار أمريكي.

كما تم إعداد الاستراتيجية في إطار عدة معايير حاكمية والتي من أهمها تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وإطلاق العنان للابتكار، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وموطن للجلب القادم من الخدمات المالية وتطوير المواهب والابتكار والمساهمة في تطوير عقلية الريادة، وتلبية تطلعات المشاركين في السوق المصري، مثل خفض التكاليف وتعظيم العوائد، والحد من المخاطر، وتوفير فرص أكبر للابتكار، وتيسير الحصول على البيانات ومعالجتها، والحد من مخاطر المتعلقة بغسل الأموال والأمن السيبراني، بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية جديدة.

وقد حددت استراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار عدة مبادرات رئيسية للبدء الفوري في تنفيذها، والتي من أهمها تأسيس صندوق دعم الابتكارات (FinTech Fund) لتمويل الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، برأسمال قيمته ١ مليار جنيه ممول من البنك المركزي المصري، وإنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech Sandbox) لتوفير بيئة اختبار رقابية لإطلاق المزيد من ابتكارات التكنولوجيا المالية والحد من المخاطر المصاحبة لها، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية (FinTech Hub) والذي يعمل كمحطة واحدة لجميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك لتقديم الدعم للابتكارات الجديدة، والتعاون مع مراكز التكنولوجيا المالية الأخرى على مستوى العالم، مما يساعد في النهاية على الترويج للتكنولوجيا المالية في مصر محلياً وعالمياً، كما تم إنشاء بوابة التكنولوجيا المالية التي تمثل البوابة الإلكترونية لمركز التكنولوجيا المالية، والتي تُسهل التوفيق بين جميع الأطراف في النظام البيئي داخل وخارج مصر، حيث أثبتت الدراسة الخاصة بالبنك المركزي بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في هذا المجال، أن كل ١ جنيه مصري يتم استثماره في التكنولوجيا المالية يزيد ٢ جنيه مصري من الناتج المحلي الإجمالي وكل وظيفة تم توفيرها في التكنولوجيا المالية تدعم ٦ وظائف أخرى.

تعزيز الأمن السيبراني

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، وفي إطار حرص البنك المركزي المستمر على تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي باعتباره جزءاً رئيسياً من رؤية واستراتيجية التوسع في عمليات التحول إلى مجتمع لا نقدي بهدف

توفير الحماية اللازمة للمتعاملين، وذلك عن طريق تمكين منظومة الجهاز المصرفي المصري من مواجهة أشكال الانتهاكات السيبرانية المختلفة، والتي باتت تأخذ أشكالاً وصيغاً جديدة ومتعددة، فقد قام البنك المركزي بإنشاء مركز للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي لتقديم عدد من الخدمات المهمة للقطاع المصرفي، منها التعامل والإبلاغ عن أية أخطار سيبرانية وتعميم الإنذارات المبكرة والتنبيهات والإجراءات الاحترازية (Security Incident Management Service)، والمراقبة الأمنية (Security Monitoring Services)، وجمع وتعميم التهديدات الإلكترونية المحتملة (Threat Intelligence Service)، وفحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالثغرات والبرمجيات الخبيثة (Artifact Analysis Service)، كما قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة "تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي" بالتعاون مع المعهد المصرفي بهدف تدريب وتخريج عدد ١٠٠ متخصص بالقطاع المصرفي على مدار عامين على أربعة مسارات تدريبية عالية التخصص، بما يسهم في زيادة أعداد الكوادر الاحترافية المعتمدة دولياً في مجال الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي، وكذا تحديد ومراجعة مواصفات الأمن السيبراني لمشروع اعرف عميلك باستخدام تقنية الـ "Block-chain"، ومشروع نظام الأرشفة الإلكترونية للبنك المركزي.

وأخيراً، فإن البنك المركزي المصري يعمل جاهداً على توفير بنية تحتية قوية وبيئة قانونية وتشريعية مناسبة لدعم تطبيق أحدث أنظمة الدفع العالمية اعتماداً على الخدمات المالية الرقمية للوصول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد كوسيلة فعالة لتحقيق الشمول والاستقرار المالي وأيضاً لتوفير بيئة خصبة لتشجيع وحث المواطن المصري على الابتكار في هذا المجال.

